التقرير السنوي

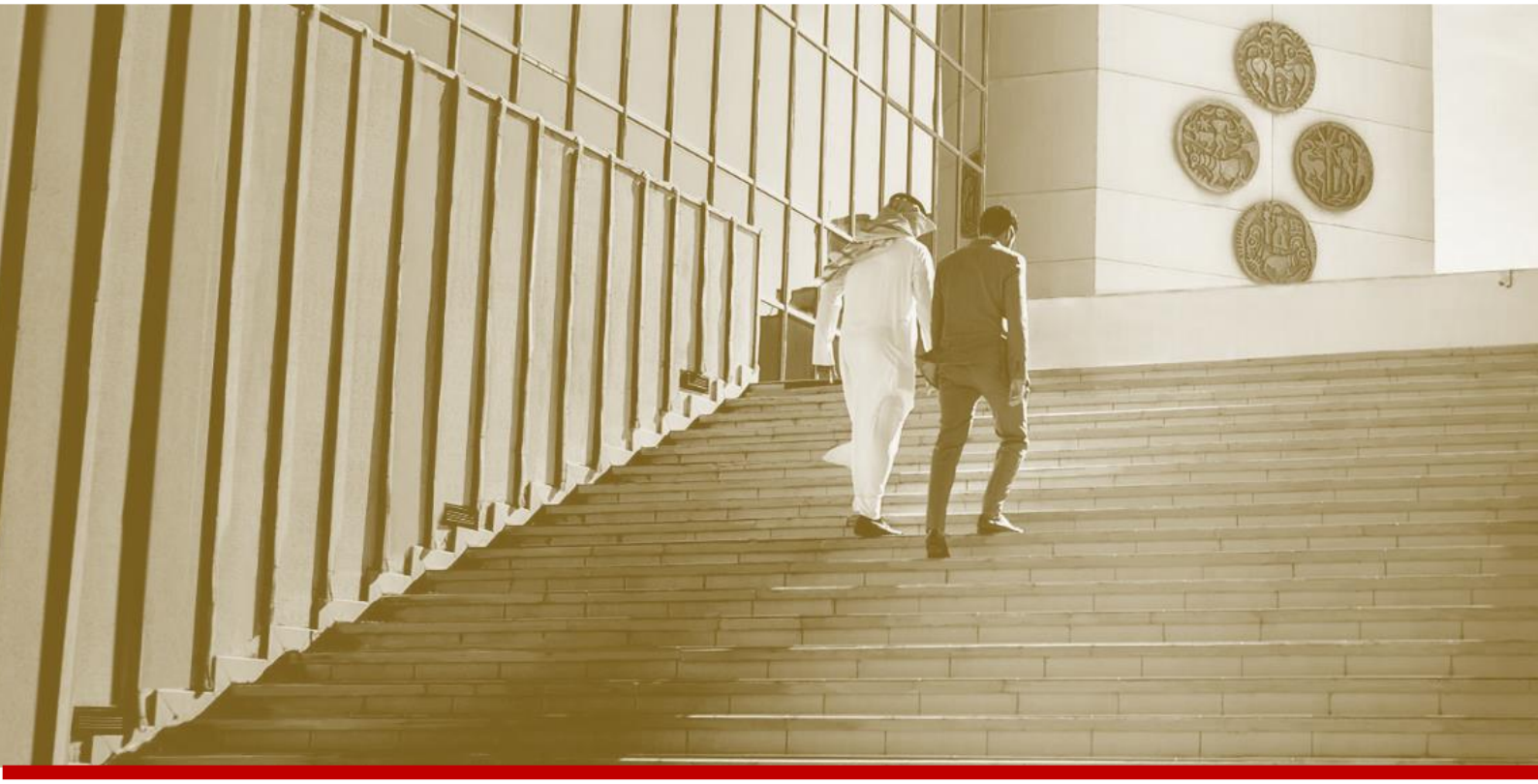

مصرف البحرين المركزي

Central Bank of Bahrain

2021

المحتويات

المحتويات ..... أ
المقدمة ..... ب
1. تطورات السياسة النقدية **1**
إدارة السياسة النقدية 2
أسعار الفائدة المحلية 2
2. تطوير الأنظمة التشريعية والرقابية **7**
تطوير الأنظمة التشريعية 8
تطورات الأنظمة الرقابية 19
3. تطورات وأنشطة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي **60**
التراخيص الجديدة 61
وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار 62
أنظمة المدفوعات 67
إصدار النقد 70
البرامج التدريبية 71
مشاريع تقنية المعلومات 72
وحدة الاتصال الخارجي 78
4. البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 ..... **83**

المقدمة

يقوم مصرف البحرين المركزي بإصدار تقريره السنوي بناءً على المادة رقم (36) من قانون المصرف، حيث يتضمن التقرير أهم أنشطة المصرف خلال العام.

يلخص التقرير أهم التطورات المتعلقة بالقضايا التشريعية والرقابية الخاصة بالقطاع المالي والتي تم اقرارها وتطبيقها خلال العام.

الفصل
1

1. تطورات السياسة النقدية

إدارة السياسة النقدية

أسعار الفائدة المحلية

إصدارات الدين العام

إدارة السياسة النقدية

لجنة السياسة النقدية

واصلت لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي عقد اجتماعات أسبوعية منتظمة على مدى عام 2021، حيث تقوم اللجنة برصد التطورات الاقتصادية والمالية وتطورات السيولة النقدية، هذا بالإضافة إلى وضع توصيات بشأن أدوات السياسة النقدية وتحديد أسعار الفائدة على التسهيلات التي يقدمها المصرف.

الاحتياطي الإلزامي

يقوم مصرف البحرين المركزي وبصورة شهرية باحتساب الاحتياطي الإلزامي بواقع 3% على جميع ودائع الزبائن المقومة بالدينار البحريني لدى مصارف قطاع التجزئة وبدون احتساب أي نسبة من الفوائد على حسابات الاحتياطي الإلزامي للمصارف لدى مصرف البحرين المركزي.

تجدر الإشارة إلى أنه قد تم خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 5% الى 3% في شهر مارس 2020 وذلك ضمن حزمة القرارات والتسهيلات المالية لمواجهة انعكاسات انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني.

وقد ارتفع مجموع الاحتياطي الإلزامي لدى مصرف البحرين المركزي بنسبة 3.7% في عام 2021 مقارنة بعام 2020، حيث بلغ 334.8 مليون دينار بحريني في نهاية شهر ديسمبر 2021 مقابل 322.9 مليون دينار بحريني في نهاية شهر ديسمبر 2020.

أسعار الفائدة المحلية

سعر الفائدة الأساسي

قام مصرف البحرين المركزي في عام 2021 بتغيير أسعار الفائدة حسب الآتي:

- تم خفض سعر تسهيل الإيداع لفترة استحقاق 4 أسابيع من 2.00% إلى 1.75% وذلك في 16 فبراير 2021.
- تم خفض سعر تسهيل الإيداع لفترة استحقاق 4 أسابيع من 1.75% إلى 1.50% وذلك في 23 أغسطس 2021.

هذا ولم يطرأ أي تغيير على أسعار الفائدة على تسهيلات الإيداع لفترة استحقاق يوم واحد وفترة استحقاق أسبوع واحد حيث بلغ سعر الفائدة على تسهيل الإيداع لفترة استحقاق يوم واحد 0.75% وسعر الفائدة على تسهيل الإيداع لفترة استحقاق أسبوع 1.00%. كما ولم يطرأ أي تغيير على سعر الإقراض الذي يقدمه المصرف لمصارف التجزئة لفترة استحقاق يوم واحد مقابل أذونات الخزانة الحكومية ومقابل إيداعات مصارف التجزئة ومقابل صكوك التأجير الإسلامية لدى المصرف حيث بلغ سعر الفائدة للإقراض 2.25% خلال عام 2021.

أسعار الفائدة بين المصارف

بلغت نسبة الفائدة بين المصارف (BHIBOR)لفترة استحقاق ثلاثة أشهر 1.52% في نهاية عام 2021 مقابل 2.25% في نهاية عام 2020. وقد بلغت نسبة الفائدة بين المصارف لفترة استحقاق ستة أشهر 1.62% في نهاية عام 2021 مقابل 2.53% في نهاية عام 2020.

أسعار الفائدة على الودائع والقروض

انخفض معدل سعر الفائدة المرجح على الودائع (3-12 شهراً) من 1.20% في نهاية عام 2020 إلى 0.63% في نهاية عام 2021 كما انخفض معدل سعر الفائدة المرجح على الودائع (أقل من 3 شهور) من 0.94% إلى 0.47% خلال الفترة نفسها. وانخفض كذلك معدل سعر الفائدة المرجح على ودائع التوفير من 0.18% إلى 0.15% لنفس الفترة. وارتفع سعر الفائدة المرجح على القروض الممنوحة لقطاع الأعمال من 2.40% في نهاية عام 2020 إلى 4.14% في نهاية عام 2021. في حين انخفض سعر الفائدة على القروض الشخصية من 4.78% إلى 4.26% لنفس الفترة.

التسهيلات المصرفية

التسهيلات المصرفية هي عبارة عن مجموعة من أدوات الإيداع والإقراض التي يوفرها المصرف لمصارف قطاع التجزئة لتلبية احتياجاتها للسيولة بالدينار البحريني.

بلغ الرصيد القائم لإيداعات مصارف التجزئة مع المصرف المركزي 1,665.0 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2021 مقابل 874.3 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2020 بنسبة ارتفاع بلغت 90.0%.

الوكالة

هي أداة لاستثمار السيولة لمصارف قطاع التجزئة الإسلامية العاملة في مملكة البحرين عن طريق إيداعها لدى المصرف المركزي بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد بلغ مجموع الرصيد القائم لإيداعات المصارف الإسلامية مع المصرف المركزي (الوكالة) 220.7 مليون دينار بحريني في نهاية شهر ديسمبر 2021 مقابل 163.8 مليون دينار بحريني في نهاية شهر ديسمبر 2020 بنسبة ارتفاع بلغت 34.8%.

خدمة مرابحة الصكوك

خدمة مرابحة الصكوك هي أداة سيولة واقتراض للعملاء والمصارف قائمة على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية، تم تطويرها بالتعاون بين مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين.

وقد بلغ مجموع عمليات المرابحة 674 عملية بمبلغ وقدره 2,952.0 مليون دينار بحريني خلال عام 2021، مقارنة ب 411 عملية بمبلغ وقدره 993.473 مليون دينار بحريني خلال عام 2020، بزيادة قدرها 197٪. هذا وقد بلغ المعدل اليومي لعمليات مرابحة الصكوك 3 عمليات أي بمعدل يومي بلغ 12.0 مليون دينار بحريني خلال عام 2021.

أدوات الدين العام

يقوم مصرف البحرين المركزي نيابةً عن حكومة مملكة البحرين بإصدار سندات تقليدية وصكوك إسلامية قصيرة وطويلة الأجل ممثلة في أذونات الخزانة الحكومية وسندات التنمية الحكومية وصكوك السلم وصكوك التأجير الإسلامية وصكوك الإجارة والمرابحة.

قام المصرف خلال عام 2021، بإصدار أذونات الخزانة الحكومية بالدينار البحريني لفترة استحقاق 3 أشهر بمبلغ 70 مليون دينار بحريني وذلك بصورة أسبوعية، وقد أصدر المصرف أذونات خزانة حكومية لفترة استحقاق 6 أشهر بصورة شهرية وبمبلغ 35 مليون دينار بحريني. هذا بالإضافة إلى إصدار أذونات الخزانة الحكومية لفترة استحقاق 12 شهراً بصورة شهرية وبمبلغ 100 مليون دينار بحريني.

كما قام مصرف البحرين المركزي بإصدار صكوك السلم بصورة شهرية لفترة استحقاق 3 أشهر بمبلغ 43 مليون دينار، وإصدار صكوك التأجير الإسلامية بصورة شهرية لفترة استحقاق 6 أشهر بمبلغ 26 مليون دينار بحريني.

أصدر مصرف البحرين المركزي خلال عام 2021، وبطلب من وزارة المالية والاقتصاد الوطني سندات تنمية حكومية وصكوك إسلامية محلية ودولية لفترات استحقاق مختلفة وذلك على النحو الآتي:

- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ 100 مليون دينار بحريني بتاريخ 10 يناير 2021 لفترة استحقاق 5 سنوات وبسعر فائدة ثابت بلغ 3.75%.
- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ 200 مليون دينار بحريني بتاريخ 14 مارس 2021 لفترة استحقاق 6 سنوات وبسعر فائدة ثابت بلغ 4.00%.
- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ 200 مليون دينار بحريني بتاريخ 5 مايو 2021 لفترة استحقاق 5 سنوات وبسعر فائدة ثابت بلغ 3.60%.
- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ 150 مليون دينار بحريني بتاريخ 17 يونيو 2021 لفترة استحقاق 5 سنوات وبسعر فائدة ثابت بلغ 3.60%.
- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ 150 مليون دينار بحريني بتاريخ 5 أغسطس 2021 لفترة استحقاق 3 سنوات وبسعر فائدة ثابت بلغ 3.20%.
- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ 200 مليون دينار بحريني بتاريخ 14 أكتوبر 2021 لفترة استحقاق سنتين وبسعر فائدة ثابت بلغ 2.75%.

في 25 يناير 2021 عين مصرف البحرين المركزي كل من إتش إس بي سي وبنك البحرين الوطني وبنك الخليج المتحد وبنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية) وجي بي مورغان وستاندرد تشارترد بنك وسيتي بنك كمدراء رئيسيين مشتركين للإصدار (JLM's) من أجل:

- تنفيذ إصدار دولي (على هيئة سندات تنمية حكومية) تحت سقف البرنامج الاقتراضي للسندات بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي لفترة استحقاق 7 سنوات تنتهي في 25 يناير 2028 بسعر فائدة بلغ 4.25%.
- تنفيذ إصدار دولي (على هيئة سندات تنمية حكومية) تحت سقف البرنامج الاقتراضي للسندات بمبلغ مليار دولار أمريكي لفترة استحقاق 12 سنة تنتهي في 25 يناير 2033 بسعر فائدة بلغ 5.25%.
- تنفيذ إصدار دولي (على هيئة سندات تنمية حكومية) تحت سقف البرنامج الاقتراضي للسندات بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي لفترة استحقاق 30 سنة تنتهي في 25 يناير 2051 بسعر فائدة بلغ 6.25%.

في 18 نوفمبر 2021 عين مصرف البحرين المركزي كل من إتش إس بي سي وبنك البحرين الوطني وبنك بي ان بي باريبا وجي بي مورغان وسيتي بنك كمدراء رئيسيين مشتركين للإصدار (JLM's) من أجل:

- تنفيذ إصدار دولي (على هيئة سندات تنمية حكومية) تحت سقف البرنامج الاقتراضي للسندات بمبلغ مليار دولار أمريكي لفترة استحقاق 12.5 سنة تنتهي في 18 مايو 2034 بسعر فائدة بلغ 5.625%.
- تنفيذ إصدار دولي تحت سقف البرنامج التمويلي للصكوك على هيئة (صكوك إجارة بواقع 52.5% وصكوك مرابحة بواقع 47.5%) بمبلغ مليار دولار أمريكي لفترة استحقاق 7.5 سنوات تنتهي في 18 مايو 2029 وبعائد بلغ 3.875%.

كما قام المصرف بتنفيذ إصدار للتمويل الخاص بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي على هيئة صكوك إجارة ومرابحة إسلامية بتاريخ 8 سبتمبر 2021 ولفترة استحقاق خمسة سنوات.

هذا وفي ضوء التطورات والتحديثات التي تمت على معيار الصكوك التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، فقد عين مصرف البحرين المركزي كل من بنك إتش إس بي سي وبنك البحرين الوطني وجي بي مورغان وسيتي بنك لتحديث البرنامج التمويلي للصكوك لمملكة البحرين وذلك كي يتوافق مع معايير "أيوفي" الشرعية المحدثة والمتعلقة بالصكوك. وعليه، فقد تم تحديث البرنامج التمويلي للصكوك في 26 أغسطس 2021.

الفصل
2

2. تطوير الأنظمة التشريعية والرقابية

تطوير الأنظمة التشريعية

تطوير الأنظمة الرقابية

تطوير الأنظمة التشريعية

تطبيق اتفاقية/معايير بازل 3

ورقة استشارية حول التعديلات المقترحة على فصل إدارة مخاطر السيولة

قام المصرف في شهر مارس 2021 وذلك ضمن أهدافه لتعزيز الإطار الرقابي بإصدار ورقة استشارية تتضمن مقترح إضافة وحدة جديدة ضمن فصل إدارة مخاطر السيولة من مجلد توجيهات المصرف تشمل المتطلبات المتعلقة بـ "نسبة القروض إلى الودائع" لمصارف قطاع التجزئة التقليدية و " نسبة التمويل إلى حسابات الاستثمار غير المقيدة والحساب الجاري" لمصارف قطاع التجزئة الإسلامية. استلم المصرف ملاحظات القطاع المصرفي وبناءً عليها قرر المصرف عدم المضي قدما في إصدار التوجيهات المقترحة.

تحديث فصل إدارة مخاطر الائتمان وفقا لبازل 3

أصدر المصرف في شهر مايو 2021 فصل إدارة مخاطر الائتمان المحدّث من مجلد التوجيهات الأول والثاني للمصارف التقليدية والإسلامية على التوالي وذلك وفقا لمبادئ وتوجيهات لجنة بازل للرقابة المصرفية (بازل 3) بعد استلام ودراسة ملاحظات القطاع المصرفي المستلمة على الورقة الاستشارية الصادرة في هذا الخصوص وأخذها بعين الاعتبار.

تسري المتطلبات الواردة في الفصول المعدلة وتحل محل الفصول الحالية اعتبارًا من 1 يوليو 2022. ويحث المصرف المرخص لهم على تنفيذ المتطلبات الجديدة مبكرًا حيثما كان ذلك ممكنًا وإخطار المصرف بذلك. كما طلب المصرف من المصارف بتزويده بتحليل للفجوات وخطة عمل التطبيق في موعد أقصاه 30 أغسطس 2021.

فرض غرامات مالية لعدم الالتزام بمتطلبات الحجز/إلغاء الحجز على حسابات العملاء

أصدر المصرف في فبراير 2021 تعميم إلى جميع مصارف قطاع التجزئة وغيرهم من المرخص لهم ذوي الصلة يفرض بموجبه، وذلك اعتبارًا من 7 فبراير 2021 غرامات مالية عن أي تأخير في تنفيذ أوامر المحكمة والنيابة العامة فيما يتعلق بالحجز على حسابات العملاء و / أو طلب المعلومات.

جاء ذلك بعد إصدار المصرف عدة تعاميم إلى جميع المصارف وغيرهم من المرخص لهم ذوي الصلة في العامين السابقين حيث ألزمهم بالتعامل بسرعه وكفاءة مع هذه الأوامر نظرا لما توصّل له بعدم التزام العديد من المرخص لهم بتنفيذ تلك الأوامر في الوقت المناسب.

وستكون الغرامة المالية المفروضة على التنفيذ المتأخر لأوامر الحجز / إلغاء الحجز 100 دينار بحريني لكل مطالبة/حساب للمصارف و10 دينار بحريني لغيرهم من المرخص لهم. كما سيتم خصم هذه الغرامات المالية مباشرة من حسابات المقاصة للمصارف لدى المصرف أو تحصيلها من خلال إصدار الفواتير على أساس أسبوعي لغيرهم من المرخص لهم.

ورقة استشارية حول مقترح متطلبات لتمويل الشركات/المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصدر المصرف في شهر مارس 2021 ورقة استشارية لجميع مصارف قطاع التجزئة حول مقترح متطلبات بشأن تمويل الشركات/المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك تماشياً مع المبادرات الحكومية المتخذة لدعم هذه الشركات. وقد قام المصرف بهذه الخطوة بسبب صعوبة حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل بالرغم من المساهمات الهامة التي تقدمها في النمو الاقتصادي والتوظيف في المملكة. تتضمن المسودة المتطلبات التالية:

- يجب على مصارف قطاع التجزئة التأكد بحلول 31 ديسمبر 2025 من أن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة يمثل 20٪ على الأقل من محفظة التمويل المحلية. ويجب أن يتم تنفيذ ذلك بطريقة مرحلية وعلى أساس تدريجي وقد فصّل المصرف النسب التي يجب على المصارف الوصول إليها بنهاية كل سنة.

- إنشاء إدارة منفصلة أو وحدة منفصلة داخل إدارة الائتمان، تكون مكرسة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مع توفير الموارد المناسبة لها وإعطاءها الصلاحية اللازمة.

- تعديل سياسات وإجراءات الائتمان لدى كل مصرف من أجل تنفيذ المتطلبات الجديدة المقترحة.

ويقوم المصرف بدراسة ملاحظات المصارف المستلمة حول هذه الورقة الاستشارية. ويعتزم المصرف إصدار توجيهات نهائية بهذا الخصوص في عام 2022.

ورقة استشارية ثالثة – مسودة قانون في شأن المعاملات المضمونة

استلم المصرف من وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف مسودة منقحة من "قانون في شأن المعاملات المضمونة" في مملكة البحرين ومن ثم أصدر المصرف ورقة استشارية ثالثة في نهاية شهر مارس 2021 لجميع المرخص لهم وشركات التدقيق ومكاتب المحاماة للاطلاع وإبداء ملاحظاتهم بهذا الشأن. وقد استلم المصرف ملاحظات القطاع المصرفي وتم إرسالها إلى وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف.

رسوم مدفوعات صندوق الزكاة والصدقات

أصدر المصرف في شهر إبريل 2021 تعميماً إلى جميع المصارف ومزودي خدمات الدفع يحثهّم فيه بإعفاء صندوق الزكاة والصدقات ("الصندوق") التابع لوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف من الرسوم الخاصة بالمدفوعات المقدمة للصندوق.

تعديلات على سقف الرسوم والمصاريف للعملاء الأفراد بما في ذلك غير البحرينيين

أصدر المصرف في شهر مايو 2021 تعميماً لجميع مصارف قطاع التجزئة يُلزمهم بإدراج العملاء غير البحرينيين الذين يتقاضون راتباً شهرياً أقل من 250 ديناراً بحرينياً ضمن قائمة العملاء المعفيين من الرسوم والتكاليف على رصيد الحساب الجاري والتوفير (في حال كان الرصيد أقل من الحد الأدنى المنصوص عليه) وطباعة كشف الحساب.

رسوم التاجر

أصدر المصرف في شهر أبريل 2021 تعميماً إلى جميع مصارف قطاع التجزئة ومزودي خدمات الدفع يقوم بموجبه بإخطارهم بأن رسوم التاجر البالغة 0.8٪ لا تنطبق على المعاملات مع حكومة المملكة، وبالتالي فإن جميع الترتيبات الثنائية السابقة المبرمة مع الحكومة تسري حتى إشعار آخر.

متطلبات لتعزيز تمثيل بيانات معاملات الدفع

أصدر المصرف في شهر أبريل 2021 تعميماً إلى جميع مزودي خدمات الدفع بهدف ضمان اتباع ممارسة متسقة في تمثيل معاملات الدفع التي يقوم بها مختلف مزودي خدمات الدفع داخل البحرين حيث يجب عليهم الالتزام بمعيار ISO 18245 الخاص برموز تصنيف التاجر.

تأتي هذه الخطوة من أجل ضمان قدرة العملاء على الوصول إلى بيانات المعاملات التجارية أو تخزينها بطريقة متسقة للسماح بالقيام بمزيد من التحليلات لمعاملاتهم. كما يجب على جميع مزودي خدمات الدفع الذين يقدمون محافظ إلكترونية / بطاقات مدفوعة مسبقًا (باستثناء معاملات فوري بلس وفوري عبر بنفت بي) أن تبدأ عملية تخصيص رموز تصنيف التاجر إلى التجار ذوي الصلة ويجب أن تزود العملاء بالبيانات المتعلقة بمعاملات الدفع في التطبيقات ذات الصلة و / أو بيانات معاملات العملاء حسب مقتضى الحال. كما وجب على مزودي خدمات الدفع ضمان الامتثال الكامل بحلول 30 يونيو 2021.

متطلبات دمج رموز تصنيف التاجر لعمليات تحويل الأموال الداخلية

بالإضافة إلى التعميم أعلاه الصادر من المصرف لضمان اعتماد ISO 18245 للتعامل مع رموز تصنيف التاجر لتمثيل معاملات الدفع داخل المملكة، أصدر المصرف تعميماً آخر في مايو 2021 يُلزم بموجبه مصارف قطاع التجزئة ببدء عملية تعيين رمز تصنيف التاجر لجميع حسابات العملاء من التجار الجديدة والحالية.

سيضمن تعيين الرموز أن يتم تسجيل جميع تحويلات الأموال الداخلية إلى حسابات العملاء من التجار بغرض التمثيل المناسب لمعاملات الدفع. لذلك يجب على المرخص لهم إدخال عمليات جديدة وتنفيذ التغييرات اللازمة على الخدمات المصرفية الأساسية وتطبيقات أو أنظمة التكنولوجيا الأخرى من أجل الحصول على الرمز في حقل بيانات محدد بشكل منفصل بحيث يمكن إتاحة البيانات للعملاء ومشاركتها أيضًا من خلال واجهات برمجة التطبيقات مع مزودي خدمة معلومات الحساب ذوي الصلة.

كما طلب المصرف من المرخص لهم التأكد من أن جميع حسابات العملاء / التجار التجارية الجديدة والحالية قد تم تعيين رمز لها بحلول 30 سبتمبر 2021.

التعديلات الخاصة بتسليم خطط التعافي والتسوية

أصدر المصرف في شهر مايو 2021 تعديلا بخصوص موعد تسليم خطط التعافي والتسوية في فصل المصارف المحلية ذات الأهمية النظامية وفصل عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية حيث يجب على المصارف البحرينية تقديم نتيجة المحاكاة السنوية وتمرين السيناريو لتقييم ما إذا كانت خطط التعافي والتسوية مجدية وذات مصداقية إلى المصرف سنويًا بحلول 31 أغسطس.

تطبيق نظام حماية الأجور (WPS)

أصدر المصرف في شهر يونيو 2021 تعميماً إلى جميع مصارف قطاع التجزئة ومزودي خدمات الدفع بخصوص تطبيق نظام حماية الأجور حيث أشار المصرف إلى القرار رقم (22) لسنة 2021 الصادر من سعادة وزير العمل والتنمية الاجتماعية بشأن مراحل تنفيذ المشروع.

بدأ التشغيل (للمرحلة الأولى) منذ 1 مايو 2021 ولاحظ كلا من هيئة تنظيم سوق العمل وشركة بنفت عددًا من المشكلات الناشئة عن عمليات تطهير البيانات غير الصحيحة من قبل المصارف المرسلة و / أو المشكلات التشغيلية للنظام من قبل المصارف المستلمة.

وبناءا على ما سبق وجه المصرف جميع مصارف قطاع التجزئة ومزودي خدمات الدفع للقيام بعملية تنظيف شاملة للبيانات وحل جميع المشكلات المتعلقة بالنظام، وذلك بالتنسيق مع شركة بنفت وهيئة تنظيم سوق العمل من أجل تحقيق الامتثال الكامل للقرار أعلاه في موعد أقصاه 30 سبتمبر 2021.

كما يجب على المرخص لهم تزويد شركة بنفت بتقارير أسبوعية حول التقدم المحرز في متطلبات القرار المذكور أعلاه.

قرار رقم (16) لسنة 2021 بإصدار لائحة تنظيم السيطرة في المصارف

أصدر المصرف في شهر يونيو 2021 قرار رقم (16) لسنة 2021 بإصدار لائحة تنظيم السيطرة في المصارف وذلك بعد الانتهاء من الاستشارة ودراسة ملاحظات القطاع المصرفي على مسودة الورقة الصادرة بهذا الشأن. ويُلغى بموجب هذه اللائحة "القرار رقم (31) لسنة 2008 بإصدار لائحة في شأن تنظيم السيطرة في المصارف".

تسري هذه اللائحة على المسيطر الحالي فيما عدا ما يتعلق بنسبة سيطرته الموافق عليها قبل العمل بأحكام هذه اللائحة. كما تنص المادة التاسعة بأنه يجب على المصارف الأجنبية إخطار المصرف في حالة تملك شخص لنسبة تزيد على 50 % من رأسماله، وذلك خلال أسبوع من تاريخ واقعة التملك على أن يرفق بالإخطار نسخة من موافقة السلطة الرقابية الأجنبية في الأحوال التي يتطلب فيها ذلك، وللمصرف اتخاذ ما يراه مناسباً.

تعديلات جديدة تتعلق بالخدمات المصرفية المفتوحة

أصدر المصرف في شهر يوليو 2021 التعديلات النهائية (بعد الانتهاء من الاستشارة في إبريل من نفس العام) في فصل متطلبات الترخيص، وفصل المتطلبات العامة، وفصل تقارير المصرف المركزي من مجلد التوجيهات الأول والثاني للمصارف التقليدية والإسلامية على التوالي وذلك لمواءمة التوجيهات مع إطار الخدمات المصرفية المفتوحة. كما أصدر المصرف تعديلات أخرى في فصل متطلبات الترخيص والتفويض وفصل الخدمات المصرفية المفتوحة وفصل المتطلبات العامة وفهرس التعاريف من مجلد التوجيهات الخامس للمصرف الخاص بالشركات المتخصصة (الشركات المساندة للقطاع المالي).

تعديلات مقترحة على فصل إدارة المخاطر التشغيلية

إدارة مخاطر الأمن السيبراني (Cyber-security)

نظراً للأهمية المتزايدة للأمن السيبراني في الوضع الحالي أصدر المصرف في يوليو 2021 متطلبات جديدة بشأن إدارة مخاطر الأمن السيبراني (Cyber-security) في مجلد التوجيهات الأول والثاني الخاص بالمصارف التقليدية والإسلامية على التوالي.

كما طلب المصرف من المصارف الالتزام بهذه المتطلبات بدءً من 1 أكتوبر 2021 وتسليم تقرير خاص بتحليل الفجوات وخطة التطبيق في 15 يوليو 2021.

كما أصدر المصرف في نوفمبر 2021 توجيهات مماثله جديدة بخصوص الأمن السيبراني إلى شركات التأمين، والشركات الاستثمارية، والشركات المساندة للقطاع المالي، وشركات الصرافة وذلك بعد دراسة الملاحظات المستلمة على الأوراق الاستشارية الصادرة بهذا الشأن.

ويجب على المرخص لهم الالتزام بهذه المتطلبات بدءً من 1 مايو 2022 كما طلب المصرف منهم تسليم تقرير خاص بتحليل الفجوات وخطة التطبيق في 31 ديسمبر 2021.

ورقة استشارية – مقترح توجيهات حول عمليات المساندة إلى مزودي الخدمات السحابية

أصدر المصرف ورقة استشارية في شهر يوليو 2021 تتضمن مقترح توجيهات في قسم جديد (OM-2A) من فصل إدارة المخاطر التشغيلية بخصوص عمليات المساندة إلى مزودي الخدمات السحابية من مجلد التوجيهات الأول والثاني للمصارف التقليدية والإسلامية وملحق بالإرشادات حول الضوابط الخاصة بهذه العمليات. وقد استلم المصرف ملاحظات القطاع المصرفي للقيام بدراستها.

التعديلات النهائية الخاصة بفصل الجريمة المالية

أصدر المصرف في شهر سبتمبر 2021 التعديلات النهائية على فصل الجريمة المالية من المجلد الأول للمصارف التقليدية والثاني للمصارف الإسلامية وذلك بعد الانتهاء من فترة الاستشارة واستلام الملاحظات ودراستها. تتضمن التعديلات ما يلي:

1. إدخال منهج قائم على المخاطر لضمان الاتساق في التطبيق بين المرخص لهم.

2. تعديلات على متطلبات العناية الواجبة للعملاء في ضوء إصدار البرنامج الوطني لـ "اعرف عميلك إلكترونيًا" والسماح للمرخص لهم بامتلاك عملية الالحاق الرقمية وما يرتبط بها من المتطلبات العملية والتقنيات اللازمة ومتطلبات الحوكمة.

3. حذف باب العناية الواجبة للعميل المبسطة: للمؤسسات العاملة في إطار البيئة الرقابية التجريبية، والتي سيتم تناولها بشكل منفصل ضمن إطار عمل البيئة الرقابية التجريبية في مجلد توجيهات المصرف.

كما أصدر المصرف لاحقا في شهر أكتوبر 2021 التعديلات النهائية على فصل الجريمة المالية من مجلد التوجيهات الثالث (شركات التأمين) والرابع (الشركات الاستثمارية) والخامس (الشركات المتخصصة) والسادس (الخاص بأسواق رأس المال) على غرار ما أصدره المصرف للمصارف مسبقا وذلك بعد الانتهاء من فترة الاستشارة واستلام الملاحظات ودراستها.

توجيهات خاصة بفئة جديدة لمديري الصناديق

أصدر المصرف في شهر سبتمبر 2021 فئة ترخيص جديدة تندرج ضمن المجلد الرابع من مجلد توجيهات المصرف حيث تلبي فئة الترخيص الجديدة هذه نماذج الأعمال الخاصة بمديري الصناديق المتخصصين الذين يُشغلون/يديرون/يسوقون صناديق الاستثمار الجماعي، أي الصناديق التي تستهدف "المستثمرين المعتمدين" فقط (أي المستثمرين الذين تبلغ صافي ثرواتهم مليون دولار أمريكي وما فوق)ولا تستهدف "المستثمرين الأفراد (التجزئة)". ومن أمثلة هذه الصناديق صناديق الأسهم الخاصة وصناديق التحوط والصناديق المهيكلة وصناديق استثمار رأس المال الجريء (Venture Capital) والصناديق العقارية وصناديق الاستثمار البديلة الأخرى.

وفي هذا الصدد، أصدر المصرف فصل جديد لـ "شركات الاستثمار من الفئة الرابعة" لتلبية متطلبات المصرف ذات الصلة بفئة الترخيص الجديدة. بالإضافة إلى الفصل المذكور، تخضع شركات الاستثمار من الفئة 4 لمبادئ فصل أسس مزاولة العمل، وفصل الجريمة المالية، وفصل إنفاذ القانون والأقسام ذات الصلة من فصل متطلبات الترخيص/التفويض.

حسابات العملاء الراكدة

ضمن جهود المصرف لحماية عملاء المؤسسات المالية والتعامل بشكل صحيح مع الحسابات الراكدة أصدر المصرف في شهر يناير 2021 تعميماً يُلزم فيه جميع مصارف التجزئة وشركات التمويل بوضع

أي بطاقة مسبقة الدفع غير نشطة لمدة ستة أشهر على قائمة الحسابات "الراكدة" وقد تم تحديث مجلد التوجيهات الأول والخامس بهذا الشأن.

- أصدر المصرف في شهر سبتمبر 2021 توجيهات جديدة بشأن حسابات العملاء الراكدة والغير مطالب بها لدى المصارف ضمن قسم جديد في فصل أخلاقيات العمل والسوق من مجلد توجيهات المصرف الأول للمصارف التقليدية والثاني للمصارف الاسلامية. يطلق على هذه الحسابات هذا الاسم بسبب عدم وجود أي نشاط فيها (سحب أو إيداع) أو عدم وجود معاملات من قبل صاحب/أصحاب الحساب عليها أو عدم وجود أي تحديثات العناية الواجبة للعملاء عليها. وتتضمن التوجيهات أنواع الحسابات ومعايير تصنيفها إلى راكدة بشكل تفصيلي. كما تتضمن إلزام جميع بنوك التجزئة بوضع سياسات وإجراءات للتعامل مع الحسابات الراكدة والأرصدة غير المطالب بها والتي يجب أن تتضمن تدابير للاتصال بالعميل المعني، وتفعيل الحسابات عند الاقتضاء، وإعادة الأموال إلى العميل، وإجراءات المراقبة إلى منع عمليات الاحتيال وإساءة استخدام هذه الحسابات. يجب على مصارف قطاع التجزئة الإبلاغ عن تفاصيل الحسابات الراكدة والأرصدة غير المطالب بها ضمن التقارير الاحترازية وذلك بشكل فصلي للمصرف. كما طلب المصرف من المرخص لهم تسليم تقرير خاص بتحليل الفجوات وخطة التطبيق في موعد أقصاه 16 سبتمبر 2021. ويجب على المرخص لهم الالتزام بهذه التوجيهات وذلك اعتبارا من 3 أكتوبر 2021.

- أصدر المصرف في شهر سبتمبر 2021 تعميماً لجميع مصارف قطاع التجزئة تضمن إضافة رسوم (تُحتسب مره واحدة) لتغطية نفقات معالجة الحسابات الراكدة وذلك لإعادة تفعيل الحساب في الملحق الخاص برسوم ومصاريف الخدمات المصرفية المُقدّمة للأفراد (BC-(7 الخاص بالمصارف التقليدية والملحق (BC-8) للمصارف الإسلامية. ومع ذلك، لا يجب فرض أي رسوم إذا كان الحساب به صفر أو رصيده سلبي. كما يجب ألا يؤدي فرض هذه الرسوم إلى أن يصبح رصيد الحساب سالبًا.

المخاطر المتعلقة بالمناخ

أصدر المصرف في شهر نوفمبر 2021 تعميماً لجميع المرخص لهم بشأن المخاطر المتعلقة بالمناخ وذلك تماشيا مع التزام الحكومة بتحقيق أهداف المناخ العالمية، وبالتالي يعمل المصرف على إعداد المتطلبات الخاصة بالمخاطر المتعلقة بالمناخ. تشكل المخاطر المتعلقة بالمناخ تحديات كبيرة للاقتصاد العالمي وسلامة ومتانة المؤسسات المالية واستقرار القطاع المالي على نطاق أوسع.

كما أصدر المصرف مسبقا في يناير 2021 بالتعاون مع لجنة التنمية المستدامة بجمعية مصارف البحرين استبياناً للبنوك وشركات التمويل والشركات الاستثمارية يتضمن خمسة أجزاء مختلفة لجمع المعلومات النوعية والكمية لتقييم الوضع الحالي والممارسات والتعرضات المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) والتمويل المستدام عند اتخاذ قرارات مزاولة الأعمال ووضع استراتيجيات الخدمات المصرفية والمالية، وتمت دراسة الردود المستلمة ومناقشتها في لجنة السياسات الرقابية.

يعتزم المصرف التعامل مع مسألة المخاطر المتعلقة بالمناخ على مراحل حيث يتطلب هذا التعميم من جميع المرخص لهم رفع مستوى الوعي لدى مؤسساتهم حول المخاطر المتعلقة بالمناخ وتقييم كيفية تحديد ومعالجة المخاطر المتعلقة بالمناخ. كما يشجع المصرف المرخص لهم على إدراج هذه الموضوعات في خططهم التدريبية السنوية، ويطلب أيضًا من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين حضور البرامج التدريبية المختلفة بما في ذلك تلك التي تقدمها أكاديمية التنمية المستدامة التابعة لمعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية. وسوف يصدر المصرف المتطلبات الخاصة بالمرحلة الأولية في المستقبل القريب، والتي ستركز على متطلبات الإفصاح النوعي فيما يتعلق بالجهود المبذولة لمعالجة المخاطر المتعلقة بالمناخ، تليها إصدار متطلبات كميّة وأكثر شمولاً في المراحل اللاحقة. وسيتم تطوير هذه المتطلبات بناءً على الإرشادات الصادرة من الهيئات الرسمية الدولية ذات الصلة مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية، والمنظمة الدولية لمشرفي التأمين، والمنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية، ومجلس الاستقرار المالي.

توجيهات جديدة بشأن الترويج للمنتجات والخدمات المالية في فصل أخلاقيات العمل والسوق (Module BC)

أصدر المصرف في شهر نوفمبر 2021 إلى جميع المصارف التقليدية والإسلامية توجيهات مفصّله بشأن الترويج للمنتجات والخدمات المالية وذلك بعد الانتهاء من فترة الاستشارة ودراسة ملاحظات المصارف، حيث يجب على المرخص لهم التأكد من أنّ أي إعلان أو ترويج للمبيعات بغض النظر عن الوسائل المستخدمة واضح ومفهوم وصحيح وغير مضلل ولا يشمل رسائل مخفية أو يخدع الجمهور بأي طريقة وغيرها من المتطلبات.

كما يجب على جميع المصارف الالتزام بهذه المتطلبات ابتداءً من 1 يناير 2022.

الإجراءات الاحترازية والوقائية لفيروس كورونا

في ضوء التفشي العالمي الأخير لفيروس كورونا (COVID-19) والتدابير الوقائية التي اتخذتها حكومة البحرين، أصدر المصرف العديد من التعاميم للمرخص لهم للتخفيف من تأثير الجائحة على القطاع المالي والحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين العاملين في القطاع المالي والعملاء كالتالي:

- **اجتماعات الجمعية العمومية:** أصدر المصرف في شهر فبراير 2021 إرشادات السلامة التالية فيما يتعلق باجتماعات الجمعية العمومية لمناقشة النتائج المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020:

1. يجب على جميع المرخص لهم والشركات المدرجة في البورصة، عقد اجتماع الجمعية العمومية عبر الوسائل الإلكترونية (أي عن بعد).

2. يجب على جميع الشركات التي تختار عقد اجتماعاتها العامة فعليًا الالتزام لجميع تدابير الوقاية والسلامة ذات الصلة المطبّقة من قبل حكومة البحرين لمكافحة فيروس كورونا خاصة فيما يتعلق بالحد من التجمعات العامة.

3. يجب على الشركات المدرجة التي تختار عقد اجتماعاتها العامة فعليًا بالإضافة إلى ذلك الترتيب لوسائل إلكترونية أو مؤتمرات عن بُعد من أجل ضمان قدرة جميع المساهمين على حضور الاجتماعات.

4. يُسمح للشركات التي تنوي إجراء انتخابات مجالس الإدارة في اجتماعاتها العامة المقبلة بتأجيل الانتخابات وفقًا للمادة 172 من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم رقم 21 لسنة 2001، حيث يجب على مجلس إدارة المرخص لهم أو الشركة المدرجة تقديم طلب تمديد فترة تعيين المجلس لمدة لا تزيد عن 6 أشهر إلى مصرف البحرين المركزي أو وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، حسب مقتضى الحال.

5. يجب على ممثلي مصرف البحرين المركزي حضور اجتماعات الجمعية العمومية من خلال الوسائل المنظمة لعقد المؤتمرات عن بعد. وبناءً عليه، يُطلب من المرخص لهم والشركات المدرجة تسهيل الترتيبات اللازمة لذلك.

- **تقرير المدقق الخارجي السنوي:** قرر المصرف في مارس 2021 منح المرخص لهم مهلة حتى 30 سبتمبر 2021 لتقديم تقرير المدقق الخارجي السنوي الخاص باختبار الالتزام

بمتطلبات العناية الواجبة للعميل وبجودة إجراءات وأنظمة وضوابط مكافحة غسيل الأموال وذلك حسب متطلبات فصل الجريمة المالية. وعليه يجب على المرخص لهم تسليم هذا التقرير لعام 2020 في نهاية سبتمبر 2021 وفي 30 يونيو لكل من السنوات اللاحقة/التالية.

- أصدر المصرف في مارس 2021 تعميماً إلى جميع المصارف بخصوص المراجعة المستقلة من قبل شركات الاستشارة يتضمن قرار المصرف بتأجيل متطلبات التقديم لعام 2021 المتعلقة بالمراجعة المستقلة من قبل شركات الاستشارة، المنصوص عليها في مجلد توجيهات المصرف حتى نهاية يونيو 2022 ما عدا المراجعة المستقلة لإطار اختبار الضغط فيجب على المرخص لهم تسليم التقرير على النحو المنصوص عليه في مجلد التوجيهات.

أما فيما يتعلق بالتحقق الخارجي من نماذج وأنظمة الخسائر الائتمانية المتوقعة، فيجب على المرخص لهم تقديم تقرير التحقق الخارجي لعام 2021 بحلول 31 ديسمبر 2021.

- أصدر المصرف في شهر مايو 2021 تعميماً إلى جميع مصارف قطاع التجزئة وشركات التمويل بخصوص تمديد تأجيل أقساط الائتمان بناءً على الظروف الاقتصادية الحالية والمشاورات المختلفة التي أجريت مع القطاع المالي، قرر المصرف أن يتم تمديد قرار تأجيل أقساط الائتمان الحالي الذي ينتهي في 30 يونيو 2021 لمدة ستة أشهر أخرى حتى 31 ديسمبر 2021 للمرحلة 1 و 2 (من نظام الخسائر الائتمانية المتوقعة) لجميع عملاء التجزئة المقيمين والشركات الصغيرة والمتوسطة والعملاء الآخرون من الشركات الخاضعة للشروط 1 – 7 الواردة في التعميم السابق الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2020. وسوف يعيد المصرف تقييم الحاجة إلى الاستمرار في مثل هذه التدابير خلال ديسمبر 2021 وإبلاغ المرخص لهم وفقًا لذلك.

- كما أصدر المصرف في شهر ديسمبر 2021 تعميماً آخر إلى جميع مصارف قطاع التجزئة وشركات التمويل بخصوص تمديد تأجيل أقساط الائتمان، بناءً على المشاورة مع جمعية مصارف البحرين حيث قرر المصرف أن يتم تمديد قرار تأجيل أقساط الائتمان الحالي الذي ينتهي في 31 ديسمبر 2021 لمدة ستة أشهر أخرى حتى 30 يونيو 2022 للمرحلة 1 و2 (من نظام الخسائر الائتمانية المتوقعة) لجميع عملاء التجزئة المقيمين والشركات الصغيرة والمتوسطة والعملاء الآخرون من الشركات الخاضعة للشروط 1 – 7 الواردة في التعميم السابق الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2020. بالإضافة إلى ذلك سوف يتم تمديد التدابير الرقابية والتنظيمية الحالية إلى 30 يونيو 2022 ، كالتدابير المتعلقة بتخفيض الحد الأدنى لمتطلبات

نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، ووزن مخاطر كفاية رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونسبة الاحتياطي النقدي، ورسوم التحصيل وفترة المراجعة لتحويل التعرضات من المرحلة الثالثة إلى الثانية، والتخفيف المتعلق بالأيام التي تجاوزت فترة الاستحقاق للخسائر الائتمانية المتوقعة من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية لمدة 74 يومًا، وخسائر تعديلات القروض (amortization of modification loss) والمخصصات الإضافية المحددة من الإدارة الخاصة بالخسائر الائتمانية (management overlays) والتخفيف المتعلق بنسبة القرض إلى القيمة (LTV) للقروض العقارية السكنية.

تطورات الأنظمة الرقابية

إدارة المتابعة: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قام مصرف البحرين المركزي والجهات الحكومية الأعضاء بلجنة وضع سياسات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الانتهاء من اعداد تقرير المتابعة الثالث لتقييم اجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة خلال العام 2021 ، والذي يتضمن طلب إعادة تقييم لبعض التوصيات. سيتم مناقشة المسودة النهائية لتقرير التقييم المشترك واعتمادها في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي سيعقد في خلال شهر مايو 2022. أبرز تقرير المتابعة المبادرات الرئيسية التي اتخذتها الجهات المختصة لمواكبة المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وكجزء من خطة التوعية التي وضعها مصرف البحرين المركزي، أصدر المصرف ورقة ارشادية لجميع المؤسسات المالية فيما يتعلق بالمستفيد النهائي. تحدد الورقة الارشادية طرق تحديد المستفيد النهائي للكيانات القانونية والترتيبات القانونية والحصول على المعلومات ذات الصلة، بالإضافة إلى إجراءات التحقق والعناية الواجبة والاحتفاظ بالسجلات. تتضمن الورقة أيضًا أمثلة لمساعدة المؤسسات المالية في فهم المتطلبات المتعلقة بالمستفيد النهائي على النحو المنصوص عليه في وحدة الجرائم المالية (الوحدة FC) في مجلد التوجيهات من 1 إلى 5 ووحدة مكافحة غسل الأموال ومكافحة الجرائم المالية (وحدة مكافحة غسل الأموال) المجلد رقم 6.

بالإضافة إلى ذلك، أصدر مصرف البحرين المركزي ورقة إرشادية أخرى بعنوان "تقييم المخاطر". تتناول الورقة طرق تحديد أنواع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار وسبل تقييم هذه المخاطر والحد منها باستخدام نهج قائم على المخاطر. تناقش الورقة تطبيق تقييم المخاطر وضرورة مراجعة فعالية تقييم المخاطر.

واصلت ادارة المتابعة تعزيز أدوات الإشراف والرقابة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إصدار تقارير شهرية للأصول المجمدة وفقا لأنظمة العقوبات المالية العالمية لمراقبة مثل هذه الاصول بعناية.

قامت الادارة بزيارات التفتيش الميدانية على المصارف والمؤسسات المالية المرخصة من قبل المصرف. تهدف زيارات التفتيش لتقييم مستوى امتثال تلك المؤسسات لقانون حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون مصرف البحرين المركزي وكافة مجلدات وحدة الجرائم المالية. يتم التركيز في الزيارات الميدانية على مراجعة إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأنظمة والضوابط، وبالتالي دعم جهود مصرف البحرين المركزي الرامية الى تعزيز إجراءات حضر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

قام مصرف البحرين المركزي بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية وتخصيص الكوادر المختصة اللازمة لاستيفاء متطلبات مختلف المعايير المتعلقة بتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، فيما يتعلق بالقطاع المالي والمصرفي، بالإضافة إلى المشاركة في مختلف التقييمات الدولية المتعلقة بتلك المعايير وذلك خلال العام 2021.

خضعت مملكة البحرين لتقييم مدى فاعلية المملكة في تطبيق التبادل التلقائي للمعلومات في شهر أكتوبر 2021. وقد خلصت نتائج التقييم الأولية بأن مصرف البحرين المركزي يمتلك استراتيجية شاملة للامتثال للمعايير الآنفة الذكر بالإضافة إلى الإجراءات المصاحبة لضمان قيام المؤسسات المالية بتنفيذ إجراءات العناية الواجبة وإعداد التقارير بشكل صحيح.

خضعت مملكة البحرين لعملية تقييم كفاءة الآلية المتبعة في مراقبة تطبيق المؤسسات المعنية لمتطلبات معيار الجوهر الاقتصادي في شهر نوفمبر 2021. وقد خلصت نتائج التقييم الأولية بأن مصرف البحرين المركزي يمتلك آلية مراقبة مجهزة بالكامل والقدرة اللازمة لتقييم المخاطر المتعلقة بالتقارير المعنية.

قام المصرف بجمع التقارير المطلوبة من المؤسسات المالية المعنية، والمتعلقة بمعايير الإبلاغ المشترك وقانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا)، وإرسالها إلكترونياً إلى الدول المعنية. كما قام المصرف بجمع التقارير من المؤسسات المالية المعنية وتقييم المخاطر المتعلقة بمعايير الجوهر الاقتصادي في عام 2021.

إدارات الرقابة المصرفية

واصل مصرف البحرين المركزي خطاه على النهج الاستباقي في الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية وذلك تحقيقاً وتعزيزاً للاستقرار المالي وحماية مصالح العملاء في قطاع الخدمات المصرفية وتعزيزاً للابتكار في السوق المحلي من خلال استخدام تقنيات الرقابة القائمة على المخاطر.

وبناءً على ما تقدم، فقد قام المصرف المركزي، ممثلاً بإدارات الرقابة المصرفية باتخاذ الإجراءات التالية خلال العام 2021:

التدابير السياسة لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد COVID-19

واصل مصرف البحرين المركزي العديد من المبادرات لمكافحة التداعيات المالية للوباء منها تأجيل التدابير مرتين لمدة ستة أشهر خلال العام. تضمنت هذه التدابير تأجيل القروض، توفير السيولة، تخفيض نسبة متطلبات LCR وNSFR والاحتياطيات النقدية، وتخفيض نسبة رأس المال للشركات الصغيرة والمتوسطة، ودعم السيولة للمؤسسات المالية، من ضمن أمور أخرى. وخلال الربع الثالث، عقد المصرف مناقشات ثلاثية شارك فيها مدققون خارجيون و13 بنكًا تقليديًا حول تأثير Covid-19 على المصارف.

تنفيذ مبادرات

في إطار سعيه نحو دعم التزام حكومة البحرين بتحقيق أهداف المناخ العالمية، أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات لرفع مستوى الوعي بالمخاطر المتعلقة بالمناخ، كما قام بدراسة لقياس الوضع الحالي في المصارف فيما يتعلق بالأمور البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). بالإضافة إلى مواصلة جهوده في الرقابة على استعدادات المصارف للانتقال من LIBOR إلى معدلات أسعار الفائدة البديلة (ARR)، الامتثال باللوائح الجديدة المتعلقة بالأمن السيبراني، والأرصدة المستحقة لحسابات الودائع الخاملة، ورموز فئة التاجر المخصصة للأعمال / التاجر ومراقبة ممارسات المكافآت من قبل المصارف (WPS).

المصارف ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي (D-SIBs)

بهدف تعزيز فعالية وجدوى خطط التعافي والحلول لدى المصارف ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي (D-SIBs)، أصدر المصرف قواعد تتطلب من المرخص لهم بتقييم خطط التعافي بشكل سنوي. إلى جانب ذلك، واصلت إدارة الرقابة المصرفية مراقبة وتقييم أداء D-SIB باستخدام منهجية إشرافية معينة قائمة على أولوية مرتبطة بمستوى المخاطر.

الاجتماعات الاحترازية

استأنفت الرقابة المصرفية عقد الاجتماعات الاحترازية خلال العام. عقدت إدارة الرقابة 8 اجتماعات احترازية لمراجعة أداء المرخص لهم والتوجهات الاستراتيجية للمستقبل والقضايا الإشرافية الأخرى.

إطار العمل المصرفي المفتوح (Open Banking)

واصلت إدارة الرقابة المصرفية بالتعاون مع وحدة التكنولوجيا المالية في مصرف البحرين المركزي مراقبة اعتماد المرخص لهم وتطبيقهم لإطار العمل للخدمات المصرفية المفتوحة الجديد لضمان توافق العمليات والأنظمة والواجهات مع الإطار الجديد والمعايير الدولية.

التعرضات العقارية

واصل مصرف البحرين المركزي بمراقبة التعرضات العقارية للمصارف بشكل ربع سنوي للحد من مخاطر التركيز في القطاع العقاري.

تعرضات الأطراف ذات العلاقة

واصل مصرف البحرين المركزي مراقبة تعرضات الأطراف ذات العلاقة لدى المرخص لهم بهدف الحد من مخاطر التركيز على الأطراف ذات العلاقة وضمان الالتزام بالتعليمات الصادرة عنه.

مراقبة محفظة القروض المتعثرة

واصل المصرف المركزي بمراقبة وتقييم محفظة القروض المتعثرة للمصارف كما قام المصرف بتوجيه المصارف باتخاذ إجراءات استباقية للحد من نمو محفظة القروض المتعثرة خاصة في ضوء جائحة COVID-19.

اجتماعات مناقشة البيانات المالية

عقد المصرف المركزي اجتماعات سنوية مع المصارف المحلية وفروع المصارف الأجنبية (من قطاع التجزئة) والشركات المالية وبحضور المدققين الخارجيين لمناقشة النتائج المالية للسنة قبل اعتمادها من قبل مجالس إدارات المصارف للموافقة عليها. وشملت المناقشات قائمة المخصصات ومدى كفايتها والتحركات في الأصول المتعثرة، وممارسات التقييم وتوزيعات الأرباح المقترحة، من بين أمور أخرى.

اجتماعات الكليات الرقابية

قام مصرف البحرين المركزي خلال العام بحضور اجتماعات الكليات الرقابية التي نظمتها السلطات الرقابية في كل من المملكة المتحدة وجمهورية الهند، بهدف تعزيز الرقابة على المرخصين من المصارف الأجنبية.

تعيين خبراء المهام

قامت إدارات الرقابة المصرفية في مصرف البحرين المركزي بتعيين "خبراء مهام" مؤهلين للاضطلاع بالقيام بالإجراءات المتفق عليها والتي تشمل مراجعة الوظائف في المرخص لهم لزيادة فاعلية ممارساتها الرقابية. وبناءً على ذلك، فقد تم إجراء 5 تعيينات خلال العام 2021.

مراقبة اجتماعات مجالس الإدارة والهيكل الإداري

واصل مصرف البحرين المركزي مراجعة التقارير السنوية لحوكمة الشركات وكذلك الهيكل التنظيمية للمصارف للتأكد من عدم وجود تضارب في المصالح في الخطوط الإدارية بالإضافة إلى تقييم أداء مجلس الإدارة وكفاية الموارد في إدارات المصارف.

الالتزام بميثاق أفضل الممارسات حول القروض الاستهلاكية ورسوم الخدمات المصرفية

واصل فريق الرقابة المصرفية في المصرف المركزي مراقبته لالتزام المرخص لهم ببنود الميثاق، وذلك بهدف ضمان تحقيق الشفافية في هذه التعاملات والتصرف بشكل عادل ومسؤول ومعقول في التعامل مع العملاء.

مكافحة الاحتيال الإلكتروني

واصل مصرف البحرين المركزي مراقبة الإجراءات التي يتخذها المرخص لهم للحد من الاحتيال الإلكتروني والسيطرة عليه وزيادة وعي العملاء.

بهدف تقليل المخاطر على النظام المالي والمستهلكين وتعزيز الشفافية وضوابط السوق، واصل مصرف البحرين المركزي رقابته الصارمة والإشراف على امتثال المرخص لهم بمتطلبات المصرف تماشيا مع إرشادات بازل 3:

- **الإفصاح العام من قبل المؤسسات المالية:** واصلت إدارات الرقابة بشكل مستمر بمراقبة إفصاحات المصارف لأصحاب المصالح بما في ذلك التزامها بقواعد مصرف البحرين المركزي بشأن

الإفصاحات العامة وتقييم تقرير الإفصاحات العامة المقدم من المصارف بعد مراجعته من قبل مدققي الحسابات الخارجيين. وبناء على ذلك، يتوجب على المرخص لهم بتقديم تقارير عن الكشف العام على النحو الواجب من مدققها الخارجي.

- **الاجراءات التنفيذية:** واصل المصرف المركزي حثّ المرخص لهم على التقيد بأعلى معايير الالتزام، وذلك بهدف الحد من المخاطر تجاه عملائهم وتجاه النظام المالي، وكذلك تعزيز انضباط السوق. وبناء على ذلك، وكما هو منصوص عليه في المادة 38 من قانون المصرف المركزي، فقد قامت إدارات الرقابة المصرفية في المصرف المركزي باتخاذ 10 إجراءات جزائية ضد مجموعة من المرخص لهم، بما فيه فرض إنذارات رسمية وغرامات مالية خلال العام 2021.

إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية

واصلت إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية التركيز على تطوير موظفيها على الرغم من الجائحة الحالية من خلال الحاقهم بدورات قصيره عن بعد لتعلم المهارات الإدارية والفنية في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية والمشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل وحلقات النقاش الافتراضية الخاصة بالصيرفة الإسلامية.

أكملت موظفة الادارة خلال هذا العام برنامج تدريب المشرفين المصرفيين المعد من قبل الأكاديمية التابعة لمؤسسة النقد السنغافورية. كما التحقت موظفة في برنامج إعداد القيادات الناشئة (تكوين) المقدم من قبل معهد الإدارة العامة والذي يهدف إلى إعداد شخصية قيادية قادرة على إدارة ذاتها بفاعلية ورسم أهدافها الشخصية وفقاً لأهداف المؤسسة الإستراتيجية.

بالإضافة إلى ذلك شاركت الإدارة في مراجعة المعيار الشرعي رقم 30 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمتعلق بمنتج التورق بالتعاون مع جمعية مصارف البحرين. كما شارك مدير الإدارة كمتحدث في مؤتمر أيوفي السنوي التاسع عشر للهيئات الشرعية.

حرصت الإدارة على الاستمرار في نشر تجربة مملكة البحرين في قطاع الصيرفة الإسلامية مع الدول الأخرى حيث استقبلت الإدارة هذه السنة وفدًا من مركز أستانا المالي الدولي.

إدارة التفتيش

أنهت إدارة التفتيش 41 زيارة تفتيشية خلال عام 2021 موزعة على أنواع مختلفة من المؤسسات المرخص لها، بما في ذلك المصارف وشركات التأمين وشركات الاستثمار والتراخيص ذات الطبيعة الخاصة وشركات أسواق رأس المال بما في ذلك خدمات الأصول المشفرة وتعهدات الاستثمار الجماعي (CIUs) وقد أُجريت الزيارات باستخدام إطار إشرافي قائم على المخاطر ومصمم لتحقيق الأهداف الإشرافية في الموقع وتقييم متانة إطار المراقبة في المؤسسات المرخص لهم الذين تم تفتيشهم.

استخدمت الادارة نهج تفتيش يرتكز على المخاطر باستخدام منهجيةCMORTALE ، التي شملت عناصر التقييم التالية – كفاية رأس المال، كفاءة الإدارة، والمخاطر التشغيلية، وإدارة المخاطر، والشفافية والإفصاح، وجودة الأصول، والسيولة، والإيرادات. وتهدف المنهجية المتبعة في تقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المرخص لهم من قبل مصرف البحرين المركزي الى تعزيز سلامة ومتانة المؤسسات المالية. وتشمل نتائج إجراءات التفتيش حث المؤسسات المرخص لهم على ضمان الإدارة الفعالة للإجراءات التنظيمية اللازمة للحفاظ على الاستقرار المالي وتحديدها عن طريق الحد من مخاطر الإعسار وحالات الخسائر التي يتعرض لها المودعون أو المستثمرون؛ وبالتالي، ضمان حماية المستهلك وتخفيف أي خسارة محتملة لثقة السوق.

ومن بين الزيارات التفتيشية، كانت 46٪ زيارات موضوعية للتحقيق في جوانب مثل حماية المستهلك، وحوكمة الشركات، وتمويل الرهن العقاري، ومخاطر البلدان، والخدمات المصرفية المراسلة، وسلوك الأعمال والسوق، وشكاوى العملاء.

ونظرا للمشهد التنظيمي العالمي المتطور باستمرار، والمخاطر الناشئة، والتصريحات المختلفة الصادرة عن هيئات وضع المعايير العالمية مثل لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي، واصلت إدارة التفتيش جهودها خلال العام لوضع وتعزيز منهجيتها لتصنيف المخاطر لتقييم الأعمال التجارية، ومراقبة فشل الرقابة والمخاطر النظامية للمؤسسات المرخص لها، وتقييم المخاطر الناشئة من المنتجات المالية المبتكرة.

ومع تحرك المؤسسات المرخص لها نحو زيادة الرقمنة، واصلت إدارة التفتيش تعزيز إطار تقييم الأمن السيبراني وأجرت دراسات مفصلة لتقييم مدى الضعف في هذا الجانب والتي أجريت مصاحبة الى زيارات التفتيش المنتظمة. وعززت الادارة إطارها الرقابي للأمن السيبراني من خلال إجراء تدقيق إضافي للتقييمات الأمنية للخدمات المصرفية الإلكترونية، والتقييم الأمني المتنقل والقياسات الحيوية، والتقييم الأمني للخدمات

القائمة على الحوسبة السحابية. وتم مشاركة تقييم نتائج فحص مصرف البحرين المركزي لنضج الأمن السيبراني مع المؤسسات المرخص لها عند الانتهاء من عملية التفتيش.

ولتحقيق الهدف الإشرافي الأساسي المتمثل في حماية المستهلك، واصلت إدارة التفتيش إجراء دراسة لممارسات حماية المستهلك في المؤسسات المرخص لها باستخدام إطار تقييم مفصل يشمل استعراض الاستراتيجية والحوكمة والثقافة، وكفاية تصميم المنتجات، والمعاملة العادلة والمنصفة للمستهلكين، وكفاية الافصاح، وخصوصية البيانات. أيضا وسَّعت الادارة جهودها لتقييم مدى امتثال المرخص لهم لقانون حماية البيانات الشخصية (القانون رقم 30 لعام 2018) وتسليط الضوء على أوجه القصور في الإجراءات المتخذة.

وبغية التكيُّف مع الإطار التنظيمي المتغير، وسَّعت الإدارة نطاق إطار التفتيش ليشمل تقييم الفجوة في الممارسات البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة لدى المرخص لهم. وعلاوة على ذلك، رصدت الرحلة نحو الانتقال من سعر الفائدة السائد بين المصارف(ليبور) خلال زيارات التفتيش. كما بدأت الإدارة عملية فحص المرخص لهم من مقدمي خدمات الأصول المشفرة خلال عام 2021.

وإيماننا الراسخ بالتنمية المهنية واستجابة لزيادة التركيز التنظيمي على الممارسات السليمة لإدارة المخاطر داخل القطاع المالي والتحديات التي يطرحها تعطيل النماذج المالية التقليدية مع ظهور التكنولوجيا المالية، واصلت إدارة التفتيش جهودها في مجال إدارة المخاطر من خلال تحديد وتنفيذ برامج التدريب والتطوير المصممة لتزويد موظفي التفتيش بالمهارات والخبرات اللازمة لتقييم ممارسات إدارة المخاطر تقييماً فعالاً للتطورات الناشئة في القطاع المالي.

إدارة مراقبة الأسواق المالية

عمل مصرف البحرين المركزي خلال العام 2021، على استكمال تنفيذ بنود خطته الرامية إلى تطوير وتحديث البنية التشريعية والتنظيمية والرقابية المتعلقة بقطاع رأس المال، بما ينسجم مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية بالتشاور مع الجهات والأطراف المعنية بهذا القطاع وكافة مكونات القطاع المالي الأخرى في البحرين. وقد تم استكمال الخطة بالشكل الذي يُمكن المصرف وهذه المؤسسات والجهات، من خلق البيئة المناسبة لتنمية وتطوير أعمال وأنشطة سوق رأس المال، وذلك من خلال الترخيص للمزيد من مؤسسات السوق والتشجيع على تنويع وإدراج وتداول أوراق وأدوات مالية جديدة ومبتكرة، إضافةً إلى تعزيز معايير وأنظمة وآليات الرقابة والإشراف على كافة أعمال وأنشطة مؤسسات السوق والأسواق المالية المرخص

لها. وقد تم الاعتماد على قاعدة التحديد الدقيق والمعالجة اللازمة، وحماية القطاع من التداعيات المحتملة لكافة أنواع المخاطر المصاحبة لعملياتها وأدواتها أولاً بأولٍ، وذلك عبر استخدام الآليات والأنظمة الملائمة من اجل التأكد من التقيد والوفاء بالالتزامات من قبل كافة الأطراف المعنية بالاستثمار في الأوراق والأدوات المالية المتداولة وحماية حقوقهم، والتي بدورها تعزز ثقة المستثمرين والمتعاملين في هذه الأسواق.

التطورات في الإطار التنظيمي والرقابي

تحديث مجلد التعليمات السادس الخاص بمظلة الرقابة والاشراف على قطاع رأس المال

- أصدر مصرف البحرين المركزي التعميم رقم EDFIS/C/030/2021 بتاريخ 2 يونيو 2021 إلى جميع الشركات المدرجة، والمؤسسات ذاتية التنظيم وأعضائهم، ومشغلي منصات الأصول المشفرة، وجميع الأطراف الأخرى ضمن أسواق رأس المال بشأن التعديلات المتعلقة بالفصل الخاص بتعليمات حظر التلاعب في الأسواق المالية (Prohibition of Market Abuse and Module Manipulation) – (MAM Module من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق رأس المال من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. ويتضمن التحديث على تعديل بعض الفقرات لتعكس الزامية الشروط المنصوصة على المطلعين الدائمين في الشركات المدرجة.
- أصدر مصرف البحرين المركزي التعميم رقم EDFIS/045/2021 بتاريخ 27سبتمبر 2021 إلى جميع الشركات المدرجة، والمؤسسات ذاتية التنظيم وأعضائهم، ومشغلي منصات الأصول المشفرة، وجميع الأطراف الأخرى ضمن أسواق رأس المال بشأن التعديلات المتعلقة بالفصل الخاص بمراقبة السوق والتحقيق والتنفيذ (Market Surveillance, Investigation & Enforcement Module – MIE Module) من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق رأس المال من الدليل الارشادي لمصرف البحرين المركزي. حيث أن التحديث يشمل إضافة فصل جديد متعلق بالعقوبات المالية كما وتم تضمين أحدث تعديلات قانون مصرف البحرين المركزي بالإضافة الى تعديلات أخرى بهدف مواكبة التغييرات في مجال التحقيق والتنفيذ.
- يعمل مصرف البحرين المركزي على مناقشة مقترح تعديلات في الفصل الخاص بتسوية المنازعات والتحكيم والإجراءات التأديبية (Dispute Resolution, Arbitration & Disciplinary Proceedings Module – DRA Module) من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق رأس المال من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. حيث يتضمن المقترح بشكل أساسي تعديلات على هيكل وعمل لجنة التحكيم التابعة للمؤسسات ذاتية التنظيم بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

- تعمل إدارة مراقبة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي، وبالتنسيق مع الإدارات المعنية في المصرف، على الانتهاء من المسودة الأولية للفصل الخاص بطرح الأدوات الرمزية المالية (Digital Token Offering ("DTO") Module) والذي سيشكل الإطار التنظيمي والرقابي لطرح الأدوات الرمزية المالية في مملكة البحرين. وتعمل الإدارة كذلك على تحديث وتعديل الفصل الخاص بالأصول المشفرة (Crypto-Asset ("CRA") Module) لتعزيز الإطار التنظيمي بما يتماشى مع التطورات في القطاع وأفضل الممارسات الدولية، بالإضافة إلى تضمين متطلبات الفصل الخاص بطرح الأدوات الرمزية المالية (Digital Token Offering ("DTO") Module).
- تم إصدار فصل التدريب والكفاءة (Training and Competency ("TC") Module) ضمن مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق المال من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، وذلك وفقاً للتعميم الصادر من مصرف البحرين المركزي (OG/258/2021) بتاريخ 24 أغسطس 2021.
- تم تضمين بعض التحديثات بتاريخ 28 أكتوبر 2021 (في فصل مكافحة غسيل الأموال والجرائم المالية (Anti-Money Laundering and Combating Financial Crime ("AML") Module) من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق المال من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، وذلك بخصوص النهج القائم على المخاطر (Risk Based Approach) ، والمشروع الوطني "اعرف عميلك إلكترونياً" (National E-KYC Solutions).
- تقوم الإدارة بمناقشة التعديلات النهائية بعد إصدار ورقة استشارية وتعميمها على الأطراف المعنية في تاريخ 17 نوفمبر 2021 فيما يتعلق بالتعديلات على الفصل الخاص بعمليات السيطرة والدمج والاستحواذ (Takeovers, Mergers and Acquisitions (TMA) Module) ضمن مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق رأس المال من الدليل الإرشادي للمصرف، والتي تشمل تعديلات تخص الاستحواذ الالزامي وفقاً للتعديلات الصادرة على قانون الشركات التجارية بموجب مرسوم بقانون رقم (28) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001.

التحديث على قرارات مصرف البحرين المركزي

- عملت إدارة مراقبة الأسواق المالية على مقترح بتعديل بعض أحكام قرار المصرف رقم (27) لسنة 2012 (وتعديلاته) بشأن مراجعة الجزاءات والتدابير الإدارية التي يمكن لمصرف البحرين المركزي توقيعها على المرخص لهم وأعضاء مجالس إداراتهم والمسئولين التنفيذيين لديهم وذلك بإضافة

الشركات المدرجة من ضمن نطاق عمل اللجنة. ويتم حالياً مراجعة المقترح من قبل الجهة المختصة تمهيداً لنشره في الجريدة الرسمية.

الرقابة على الأسواق وشركات المقاصة وأعضاءهم

شركة بورصة البحرين ش.م.ب. (مقفلة)

- بناءً على قرار مجلس إدارة بورصة البحرين ش.م.ب (م) رقم (2021/1) بتاريخ 17 مارس 2021 المتعلق بتشكيل مجلس الاستئناف لدى البورصة ، أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية في 7 يوليو 2021 خطاب عدم ممانعة بتشكيل البورصة للجنة المذكورة وذلك تماشياً مع جهود توفير البورصة لإطار متكامل لتسوية المنازعات والتحكيم وإصدار الإجراءات التأديبية بحق الأطراف ذوي العلاقة كمصدري الأوراق المالية والأعضاء المسجلين في البورصة مع إعطاءهم الحق في الاستئناف ضد القرارات الصادرة بحقهم من قبل مجلس الانضباط ولجنة المخالفات لدى البورصة.
- أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٢١، خطاب عدم ممانعة موجه لشركة بورصة البحرين ش.م.ب بشأن إصدار قواعد الإدراج (Listing Rules) المعدلة الخاصة بها.
- اعتباراً من 11 يوليو 2021، عملت شركة بورصة البحرين ش.م.ب على تطبيق المعيار العالمي للقطاعات (Global Industrial Classification Standard "GICS") لتصنيف الشركات المدرجة، والذي يهدف إلى إعادة تصنيف الشركات المدرجة وفقاً لمعيار عالمي للتصنيف في قطاع سوق رأس المال، بما يعزز الشفافية ويوفر معلومات أكثر دقة حول أداء الشركات والسوق على وجه الخصوص بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.
- تم توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية بين سوق أبو ظبي للأوراق المالية وشركة بورصة البحرين ش.م.ب في شهر نوفمبر من سنة 2021.هذا وقد اتفق الطرفان على آلية لتنفيذ تدابير جديدة، بما في ذلك تعزيز الوصول للأسواق الدولية، وتوجيه الطلبات، وخدمات التسوية والإيداع المركزي (Clearing, Settlement and Depository ("CSDs")، وإدراج وتسوية صناديق الاستثمار المتداولة (Exchange Traded Funds ("ETFs")).

شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب. (مقفلة)

- أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٢١، إقرارا لشركة البحرين للمقاصة ش.م.ب حول تعديلات الرسوم الخاصة بها والمتعلقة بخدمات توزيع الأرباح التي تقدمها الشركة.

- تتابع إدارة مراقبة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي مع شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب بشأن استيفاءها لمتطلبات المصرف المرتبطة بالموافقة المبدئية المتعلقة بالسماح للشركة المذكورة للعمل كوكيل للدفع، والقيام بتوزيع الأرباح النقدية للمستثمرين بالنيابة عن الشركات المدرجة (Acting as Paying Agent and Undertaking Cash Dividends Distribution on behalf of the Listed).
- بعد صدور القرار رقم 48-2 / 2020 من قبل اللجنة الوزارية للشؤون المالية والاقتصادية والتوازن المالي، أصدرت شركة بورصة البحرين ش.م.ب القرار رقم 2020/3 بتاريخ 29 أبريل 2020 بشأن إنشاء "صندوق الأرباح النقدية المتراكمة" و"صندوق الأرباح السنوية". يشرف المصرف على ضرورة عمل شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب في هذا الشأن لضمان تطبيق جميع الإجراءات المناسبة.
- قامت شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب بإلغاء بطاقة (MyShare) والتي كانت تهدف إلى تسهيل توزيع وتحويل الأرباح النقدية المستحقة تلقائياً إلى حساب البطاقة. وقد باشرت الشركة في إجراءات تحويل مستحقات المستثمرين إلى حساباتهم المصرفية وتحديث الإدارة بشكل شهري.
- يتعاون مصرف البحرين المركزي مع شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب بخصوص مقترحها للإلحاق الرقمي (Digital On-Boarding).
- يتعاون مصرف البحرين المركزي مع شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب فيما يتعلق بالإطار المقترح حول آلية "التسليم مقابل الدفع" (Delivery Versus Payment ("DVP")) بعد إصدار ورقة استشارية بهذا الشأن.
- وفقاً لمبادرة موائمة الأنظمة والإجراءات المتبعة في الأسواق المالية بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية بما فيها أنظمة المقاصة والتسوية والإيداع المركزي، تقوم شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب، وبالتنسيق مع نظيرتها في الجانب السعودي للعمل على وضع آلية لتنفيذ المبادرة ودراسة أوجه التعاون الممكنة بين المملكتين الشقيقتين، وذلك تحت إشراف مصرف البحرين المركزي وهيئة السوق المالية السعودية.

أعضاء بورصة البحرين وشركة البحرين للمقاصة

- عملت شركة بيت الاستثمار العالمي للوساطة ش.م.ب. (مقفلة) على استكمال متطلبات المصرف المتعلقة بإنهاء أعمال الوساطة وإغلاق المكتب خلال عام 2021.

الرقابة على منصات خدمات الأصول المشفرة

- بعد الحصول على ترخيص الأصول المشفرة من مصرف البحرين المركزي في نوفمبر 2020، بدأت شركة كوين مينا ش.م.ب (مقفلة) بمزاولة أعمالها، كمزود لخدمات الأصول المشفرة (فئة 2)، في شهر مارس من سنة 2021.
- تم منح موافقة مبدئية لشركة باينانس بحرين ذ.م.م للحصول على ترخيص الأصول المشفرة (فئة 3) من مصرف البحرين المركزي. تجدر الإشارة إلى أن الشركة حاليا في طور استكمال إجراءات الترخيص اللازمة للحصول على الموافقة النهائية من قبل المصرف.

سوق الاصدارات الأولية والإدراج

قامت إدارة مراقبة الأسواق المالية خلال العام 2021، بإصدار الموافقة على 60 نشرة إصدار (بالمقارنة مع 46 نشرة إصدار لعام 2020)، بعد التأكد من اكتمال بياناتها ومعلوماتها وفقاً لمتطلبات الفصل الخاص بطرح الأوراق المالية ضمن مجلد التوجيهات السادس الخاص بسوق رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، على النحو الآتي:

نوع الإصدار	طريقة الطرح	قيمة الإصدارات (بالدولار الأمريكي)	عدد الإصدارات	نوع موافقة المصرف
الأسهم العادية	الاكتتاب الخاص	$2,706,197,053	28	**تسجيل وفقاً للمادة (81)**
	الاكتتاب الخاص	–	1	**مستثناة من المادة (81)**
الأسهم الممتازة	الاكتتاب الخاص	$252,250,000	1	**تسجيل وفقاً للمادة (81)**
سندات رأس المال المستديمة من الفئة "1" القابلة للتحويل	الاكتتاب الخاص	$25,000,000	1	**تسجيل وفقاً للمادة (81)**
		$390,000,000	1	**مستثناة من المادة (81)**
السندات التقليدية	حكومية	3,000,000	2	**مستثناة من المادة (81)**
	الاكتتاب الخاص	$3,250,000,000	2	**مستثناة من المادة (81)**
الصكوك الإسلامية	حكومية	1,000,000	2	**مستثناة من المادة (81)**
	الاكتتاب الخاص	$5,000,000,000	2	**مستثناة من المادة (81)**
المنتجات المالية المركبة	الاكتتاب الخاص	–	20	**مستثناة من المادة (81)**
المجموع		**$15,623,447,053**	**60**	

إصدارات الأوراق المالية مقارنة بالسنة السابقة (تحليل التباين)

طريقة الطرح	2021 (مليون دولار أمريكي)	2020 (مليون دولار أمريكي)	الفرق	%	عدد الإصدارات 2021	عدد الإصدارات 2020	الفرق
حقوق الأولوية– أسهم عادية	–	70	(70)	(%100)	–	1	(1)
الاكتتاب الخاص– أسهم عادية	**2,706**	1,574	1,132	%72	**29**	21	8
الاكتتاب الخاص –أسهم ممتازة	**252**	–	252	%100	**1**	1	–
الاكتتاب الخاص –أسهم ممتازة قابلة للتحويل	–	6	(6)	(%100)	–	1	(1)
سندات رأس المال المستديمة من الفئة "1" القابلة للتحويل	**415**	–	415	%100	**2**	–	2
الاكتتاب الخاص – سندات تقليدية	**3,250**	2,500	750	%30	**2**	1	1
سندات تقليدية حكومية	**3,000**	2,000	1,000	50%	**2**	2	–
صكوك إسلامية حكومية	**1,000**	2,000	(1,000)	(50%)	**2**	2	–
الاكتتاب الخاص– صكوك إسلامية	–	400	(400)	(%100)	–	1	(1)
الاكتتاب الخاص– تسويق صكوك إسلامية	**5,000**	659	4,341	%658	**2**	3	(1)
المنتجات المالية المركبة	–	60	(60)	(%100)	**20**	17	3
المجموع	**15,623**	**9,269**	**6,354**	**68.5%**	**60**	**50**	**10**

تغيير رأس المال

- أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية موافقتها على التغييرات الآتية على رأس المال الصادر والمدفوع للشركات المدرجة التالية:

الشركة المدرجة	زيادة/انخفاض رأس المال	السبب	تاريخ الموافقة
مصرف السلام – البحرين ش.م.ب	زيادة رأس المال	توزيع أسهم المنحة	18 مارس 2021
بنك البحرين والكويت ش.م.ب	زيادة رأس المال	توزيع أسهم المنحة	25 مارس 2021
بنك البحرين الوطني ش.م.ب	زيادة رأس المال	توزيع أسهم المنحة	25 مارس 2021
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ش.م.ب	زيادة رأس المال	توزيع أسهم المنحة	30 مارس 2021
البنك الأهلي المتحد ش.م.ب	زيادة رأس المال	توزيع أسهم المنحة	31 مارس 2021
مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب	زيادة رأس المال	توزيع أسهم المنحة	7 أبريل 2021

الإدراج في السوق

- أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية موافقتها على إدراج الأوراق المالية التالية:

الورقة المالية	عدد الاصدارات	القيمة (مليون دينار بحريني)
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 3 شهور	40	2,800
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 6 شهور	12	420
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 12 شهر	12	1,200
صكوك الاجارة الإسلامية قصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 6 شهور	12	312
سندات التنمية الحكومية (الاصدارات رقم 22 و23 و24 و 25 و 26 و 27)	6	1,000

إلغاء الإدراج

- تم إلغاء إدراج الأوراق المالية التالية من لوائح بورصة البحرين:

الورقة المالية	عدد الاصدارات	السبب
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 3 شهور	41	الاستحقاق
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 6 شهور	12	الاستحقاق
صكوك الاجارة الإسلامية قصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 6 شهور	12	الاستحقاق
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 12 شهر	12	الاستحقاق
سندات التنمية الحكومية (الاصدارات رقم 11 و17)	2	الاستحقاق

- أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية موافقتها على إلغاء الإدراج من لوائح بورصة البحرين لكل من:

الورقة المالية	السبب	تاريخ الموافقة
صناديق استثمار شركة سيكو ش.م.ب. (مقفلة): ▪ صندوق أسهم الخليج (FUND.EQ.KLJ) ▪ صندوق سيكو المملكة للأسهم (KEF.SICO) ▪ صندوق سيكو للأسهم الخليجية(GEF.SICO) ▪ صندوق سيكو للاستثمار بأدوات الدخل الثابت(FIF.SICO)	تصفية الصناديق	7 مارس 2021
إنفستكورب القابضة ش.م.ب	إلغاء إدراج اختياري	أصدرت الإدارة موافقتها على إلغاء إدراج الشركة في تاريخ 11 يوليو 2021، وتم إلغاء إدراج أسهم الشركة في السوق اعتباراً من 12 يوليو 2021.
الشركة المتحدة لصناعة الورق ش.م.ب (مقفلة)	إلغاء إدراج اختياري	أصدرت الإدارة موافقتها على إلغاء إدراج الشركة في تاريخ 22 أغسطس 2021، تم إلغاء إدراج أسهم الشركة في السوق اعتباراً من 3 أكتوبر 2021.
صناديق استثمار شركة مكاسب للصناديق الاستثمارية ش.م.ب. (مقفلة): ▪ صندوق مكاسب للنمور العربية (AT.MAKASEB) ▪ صندوق دخل مكاسب (IF.MAKASEB)	تصفية الصناديق	8 نوفمبر 2021

الإفصاح والحوكمة وحماية المستثمر

موعد انعقاد اجتماعات مجلس الإدارة للشركات المدرجة والإفصاح عن البيانات المالية بموجب القرار رقم (54) لسنة 2015:

1. التزمت معظم الشركات المدرجة بمتطلب إخطار بورصة البحرين عن مواعيد انعقاد اجتماعات مجالس إدارتها التي يتم فيها مناقشة البيانات المالية المرحلية للعام 2021، قبل 5 أيام من نهاية الربع المعني وذلك طبقاً للقرار رقم (54) لسنة 2015، بشأن الإفصاح ونشر البيانات المالية السنوية والمرحلية، والإخطار بمواعيد اجتماعات مجالس إدارات الشركات المساهمة المدرجة لمناقشة البيانات المالية. الشركات التي لم تلتزم في الربع الثالث من 2021 هي بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب.، وإيه بي إم تيرمينالز البحرين ش.م.ب.، وشركة دلمون للدواجن ش.م.ب. وسوليدرتي البحرين ش.م.ب، وبالتالي تم اصدار خطابات عدم التزام من المصرف

للشركات غير الملتزمة والتي تم من بعدها الإعلان عن مواعيد الاجتماعات. وفي الربع الرابع من 2021 التزمت جميع الشركات بالإخطار بمواعيد اجتماعات مجالس إداراتها لمناقشة البيانات المالية.

2. التزمت جميع الشركات المدرجة بنشر البيانات المالية السنوية لعام 2020، والمرحلية المراجعة للعام 2021 خلال الفترة الزمنية المطلوبة. والتزمت الشركات بنشر النتائج والبيانات في جريدتين محليتين كحد أدنى باللغتين العربية والانجليزية. ويستثنى من ذلك بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. الذي لم يلتزم بنشر البيانات المالية في جميع فترات العام 2020 و2021.
3. قامت جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة بإرسال النموذج الخاص بالإعلان عن النتائج المالية السنوية لعام 2020، والمرحلية المراجعة للعام 2021 إلى بورصة البحرين، وقد تم نشرها على موقع البورصة. ويستثنى من ذلك بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. الذي لم يلتزم بإرسال النموذج الخاص بالإعلان عن النتائج المالية السنوية لعام 2020، والمرحلية المراجعة للعام 2021.
4. قامت جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة بإرسال النسخة المتكاملة من البيانات المالية للشركة عن بياناتها المالية السنوية للعام 2020، والمرحلية المراجعة للعام 2021 إلى بورصة البحرين. ويستثنى من ذلك بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. الذي لم يلتزم بإرسال النسخة المتكاملة من البيانات المالية في جميع فترات العام 2020 و2021.
5. بالرغم من تعليق التداول على بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. لعدم التزامه بالمتطلبات أعلاه للعامين 2018 و2019، إلا انه في 25 فبراير 2020، تم نشر النتائج المالية للربع الأول والثاني والثالث من 2019 ونهاية العام للسنة ذاتها، وبذلك فإن التداول مازال معلق بسبب عدم التزام البنك بنشر النتائج المالية المرحلية للعام 2020 و2021.

قواعد الإفصاح والشفافية

1. الإفصاح عن المعلومات الجوهرية:

تتأكد الإدارة من التزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن أي تطورات جوهرية تهم المساهمين والمتعاملين في الأوراق المالية وفق متطلبات وتعليمات قواعد الإفصاح والشفافية من حيث المحتوى والتوقيت، وإعلان الشركات المدرجة هذه التطورات على موقع بورصة البحرين.

وقد بلغت عدد الإفصاحات عن التطورات الجوهرية للشركات المدرجة خلال عام 2021، 1944 إفصاحاً جوهرياً.

2. الجمعيات العامة

أصدرت الإدارة موافقتها على طلبات عقد الجمعيات العامة السنوية لجميع الشركات المساهمة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على عقد الجمعيات التالية:

الشركة المدرجة	نوع الجمعية	الهدف الرئيسي لعقدها
المؤسسة العربية المصرفية، شركة البحرين للتسهيلات التجارية، شركة البحرين الوطنية القابضة وشركة مجمع البحرين للأسواق الحرة	غير العادية	▪ الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقاً لتعديلات قانون الشركات التجارية.
شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية وشركة عقارات السيف	غير العادية	▪ الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقاً لتعديلات قانون الشركات التجارية. ▪ مناقشة واعتماد مقترح إضافة أنشطة جديدة إلى السجل التجاري للشركة.
بنك البحرين الوطني وبنك السلام	غير العادية	▪ الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقاً لتعديلات قانون الشركات التجارية. ▪ الموافقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع نتيجة توزيع أسهم منحة.
شركة ناس، مجموعة ترافكو وإيه بي إم تيرمينالز البحرين	غير العادية	▪ مناقشة واعتماد مقترح إضافة أنشطة جديدة إلى السجل التجاري للشركة.
شركة البحرين لمطاحن الدقيق	غير العادية	▪ الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي لإضافة نشاط جديد.
شركة البحرين لمواقف السيارات (أماكن)	غير العادية	▪ الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي لإضافة نشاط جديد. ▪ مناقشة واعتماد مقترح تعديل الاسم التجاري للشركة.
بنك البحرين الإسلامي	غير العادية	▪ الموافقة على إصدار رأس مال إضافي Tier 1 عن طريق صكوك قابلة للتحويل بمبلغ 40 مليون دينار بحريني.
بنك البحرين والكويت والشركة البحرينية الكويتية للتأمين	غير العادية	▪ الموافقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع نتيجة توزيع أسهم منحة.

مجموعة جي أف اتش المالية	غير العادية	▪ الموافقة على تخفيض رأس المال بإلغاء أسهم خزينة بقيمة 37 مليون دولار. ▪ الموافقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع نتيجة توزيع أسهم منحة.
البنك الأهلي المتحد	غير العادية	▪ الموافقة على إصدار السندات. ▪ الموافقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع نتيجة توزيع أسهم منحة.
المجموعة العربية للتأمين	غير العادية	▪ الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقاً لتعديلات قانون الشركات التجارية. ▪ مناقشة واعتماد مقترح إلغاء بعض أسهم الخزينة لتصحيح الاختلاف الظاهر في سجل أسهم الشركة.
شركة الخليج المتحد القابضة	غير العادية	▪ مناقشة واعتماد اقتراح شطب الخسائر المتراكمة مقابل حساب علاوة إصدار الشركة.

أسهم الخزينة وطلبات تحويل الأسهم

1. أصدرت الإدارة موافقتها على طلبات تملك الشركات المدرجة لأسهمها (أسهم الخزينة):

الشركة المدرجة	سبب تملك أسهم الخزينة
بنك البحرين والكويت ش.م.ب	برنامج أسهم موظفي الشركة
شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق، وبرنامج أسهم موظفي الشركة
شركة البحرين للسينما ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
مجموعة ترافكو ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
مجموعة جي اف اتش المالية ش.م. ب	إعادة تنظيم الشركة
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
مصرف السلام – البحرين ش.م.ب	دعم سعر السهم في السوق
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب	دعم سعر السهم في السوق

2. أسهم نصاب العضوية

لازالت الإدارة تتلقى طلبات تحرير أسهم نصاب العضوية لأعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة بناء على قانون رقم (50) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية،

إذ أن عضو مجلس الإدارة ليس عليه ان يكون مالكاً بصفة شخصية لعدد من أسهم الشركة المدرجة. وقد أصدرت الإدارة موافقتها على 5 طلبات بشأن تحرير أسهم نصاب العضوية خلال هذا العام.

3. أسهم حوافز الموظفين

تم ادخال التعديلات على الفصل الخاص بطرح الأوراق المالية ضمن المجلد السادس الخاص بأسواق رأس المال من الدليل الإرشادي للمصرف بشأن نظام حوافز الموظفين خلال العام 2017 والتي تتطلب من جميع الشركات المدرجة الاحتفاظ بالأوراق المالية المودعة نيابة عن موظفيها بموجب نظام أسهم حوافز الموظفين في عهدة باسم أمين عهدة. وبموجب ذلك، خلال العام 2021، أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية موافقتها على التعديلات التي أدخلت على أنظمة أسهم حوافز الموظفين من المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب. وسيكو. كما أصدرت الإدارة موافقتها على 25 طلب يختص بتحويل أسهم من وإلى حساب العهدة لصالح موظفي الشركات المدرجة.

عقود التأسيس والنظام الأساسي للشركات المدرجة

وافقت الإدارة خلال السنة على أربع طلبات من المجموعة العربية للتأمين ش.م.ب.، وشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، وشركة عقارات السيف ش.م.ب. وبنك البحرين الوطني ش.م.ب. للموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركات المدرجة.

صانع السوق

1. أصدرت الإدارة بتاريخ 9 مايو 2021 موافقتها لتمديد نشاط صناعة السوق لألمنيوم البحرين ش.م.ب من قبل شركة سيكو ش.م.ب (م) لأسهم الشركة في بورصة البحرين باستخدام ما يقارب 3% من رأس مال الشركة، وذلك لمدة 12 شهر قابلة للتجديد.
2. أصدرت الإدارة خطاب عدم الممانعة بتاريخ 27 مايو 2021، للمؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب. (بنك أي بي سي) بتمديد نشاط صناعة السوق من قبل شركة سيكو لأسهم البنك في بورصة البحرين باستخدام ما يقارب 1% من رأس مال البنك، وذلك لمدة 12 أشهر قابلة للتجديد.
3. أصدرت الإدارة بتاريخ 9 يونيو 2021 موافقتها لتمديد نشاط صناعة السوق لشركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية ش.م.ب (بتلكو) من قبل شركة سيكو ش.م.ب (م) لأسهم بتلكو في بورصة البحرين باستخدام ما يقارب 3% من رأس مال الشركة، وذلك لمدة 12 شهر قابلة للتجديد.

4. أصدرت الإدارة بتاريخ 29 أغسطس 2021 موافقتها لتمديد نشاط صناعة السوق لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب من قبل شركة سيكو ش.م.ب (م) لأسهم المجموعة في بورصة البحرين باستخدام ما يقارب 3% من رأس مال الشركة، وذلك لمدة 12 شهر قابلة للتجديد.

مراقبة السوق

خلال العام 2021, رصد قسم مراقبة السوق 13 حالة مشكوك في صحتها من خلال تداولات الأسهم في بورصة البحرين خلال العام ٢٠٢١، وجاءت نتائج التحقيق المبدئي كالتالي:

- 11 حالة مشتبه بها تم إغلاقها لعدم ثبوت مخالفات عليها.
- حالتان مشتبهتان تم تحويلهما إلى قسم التحقيق والتنفيذ لاتخاذ الإجراءات اللازمة حسب القوانين والأنظمة المعمول بها.

من باب حرص المصرف على تطوير سياسته الداخلية، تستمر الإدارة بالتعاون مع إدارة "تقنية المعلومات" وإدارة "الموارد البشرية والخدمات" على تفعيل مشروع "الإشعار بحالة المطلع الداخلي والإفصاح عن ملكية الأوراق المالية" الخاصة بموظفي مصرف البحرين المركزي الذين يتملكون أوراق مالية في الشركات المرخصة من قبل المصرف والمدرجة في بورصة البحرين.

تقوم الإدارة وبشكل دوري بمتابعة أوامر وصفقات صنّاع السوق الخاصة بحسابات عملائهم من الشركات المدرجة، والتأكد من عدم مخالفتها لقواعد صناعة السوق الواردة في مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف ولقواعد صناعة السوق التابعة لبورصة البحرين. علاوة على ذلك، تقوم الإدارة بمتابعة أوامر وصفقات الأشخاص الرئيسيين والمطلعين الداخليين في الأوراق المالية في بورصة البحرين.

خلال العام، تعاونت الإدارة مع بورصة البحرين من خلال تقديم التعليقات على اللوائح المقترحة والقواعد الحالية التابعة لبورصة البحرين بخصوص قواعد السوق وقواعد الإدراج. وعليه، فقد بدأ قسم مراقبة السوق بتعزيز دراسة المجلد السادس لمصرف البحرين المركزي، من أجل ضمان مواكبة القواعد واللوائح بالسوق اليوم.

اعتباراً من مارس 2020، يقوم قسم مراقبة السوق شهرياً بدراسة شامله حول أهم الأحداث والمستجدات التي شهدها سوق البحرين خلال الشهر، وعليه يتم إصدار نشرة شهرية للسوق تتضمن جميع المعطيات والتي يتم مشاركتها مع معالي المحافظ والمدراء التنفيذيين للمصرف.

ومن المهمات التي يقوم بها قسم مراقبة السوق في الوقت الحالي، مراقبة التداولات والتحويلات التي تحدث على منصات الأصول المشفرة لشركة رين منجمنت ذ.م.م وكوين مينا.

كما أصدرت الإدارة موافقتها على طلبات تملك الشركات المدرجة لأسهمها (أسهم الخزينة):

الشركة المدرجة	سبب تملك أسهم الخزينة
بنك البحرين والكويت ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق، وبرنامج أسهم موظفي الشركة
شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
شركة البحرين للسينما ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
مجموعة ترافكو ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
مجموعة جي اف اتش المالية ش.م.ب	إعادة تنظيم الشركة
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
مصرف السلام – البحرين ش.م.ب	دعم سعر السهم في السوق
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب	دعم سعر السهم في السوق

المتابعة والتنفيذ

مخالفات الأفراد في طرح وترويج الأوراق مالية

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة تحذير بتاريخ 10 مارس 2021، إلى شخص قام بإستخدام مذكرة طرح خاص من دون الحصول على موافقة المصرف والتي من خلالها تم الترويج وحث المستثمرين على الاكتتاب في أوراق مالية عن طريق إصدار أسهم لمستثمرين مختارين. وذلك يعد مخالفة للمادة (81) من قانون المصرف والقواعد والتعليمات المنصوص عليها في الفصل الخاص بطرح الأوراق المالية (Offering of Securities Module – OFS Module) من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق رأس المال من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

مخالفة متعلقة بالتداول بناءً على معلومات داخلية

بناءً على تقرير معاملات مشبوهة مقدم من أحد الأطراف باشرت الإدارة بالتحقيق وإصدار تقرير التحقيق الأولي. وبذلك يقوم المصرف حالياً بدراسة الاجراء التأديبي المقترح ضد المستثمر المعني لمخالفته للمادة (100) من قانون المصرف المتعلقة بالتداول بناءً على معلومات داخلية. ويسعى المصرف من خلال الاجراء التأديبي ان يوضح مخاوفه وتذكير الشخص المطلع بجدية هذا النوع من

المخالفات والالتزام بالحذر في توقيت معاملاته وذلك لتجنب أي مخالفة محتملة أو فعلية لقواعد وأنظمة مصرف البحرين المركزي.

مخالفات وسطاء السوق

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة اخطار الى احدى شركات الوساطة بتاريخ 28 ديسمبر 2021 بشأن عدم الالتزام بتقديم التقارير الدورية للمصرف وبالذات فيما يتعلق بـ"المعلومات المالية الإضافية" من خلال برنامج(ESRAD) المعتمد للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2021 وذلك خلال المدة المحددة.

مخالفات مقدمي خدمات الأصول المشفرة

1. أصدر محافظ مصرف البحرين المركزي إنذار رسمي بتاريخ 3 مايو 2021 إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة وذلك لعدم الالتزام بالفصل (Anti-Money Laundering and Combating of Financial Crime Module – AML Module) المتعلق بمتطلبات مكافحة غسيل الأموال والجرائم المالية من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق المال من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.
2. أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة اخطار بتاريخ 16 اغسطس 2021، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة، وذلك لعدم الالتزام بمتطلبات من فصل الأصول المشفرة (Crypto-Asset Module – CRA Module) من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق المال من الدليل الارشادي لمصرف البحرين المركزي، وذلك فيما يتعلق بالالتزام بترتيبات الاستعانة بالغير لاستيفاء وظائف الشركة والالتزام بفصل اموال واصول العملاء عن تلك التابعة للشركة نفسها.
3. أصدر محافظ مصرف البحرين المركزي انذار رسمي بتاريخ 29 سبتمبر 2021 إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة وذلك لعدم الالتزام بمتطلبات من فصل الأصول المشفرة (Crypto-Asset Module – CRA Module) من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق المال من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي وذلك فيما يتعلق بالالتزام بإعداد الأخبار الصحفية بمحتوى شامل ودقيق وغير مضلل و الحصول على موافقة المصرف المسبقة بخصوص اي خطط لتوسع الشركة قبل نشرها.
4. أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية انذار رسمي بتاريخ 21 أكتوبر 2021 إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة بشأن عدم الالتزام بالمادة (65) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والمادة CRA-1.7.1 من فصل الأصول المشفرة (Crypto-Asset Module – CRA)

(Module من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق المال من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي بشأن الحصول على موافقة المصرف الخطية المسبقة قبل تعيين أي مسؤول يعمل لدى المرخص له في الوظائف التنفيذية.

مخالفات الشركات المدرجة

1. الاخطار عن عدم الالتزام بمتطلبات التقرير الشهري لملكية الاسهم في الشركة المدرجة

تم اخطار بعض الشركات المدرجة موضحين أدناه، بعدم التزامها بتسليم التقرير الشهري للإفصاح عن التغيير في نسب التملك في الشركة المدرجة في بورصة البحرين والافصاح عن المساهمين الرئيسيين فيها الذين يملكون نسبة 5% وأكثر، والمتوجب تسليمه للمصرف خلال مدة لا تزيد عن خمسة ايام عمل من تاريخ انتهاء الشهر المعني:

عدد حالات عدم الالتزام بمتطلبات التقرير الشهري لملكية الاسهم في الشركة المدرجة في عام:		
2020	2021	نسبة التغير
4	4	-

2. الاخطار عن عدم الالتزام بتسليم التقرير السنوي لتعاملات المطلعين

تم اخطار 4 شركات مدرجة بعدم التزامها بتسليم التقرير السنوي لتعاملات المطلعين والاشخاص الرئيسيين المراجع من قبل المدقق الداخلي، في الموعد المحدد بمدة لا تتجاوز عن عشرة أيام من تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة طبقاً للفصل الخاص بتعليمات حظر التلاعب في الأسواق المالية (Prohibition of Market Abuse & Manipulation Module–MAM Module) من مجلد التوجيهات السادس من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

3. الاخطار عن عدم الالتزام بمعايير الافصاح والنشر والقرارات المعنية

تم اصدار رسائل اخطار لـ 21 شركة مدرجة لعدم التزامها بمعايير الافصاح والنشر والقرارات المعنية وذلك على النحو التالي :

معايير الافصاح والنشر والقرارات المعنية	عدد المخالفات
نشر البيانات المالية والالتزام بالمحتوى المطلوب للبيانات المالية والأخبار الصحفية	3
إفصاح عن خبر جوهري في السوق فوراً	1
افصاح عن تاريخ اجتماع مجلس الإدارة أو أي تغيير فيه	17

كما وتمت إحالة 4 شركات مدرجة من المذكورين أعلاه الى لجنة مراجعة الجزاءات والتدابير الإدارية لدى المصرف مع توصية من الإدارة لفرض غرامات مالية خصوصاً فيما يتعلق بالتأخير في الإفصاح عن خبر جوهري في السوق فوراً والتأخير في الإفصاح عن تاريخ اجتماع مجلس الإدارة للشركة المدرجة المعنية ويتم حالياً مراجعة هذه المخالفات من قبل اللجنة.

4. عدم الالتزام بمتطلبات طرح الأوراق المالية

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة إخطار إلى شركة مدرجة بتاريخ 17 يناير 2021، وذلك لعدم التزام الشركة بالمادة OFS-5.1.11 من الفصل الخاص بطرح الأوراق المالية (Offering of Securities Module – OFS Module) من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق رأس المال من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، وذلك بعدم تسليم المستندات التكميلية الخاصة بنشرة الاكتتاب بأسرع وقت ممكن إلى المصرف.

5. التنبيه عن صفقات شراء أسهم خزينة مشبوهة

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة تنويه إلى احدى الشركات المدرجة بتاريخ 18 فبراير 2021 بهدف تسليط الضوء على صفقات شراء أسهم خزينة مشبوهة حيث تبين من خلال آلية تنفيذها انه تم رفع سعر الطلب في السوق بشكل ملحوظ، وبما أن تلك الممارسات من المحتمل أن تصنف كمخالفة للمادة MAM-3.10.33 (Advancing the Bid) من الفصل الخاص بتعليمات حظر التلاعب في الأسواق المالية (Prohibition of Market Abuse & Manipulation Module-MAM Module) من مجلد التوجيهات السادس من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، لذا وجب التنبيه.

الشكاوى

بلغ عدد الشكاوى التي تلقتها الأدارة خلال 2021 (36 شكوى) وذلك على النحو التالي:

الشكوى	العدد
أنشطة تداول غير المصرح به على العملات المشفرة Unauthorized Crypto-Currency Trading Activity	1
مستثمر غير متعاون مع مؤسسة ذاتية التنظيم Uncooperativeness of SRO Client	1
التأخير في تحويل الأموال من/ الى المرخص له بالأصول المشفرة Delays in Fund Transfers To/From Crypto-Asset Licensee	11
خروج نظام لدى المرخص له في الأصول المشفرة Crypto-Asset Licensee System Outage	21

احتمالية تسوية حساب مستثمر في الأصول المشفرة Potential Crypto-Asset Licensee Client Account Compromise	2
المجموع	**36**

عمليات السيطرة والدمج والاستحواذ

1. البنك الأهلي المتحد ش.م.ب وبيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع

تقوم الإدارة بالمراقبة والإشراف على سير التطورات على العرض المحتمل المتعلق بالاستحواذ على البنك الأهلي المتحد وبيت التمويل الكويتي.

أعلن البنك الأهلي المتحد تمديد فترة تأجيل إجراءات الاستحواذ على البنك من قبل بيت التمويل الكويتي في تاريخ 29 ديسمبر 2020، إلى حين تحديث دراسات بيت التمويل الكويتي التي ستقوم بها الجهة الاستشارية المعينة من قبل بيت التمويل الكويتي في هذا الصدد، وأصدر المصرف موافقته على ذلك في تاريخ 31 ديسمبر 2020.

وبناء على ما تقدم، أعلن البنك الأهلي المتحد في تاريخ 1 ديسمبر 2021 عن موافقة مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد على القيام بتحديث دراسات التقصي النافي للجهالة المالية والقانونية واستئناف ما يرتبط بها من إجراءات متعلقة بالاستحواذ، بما في ذلك تقييم أثر هذه الدراسات على معدل التبادل النهائي للأسهم مما ترتب عليه انهاء فترة تأجيل إجراءات الاستحواذ. كما وقام البنك الأهلي المتحد بإعادة تعيين المستشارين المتخصصين الذين سبق تعيينهم لتقديم الدراسات المالية والضريبية (كيه بي إم جي) والقانونية (لينكليترز إل إل بي) اللازمة بخصوص الصفقة المذكورة.

2. المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب. ومجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب

قامت الإدارة بالمراقبة والإشراف على سير التطورات على عرض الاستحواذ الطوعي من قبل مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب ("المجموعة") للأسهم الصادرة للمصرف الخليجي التجاري ش.م.ب ("الخليجي").

وتم الإفصاح من قبل مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب بتاريخ 14 اكتوبر 2021 عن نية المجموعة المؤكدة لتقديم عرض للاستحواذ على ما يصل إلى 100 %من الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة للخليجي، والتي تمثل ما يصل إلى 187,589,034 أسهما عادية من الخليجي (تشكل حقوق التصويت)، غير مملوكة من قبل المجموعة، والتي تمثل ما يصل إلى 21.03% من رأس

المال الصادر والمدفوع للخليجي عن طريق تبادل الأسهم بنسبة 0.914 سهم في المجموعة لكل سهم من أسهم الخليجي.

كما أعلنت المجموعة في تاريخ 25 نوفمبر 2021 عن عرضها المعدل عن طريق تبادل الأسهم بنسبة معدلة تعادل 0.384 سهم في جي إف إتش بالإضافة الى ما يعادل 0.024 دينار بحريني لكل سهم من أسهم الخليجي.

تم إصدار وإرسال مستندات العرض والتي تشمل مستند العرض الصادر عن المجموعة وتعميم متلقي العرض الصادر عن مجلس إدارة الخليجي وتقرير المستشار المهني المستقل وفقاً لمتطلبات الفصل الخاص بعمليات والاستحواذ والاندماج من مجلد التوجيهات السادس.

اعلنت المجموعة عن نتائج العرض في تاريخ 5 يناير 2022 وعليه تمت تسوية العرض في تاريخ 11 يناير 2022 وفقاً لمتطلبات الفصل الخاص بعمليات والاستحواذ والاندماج من مجلد التعليمات السادس. وعليه تم استئناف التداول في أسهم الخليجي في تاريخ 12 يناير 2022.

3. سوليدرتي البحرين ش.م.ب. وشركة تآزر ش.م.ب.(م)

تقوم الإدارة بالمراقبة والإشراف على سير التطورات المتعلقة باندماج سوليدرتي البحرين ش.م.ب. ("سوليدرتي") مع شركة تآزر ش.م.ب.(م) ("تآزر").

تم الإفصاح من قبل سوليدرتي في تاريخ 25 يوليو 2021، بإنه بعد إرسال نتائج إجراءات العناية الواجبة من قبل سوليدرتي إلى مجلس إدارة تآزر، اجرى الطرفان مزيداً من النقاشات حول البنود المتفق عليها والمتعلقة بصفقة الاندماج المقترحة، والتي تشمل التقييم ونسبة المبادلة. وعليه قدم مجلس إدارة سوليدرتي خطاب النية المؤكدة لتقديم عرضاً لتآزر في تاريخ 18 يوليو 2021، وذلك لتنفيذ دمج تآزر (العمليات المتعلقة بمملكة البحرين فقط) مع سوليدرتي والذي تم قبوله من قبل مجلس إدارة تآزر.

وعليه، قام مجلس إدارة سوليدرتي بعقد جمعية عامة غير عادية في تاريخ 29 سبتمبر 2021 للحصول على موافقة المساهمين على الاندماج وغيرها من البنود ذات الصلة بما في ذلك نسبة المبادلة، وعليه تم الإفصاح من قبل سوليدرتي بتاريخ 24 أكتوبر 2021 عن طلب تحويل أعمال شركة تآزر إلى شركة سوليدرتي والذي تم نشره من قبل مصرف البحرين المركزي في الجريدة الرسمية بتاريخ 21 أكتوبر 2021 حيث تضمن الإعلان فترة الاعتراض على التحويل والتي ستنقضي في تاريخ 21 يناير 2022.

العمل الخليجي المشترك والمشاركات الخارجية

قامت الإدارة بتمثيل مصرف البحرين المركزي في عدة اجتماعات كما يلي:

1. مشروع ابرام مذكرة التفاهم مع هيئة إسرائيل للأوراق المالية

بناء على رغبة هيئة إسرائيل للأوراق المالية (Israel Securities Authority)، تم انعقاد اجتماعين مرئيين بين هيئة إسرائيل للأوراق المالية وإدارة مراقبة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي بتاريخ 17 يناير 2021 و14 فبراير 2021، وذلك لمناقشة أوجه التعاون بين الجهتين. وعليه، يتم حالياً مراجعة مسودة مذكرة التفاهم والتي تحدد مقترح لسبل التعاون المشترك بين البلدين منها التعاون في مجال التكنولوجيا المالية وتبادل الخبرات في مجال الاستثمار في الأسواق المالية.

2. الاجتماع العاشر لفريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس

عقد فريق عمل إستراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس اجتماعه العاشر في تاريخ 3 مارس2021، عبر الاتصال المرئي وعلى أن يتم استكمال الاجتماع في 25 مارس 2021، وتم الاتفاق على ما يلي:

- أن تقوم الدول الأعضاء بتزويد الأمانة العامة وهيئة الأوراق المالية والسلع بالإمارات العربية المتحدة بقرارها بشأن اعتماد الوثيقة إما كإتفاقية أو إطار تنظيمي أو مذكرة تفاهم، إضافة إلى تزويدها بأي ملاحظات إضافية حول وثيقة التسجيل البيني للمنتجات المالية.
- أن تقوم الدول الأعضاء بتزويد الأمانة وهيئة الأوراق المالية والسلع بالإمارات العربية المتحدة بأي ملاحظات إضافية حول لوائح التسجيل البيني لصناديق الاستثمار.
- تقوم الدول الأعضاء بتزويد هيئة أسواق المال بالكويت بأي ملاحظات إضافية حول نموذج الـ KYC.

تقوم الدول الأعضاء بإستكمال تعبئة البيانات المتعلقة بالبرنامج الزمني لتنفيذ المبادرات المتفق عليها لتحقيق التكامل بين أسواق المال بدول المجلس.

3. العمل على المبادرة المنبثقة من لجنة التنسيق في مجالات الاقتصاد والطاقة والتجارة والصناعة التابعة لمجلس التنسيق السعودي البحريني

بتاريخ 4 أبريل 2021, انعقد الاجتماع الأول لفريقي العمل بين الجانبين السعودي والبحريني للجنة

التنسيق في مجالات الاقتصاد والطاقة والتجارة والصناعة حيث تم مناقشة المبادرات المقترحة منها تلك التابعة لمصرف البحرين المركزي. والجدير بالذكر إن إدارة مراقبة الأسواق المالية بمشاركة الزملاء في هيئة السوق المالية من المملكة العربية السعودية في قيد تنفيذ المعالم الرئيسية للمبادرة المتعلقة بالإدارة وهي "مواءمة الأنظمة والإجراءات المتبعة في الأسواق المالية لتسهيل الاستثمار والتداول للمواطنين والمستثمرين من المملكتين" التي تنقسم الى ثلاث مبادرات فرعية وهي توحيد إجراءات معرفة العميل وتعزيز سبل تنسيق الإدراج المزدوج (Cross Listing) بين البلدين ودراسة اوجه التعاون في مجال المقاصة والتسوية و الايداع المركزي.

4. الاجتماع الثاني والعشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو ما يعادلهم) بدول مجلس التعاون الخليجي

عقدت لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أومن يعادلهم) بدول المجلس اجتماعها الثاني والعشرين بتاريخ 11 ابريل 2021م عبر الاتصال المرئي. وتضمن جدول أعمال اللجنة، عددا من الموضوعات، منها مناقشة خطة العمل التنفيذية لتطبيق الترخيص البيني للمنتجات المالية ولصناديق الاستثمار بدول المجلس "Passporting" وآلية تنفيذه، واعتماد الأداة المقترحة لمتابعة لتنفيذ أهم المبادرات لتحقيق التكامل بين أسواق المال بدول المجلس. ناقشت اللجنة كذلك الإجراءات الخاصة بتطوير نموذج أعرف عميلك KYC الموحد وموضوع دراسة إعداد برنامج خليجي موحد للتوعية بالاستثمار في الأسواق المالية بدول المجلس، وفق أهداف ووسائل وميزانية محددة.

5. اجتماع لجنة الـ(AMERC) الإقليمية التابعة لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط والمنبثقة من المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)

بتاريخ 3 يونيو 2021 ، شاركت الإدارة بصفتها عضو في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) في اجتماع لجنة الـ(AMERC) الإقليمية التابعة لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط عبر الاتصال المرئي، وتم مناقشة القضايا الإقليمية التي تواجه الجهات الرقابية للأسواق المالية في المنطقة في مجال مراقبة الشركات ذات الإدراج المشترك (Market Fragmentation) ومراقبة الأصول المشفرة، والمرونة الالكترونية (Cyber Resilience) .

6. الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس

عقد فريق عمل إستراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس اجتماعه الحادي عشر في تاريخ 15 أغسطس 2022 عبر الاتصال المرئي، ومن أهم ما تم الاتفاق عليه، ما يلي:

- الاداة التشريعية والقانونية المناسبة لاعتماد التسجيل البيني للمنتجات المالية بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس

- أن يتم صياغة التسجيل البيني للمنتجات المالية بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على شكل اتفاقية للتسجيل البيني للمنتجات المالية بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس، على أن يتم التوقيع/التصديق عليها بعد اعتمادها من قبل الدول وفقاً للتشريعات والإجراءات والمدد الزمنية الخاصة بكل دولة.
- يقوم المختصين الفنيين والقانونيين لمراجعة الصيغة النهائية لقواعد التسجيل البيني للمنتجات المالية بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والموافقة عليها من قبل فريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس تمهيدا لعرضه على الاجتماع القادم للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (او من يعادلهم) بدول المجلس.

- دراسة نموذج متطلبات فتح الحساب وإجراءات اعرف عميلك KYC

- تشجيع الدول الأعضاء على اعتماد تشريعات تسمح بالاعتماد على طرف ثالث في استكمال تدابير العناية الواجبة، وتتفق مع ما ورد في توصيات مجموعة العمل المالي(FATF) وتوعية المؤسسات المالية المرخصة بإمكانية الاعتماد على طرف ثالث من الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتشجيعها على توقيع اتفاقيات ثنائية مع المؤسسات المقابلة في الدول الأخرى مع التأكيد على وجوب تقييم كل طرف للمخاطر، وتبقى المسؤولية النهائية عن تدابير العناية الواجبة على عاتق المؤسسة المالية التي تعتمد على الطرف الثالث.
- تقوم هيئة أسواق المال بدولة الكويت بتحديث نموذج متطلبات فتح الحساب واجراءات اعرف عميلك KYC في ضوء ملاحظات مصرف البحرين المركزي، ورفعه للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس للتوجيه بشأنه.

7. الاجتماع الثالث والعشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو ما يعادلهم) بدول مجلس التعاون الخليجي

عقدت لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أومن يعادلهم) بدول المجلس اجتماعها الثالث والعشرين بتاريخ 13 سبتمبر 2021 عبر الاتصال المرئي. وتضمن جدول أعمال اللجنة، عددا من الموضوعات، ومن أهمها:

- الموافقة على أن يتم صياغة اتفاقية التسجيل البيني للمنتجات المالية بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس على شكل إطار تنظيمي وتوجيه فريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس والمختصين القانونيين بمراجعته بشكل نهائي.
- الموافقة على نموذج متطلبات فتح الحساب واجراءات اعرف عميلك KYC بشكل استرشادي وكحد أدنى وتبني مقترح الاعتماد على طرف ثالث في استكمال تدابير العناية الواجبة وبذلك شجعت اللجنة الدول الأعضاء على اعتماد تشريعات تسمح بالاعتماد على طرف ثالث في استكمال تدابير العناية الواجبة، وتتفق مع ما ورد في توصيات مجموعة العمل المالي. (FATF)
- الموافقة على إعداد برنامج خليجي موحد للتوعية بالاستثمار في الأسواق المالية بدول المجلس للعام 2022 والموافقة على عقد برنامج تدريبي للمختصين بالإعلام والتوعية في هيئات أسواق المال والبورصات بدول المجلس للعام 2022.

8. المؤتمر السنوي الـ46 للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)

شارك ممثلي الإدارة في المؤتمر السنوي الـ 46 للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية(IOSCO) عبر الاتصال المرئي والذي امتدت فعالياته وورش العمل الخاصة به على مدى الفترة 8 الى 11 نوفمبر 2021، لمناقشة ومعالجة القضايا التي تواجه الجهات الرقابية للأسواق المالية من حول العالم.

9. منتدى للحوار التنظيمي بين جهات رقابية تابعة للاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

بتاريخ 23 نوفمبر 2021، نظمت سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبو ظبي العالمي (ADGM FSRA) منتدى يجمع بين جهات رقابية تابعة للاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث شاركت مدير الإدارة في جلسته الأولى وذلك بحوار حول خبرة إدارة مراقبة الأسواق المالية العملية في تعزيز المرونة التشغيلية في سوق رأس المال والخدمات المالية بشكل عام وذلك من المنظور التكنولوجي والرقمي.

10. فريق التوعية المالية لأسواق المال الخليجية

عملاً بالقرارات التي تم التوصل إليها من قبل لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي، شارك أعضاء من قسم البحوث وحماية المستثمر في الفريق الذي تم تشكيله بهدف إقامة حملات توعوية لزيادة الوعي لدى المستثمرين .وقد اجتمع الفريق المعني خمس مرات في عام 2021.

إدارة مراقبة المؤسسات المالية

تشتمل مهام إدارة مراقبة المؤسسات المالية على مراقبة عدد من المؤسسات المالية، وهي شركات الاستثمار الفئة 1، الفئة 2، الفئة 3 ، والفئة 4 وشركات الصرافة ومقدمي خدمات العهد الفئتين أ وب والمكاتب التمثيلية للشركات الاستثمارية بالإضافة إلى مقدمي الخدمات الإدارية والتسجيل.

وتحرص الإدارة من خلال مسؤولياتها الرقابية على إلزام الشركات المرخصة الخاضعة لرقابتها بتطبيق متطلبات قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية بالإضافة إلى الأنظمة المتعلقة بتلك الشركات من خلال مجلد التوجيهات الرابع والخامس.

بالإضافة إلى ذلك تعنى الإدارة بترخيص وتسجيل الصناديق الاستثمارية المنشأة محلياً والمنشأة خارج المملكة. حيث تتم عملية مراقبة الصناديق تبعاً للقواعد المدرجة في مجلد التوجيهات السابع والخاص بصناديق الاستثمار الجماعي.

واصلت إدارة مراقبة المؤسسات المالية خلال عام 2021 نهجها المتبع في مراقبة الشركات عبر استخدامها مختلف الأدوات الرقابية، كالتقارير التحليلية والتفصيلية للشركات وعقد الاجتماعات مع إدارات الشركات المرخص لها وطلب المعلومات من القطاع والتنسيق الداخلي مع إدارات المصرف، بالإضافة إلى المراقبة المستمرة لوضع الشركات عن طريق التواصل المستمر وتبادل المراسلات.

وبالاستناد إلى دورها الرقابي على قطاع الصناديق الاستثمارية الجماعية، دأبت الإدارة على استخدام أدواتها الرقابية والتنظيمية لمراقبة قطاع الصناديق الاستثمارية وضمان امتثال تلك الصناديق للوائح والتوجيهات المدرجة ضمن مجلد التوجيهات السابع والمتعلق بالصناديق الاستثمارية الجماعية، بالإضافة إلى القواعد التنظيمية الأخرى ذات الصلة.

التعاميم

تماشياً مع التطورات المستمرة في المراكز المالية المحلية والإقليمية والدولية، دأب مصرف البحرين المركزي على تعزيز قواعده الحالية لتواكب التطورات في الأسواق المالية، وحصر المجالات التي تتطلب التطوير، بحسب ما يتطلبه القطاع وتماشياً مع التطورات العالمية.

وتماشياً مع سياسة المصرف، تحدد الإدارة المجالات التي بحاجة للتطوير وتقوم بوضع أهداف سنوية للعمل بها وتنفيذها.

أصدر مصرف البحرين المركزي في 4 يناير و17 مارس 2021 تعميمين برقم EDBO/E1/2021 و EDBO/E9/2021 والموجهين إلى شركات الصرافة، وذلك لفرض الالتزام باستخدام الرموز الدالة على الغرض للتحويلات الدولية (SWIFT).

أصدر مصرف البحرين المركزي في 14فبراير 2021 التعميم رقم OG/50/2021 والموجه إلى جميع المرخص لهم والشركات المدرجة في بورصة البحرين، وذلك لحثهم على عقد اجتماعات الجمعيات العامة السنوية للمساهمين من خلال الوسائل الإلكترونية، والسماح لهم بتأجيل انتخابات مجلس الادارة لمدة 6 أشهر. وقد أعطى التعميم بعض التعليمات للشركات التي تختارعقد اجتماعاتها عن طريق الحضور الشخصي، حيث يجب توفير خيار حضور الاجتماعات من خلال الوسائل الاكترونية، كما يجب مراعاة اتباع التعليمات الصادرة عن وزارة الصحة لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد -19).

كما أصدر المصرف تعميم رقم OG/230/2021 بتاريخ 15 يوليو 2021، يطلب من المرخص لهم موافاة المصرف برأيهم في المتطلبات الرقابية المقترحه والمتعلقة بالأمن السيبراني.

بالإضافة إلى ذلك، أصدر مصرف البحرين المركزي بتاريخ 16 سبتمبر 2021 التعميم رقم OG/296/2021 للشركات الاستثمارية، وذلك بخصوص الإعلان عن قيام المصرف بإستحداث فئة جديدة من شركات الإستثمار (فئة 4)، وكذلك استحداث المتطلبات الرقابية متعلقة بتلك الفئة.

كما أصدر المصرف في 1 نوفمبر 2021 التعميمين رقم OG/354/2021 و OG/356/2021، والموجهين للشركات الاستثمارية و شركات الصرافة، وذلك بشأن إصدار المتطلبات المتعلقة بالأمن السيبراني ضمن وحدة إدارة المخاطر، وطلب تقديم تقرير يوضح مدى امتثال الشركات لتلك المتطلبات وخطة العمل المتعلقة بالامتثال بها بحلول 1 مايو 2022.

أصدر المصرف في 8 نوفمبر 2021 التعميم رقم OG/370/2021 والموجه إلى جميع المرخص لهم، بشأن المخاطر المتعلقة بالتغييرات المناخية، حيث أبلغ المصرف المرخص لهم بأنه يعتزم استحداث متطلبات رقابية في هذا الشأن، كما طلب المصرف من المرخص لهم القيام بتقييم تلك المخاطروتحديد كيفية معالجتها. كما حث المصرف المرخص لهم على زيادة الوعي بين منتسبيهم وإدراج برامج تدريبية متخصصة في خطة تدريب الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة.

تحديث القواعد ومجلد التوجيهات

واصلت إدارة مراقبة المؤسسات المالية خلال عام 2021 تطوير وتحديث القواعد والقوانين المتعلقة بالشركات المرخص لها من خلال تحديث اللوائح والقوانين المعمول بها أو استحداث لوائح وقوانين جديدة.

وقد تم خلال العام البدء ببعض المبادرات وتم إصدار عدد من التحديثات للتوجيهات، منها ما يلي:

مجلد التوجيهات الرابع

فيما يتعلق بمجال شركات الاستثمار، يقوم المصرف بمراجعة وتحديث القواعد والأنظمة وذلك في ضوء تطورات القطاع المالي وأفضل الممارسات الدولية.

وعلى ضوء ذلك، أصدر المصرف تحديثات فصلية في يناير وأبريل من العام 2021. واشتملت التحديثات على الآتي:

أصدر مصرف البحرين المركزي في يناير 2021 تحديثًا لفصل التراخيص، حيث تم إلغاء شرط موافقة المصرف المسبقة على تعيين ممثلي الرقابة الشرعية للشركات الاستثمارية التي تقدم خدماتها وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

قام مصرف البحرين المركزي في أبريل 2021 بتحديث فصل التنفيذ وذلك بإستحداث غرامة مالية على الشركات في حال عدم امتثالها لمتطلبات الحظر وإزالة الحظر عن أموال العملاء.

علاوة على ذلك، تم إجراء تعديلات على فصل المتطلبات عالية المستوى وذلك بإضافة متطلبات تتعلق بمراجعة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بشكل سنوي، وإعادة تصنيف الأعضاء المستقلين بعد تعيينهم لثلاث فترات متتالية في مجلس الإدارة، وإنهاء عضوية المدراء التنفيذيين من مجالس الإدارة في حال تركهم لمناصبهم الادارية لدى المرخص لهم.

مجلد التوجيهات الخامس

التطورات في قطاع الشركات المتخصصة

في أبريل 2021، قام مصرف البحرين المركزي بتحديث فصل التنفيذ وذلك بإستحداث غرامة مالية على الشركات في حال عدم امتثالها لمتطلبات الحظر وإزالة الحظر عن أموال العملاء.

التطورات في قطاع شركات الصرافة

منذ إصدار الوحدات الخاصة بمرخصي الصرافة في نهاية عام 2010، استمر القطاع في العمل بما يتماشى مع توجيهات مصرف البحرين المركزي.

أصدر مصرف البحرين المركزي في يناير 2021 تحديثًا لفصل التراخيص، وذلك بإضافة متطلب بخصوص إخطار المصرف بأية معلومات تدل على عدم امتثال اي من الأشخاص المرخص

لهم لشغل الوظائف الخاضعة للرقابة بمتطلبات الكفاءة.

علاوة على ذلك، تم تعديل فصل إدارة المخاطر وإضافة متطلب أن تقوم شركات الصرافة بمراقبة عمليات الإحتيال الإلكتروني، ونشر الوعي لدى العملاء بخصوص مخاطر الإحتيال الإلكتروني عند إجراء المعاملات عبر الانترنت.

التطويرات في قطاع مقدمي الخدمات الإدارية ومسجلي الأدوات المالية

أصدر مصرف البحرين المركزي في يناير 2021 تحديثًا لفصل التراخيص، وذلك بإضافة متطلب بخصوص إخطار المصرف بأية معلومات تدل على عدم امتثال أي من الأشخاص المرخص لهم لشغل الوظائف الخاضعة للرقابة بمتطلبات الكفاءة.

التطورات في قطاع المكاتب التمثيلية

أصدر مصرف البحرين المركزي في يناير 2021 تحديثًا لفصل التراخيص، وذلك بإضافة متطلب بخصوص إخطار المصرف بأية معلومات تدل على عدم امتثال اي من الأشخاص المرخص لهم لشغل الوظائف الخاضعة للرقابة بمتطلبات الكفاءة.

مجلد التوجيهات السابع

التطورات في قطاع صناديق الإستثمار الجماعية

استمرت الإدارة خلال عام 2021 بالتأكد من التزام الصناديق الاستثمارية المنشأة محلياً، والبنوك والمؤسسات المالية التي تقوم بتسويق صناديق الاستثمار الاجنبية، بمتطلبات مجلد التوجيهات السابع والذي تم إصداره في ابريل 2012.

تعزيز استقرار وسلامة القطاع المالي في مملكة البحرين

خلال عام 2021 واصلت الإدارة مراقبة أداء المؤسسات المالية من خلال أدوات رقابية متعددة، من ضمنها دراسة وتحليل التقارير المالية المقدمة من قبل الشركات المرخصة على نحو شهري وفصلي وعقد الاجتماعات الدورية مع إدارات الشركات.

إضافة إلى ذلك، واصلت الإدارة مراقبتها لمستويات ملائة رأسمال شركات الاستثمار وأداء صناديق الاستثمار الجماعي الخاضعة لرقابتها.

وفي ظل استمرار إنتشار فايروس كورونا، واصل مصرف البحرين المركزي في فرض الإجراءات اللازمة

لضمان استمرارية الخدمات المالية للعملاء والحفاظ على سلامتهم. يتضمن ذلك الطلب من المرخص لهم تعقيم المباني و العملات الورقية والمعدنية وتحقيق التباعد الاجتماعي وتشجيع استخدام البدائل الالكترونية قدر الامكان. كما قام المصرف بمراقبة أداء المؤسسات العاملة في القطاع المالي ودراسة تأثير الجائحة على ربحيتها واستمرارها في العمل.

توفير درجة مناسبة من الحماية لمستخدمي النظام المالي

إن حماية عملاء المؤسسات المالية هو هدف رئيسي لإدارة مراقبة المؤسسات المالية، ويطبق ذلك من خلال مراقبة المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار الجماعي.

ولضمان جودة أداء العاملين في مجال الشركات الاستثمارية فقد أولت إدارة مراقبة المؤسسات المالية اهتماما كبيراً لمدى تأهيل العاملين في هذا المجال من حيث المؤهلات التعليمية وسنوات الخبرة المطلوبة، وذلك تماشيا مع فصل التدريب والكفاءة من مجلد التوجيهات الرابع. وبذلك يتم تقليص مخاطر بيع الأدوات المالية بطرق مضللة للعامة.

إدارة مراقبة قطاع التأمين

- قامت إدارة مراقبة التأمين بالمصرف بإخضاع مرخصي التأمين إلى جملة من الخطوات الاحترازية للتأكد من متانة واستقرار الوضع المالي لصناعة التأمين وهي:

- قامت إدارة مراقبة التأمين بالمصرف بإخضاع مرخصي التأمين إلى جملة من الخطوات الاحترازية للتأكد من متانة واستقرار الوضع المالي لصناعة التأمين وهي:

- طلب المصرف من شركات التأمين المحلية تزويده بالبيانات المالية الأولية والاجتماع الافتراضي مع المصرف بحضور المدقق الخارجي للشركة إن دعت الحاجة قبل عرض البيانات المالية على مجلس الإدارة للموافقة عليها.

- استلام تقارير شهرية من شركات التأمين حول استثماراتها وذلك للوقوف على أداء المحفظة الاستثمارية لكل شركة.

- مراجعة التقارير الدورية المطلوبة وذلك امتثالاً لمتطلبات ولوائح مجلد التوجيهات الثالث وذلك للتأكد من تطبيق الرقابة المثلى على الشركات المرخصة والتحقق من مدى التزامها بمتطلبات قانون

مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (64) لسنة 2006 ومجلد التوجيهات الثالث الصادر عن مصرف البحرين المركزي في هذا الشأن.

تحديثات على الأنظمة ومجلد التامين

- **تحسين الفصل المتعلق بالجرائم المالية في مجلد التوجيهات الثالث:** أصدر مصرف البحرين المركزي تحسينات متعلقة بفصل الجرائم المالية في أكتوبر 2021، وتهدف هذه التحسينات الى المضي نحو نهج أكثر استنادًا إلى المخاطر عند إنشاء برامج مكافحة غسل الأموال (AML) ، ومكافحة تمويل الإرهاب (CFT) وانتشار أسلحة الدمار الشامل (CPF) ، بالإضافة إلى التعديلات على متطلبات العناية الواجبة للعملاء والخاص بالبرنامج الوطني "أعرف عميلك إلكترونياً" والمعروف بـ E-KYC وما يتطلب لذلك من التقنيات اللازمة والمستندات الإلكترونية.
- **المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17):** تزامناً مع قرار مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) بتأجيل تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) "عقود التأمين" من 1 يناير 2022 الى 1 يناير 2023 ، قام المصرف بإصدار توجيهاً لتمديد الجدول الزمني لجميع شركات التأمين للبدء في تنفيذ المعيار الجديد على أساس نصف سنوي بدءًا من 30 يونيو 2022. بالإضافة الى أن المصرف يشارك في اللجنة التقنية التي أسستها جمعيه التأمين البحرينية وذلك للاطلاع على مدى استعداد الشركات وكيفية تطبيقها للمعيار الدولي.
- **تحسينات على متطلبات الأمن السيبراني:** نشر مصرف البحرين المركزي متطلبات جديدة تتعلق بإدارة مخاطر الأمن السيبراني في فصل "إدارة المخاطر (RM)" تحت مجلد التوجيهات الثالث الصادر عن مصرف البحرين المركزي والتي تدخل حيز التنفيذ في 1 مايو 2022. و بناءً عليه، قام المصرف بإصدار توجيهاً في نوفمبر 2021، يطلب فيه من جميع المرخص لهم في قطاع التأمين لتقديم تقرير حول مستوى الالتزام بحلول 31 ديسمبر 2021، مع خطة عمل لتكون قادرة على تلبية المتطلبات الجديدة عند دخولها حيز التنفيذ.

تعزيز الشفافية

أصدرت إدارة مراقبة التأمين خلال عام 2021 التقرير السنوي لنشاط سوق التأمين لعام 2020 وذلك لرفد المهتمين بصناعة التأمين في البحرين بالإحصائيات الخاصة بأداء المالي لسوق التأمين لعامي 2019 و2020، وتضمن التقرير النتائج المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين التقليدية وشركات التكافل وإعادة التكافل (حسب فروع التأمين) في مملكة البحرين. حيث أوضح التقرير أن أقساط التأمين الإجمالية في مملكة البحرين قد انخفضت إلى ما يقارب 276.87 مليون دينار بحريني في عام 2020 (2019:

287.36 مليون).

تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستهلك عن طريق استخدام التقنيات الحديثة

توجيهات جديدة الى شركات التامين وشركات وساطة التأمين: في إطار جهود ومساعي المصرف في تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، حرص مصرف البحرين المركزي على اصدار توجيهات جديدة الى شركات التامين وشركات وساطة التأمين لضمان تحديث وثائق التأمين على المركبات في نظام الإدارة العامة للمرور (GDT) على الفور عند إصدار أو تجديد وثيقة التأمين حتى يتمكن أصحاب الوثائق من إكمال عملية تسجيل المركبات وتجديدها دون تأخير.

التحول الرقمي المالي

رقمنة عمليات التأمين على المركبات: كجزء من المبادرات المستمرة للمصرف نحو الرقمنة المالية وتطوير الخدمات المالية الرقمية وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء، أصدر المصرف توجيهًا جديدًا في يونيو 2021 يطلب فيه من جميع شركات التأمين لتوفير قنوات رقمية في خدمة عملائهم / حاملي الوثائق من أجل اصدار وثائق تأمين المركبات دون الحاجة إلى تواجد العميل في مقر الشركة (كلما كان ذلك ممكنًا).

وجه مصرف البحرين المركزي شركات التأمين لتحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات والسياسات والإجراءات الخاصة بهم من أجل عكس عملية التحول الرقمي في التأمين على المركبات. حيث تم تقسيم تنفيذ التوجيه إلى ستة مراحل على النحو التالي:

1. رقمنة إصدار / تجديد وثائق تأمين المركبات والتي يجب أن تتضمن الإفصاح عن مزايا الوثيقة والشروط والأحكام والاستثناءات بطريقة واضحة وعادلة.
2. طرق الدفع عبر الإنترنت لتحصيل الأقساط والخصومات والاستهلاك وما إلى ذلك.
3. القدرة على إجراء تعديلات / موافقات على وثائق المركبات مثل إلغاء الوثائق ونقل الملكية وما إلى ذلك من خلال القنوات الرقمية.
4. رقمنة عملية المطالبات والتي تشمل تمكين العميل من فتح المطالبة والحصول على تحديثات عن حالة المطالبة رقميًا.
5. تقديم الشكاوى مع تحديث الحالة من خلال القنوات الرقمية.
6. الإفصاح عن جميع الرسوم والتكاليف بوضوح على القنوات الرقمية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة لسهولة الرجوع إليها.

كوفيد -19

- **إجراءات استمرارية العمل:** يقوم المصرف بالتواصل الدوري مع جميع شركات التأمين المرخص لهم للتأكد من عدم وجود عوائق تعرقل استمرارية العمل لدى الشركات وعدم توقفها عن توفير الخدمات وبالترتيبات والخطط المعتمدة من قبل الشركات في هذا الشأن.

- **تداعيات COVID-19:** يقوم المصرف بالمراجعه الدورية للبيانات والإحصائية الخاصة بشركات التأمين المرخص لها من أجل الوقوف على مدى أثر وتداعيات وباء COVID-19 على عمليات قطاع التأمين (بشكل أساسي على الأقساط والمطالبات).

إدارة الاستقرار المالي

واصلت إدارة الاستقرار المالي في عام 2021 إجراء البحوث والتحليلات بشأن القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي كما واصلت الإدارة أداء المهام الأساسية التالية:

- إجراء البحوث المختلفة والتي تتركز على آثار جائحة كورونا COVID-19 على الاقتصاد والقطاع المالي المصرفي وأهمية التطرق إلى:

  - التركيز على تداعيات فيروس كورونا على القطاع المصرفي والاستقرار المالي.

  - السياسات الاحترازية الكلية والتدابير الرقابية والتنظيمية التي قام بها المصرف والقطاع المصرفي للتخفيف من آثار التداعيات المالية على مستهلكي الخدمات المالية.

  - المتطلبات الرقابية والاحترازية، ومنظومة إدارة المخاطر، واختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية والجزئية، وخطط استمرارية العمل، وخطط الإنعاش، والتقنيات المالية الحديثة، والشمول المالي الرقمي لتعزيز الاستقرار المالي.

  - التعافي الاقتصادي واستمرار إجراءات الدعم الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة وتقييم الأثر المتوقع على القطاع المالي والمصرفي والأفراد والشركات بعد رفع حزم الدعم.

- إصدار تقارير مختلفة مثل تقرير الاستقرار المالي نصف السنوي والتقرير الإقتصادي السنوي بالإضافة إلى المنشورات الدورية الأخرى التي ترصد التطورات المحلية والدولية كمؤشرات السلامة المالية الفصلية.

- جمع وتصنيف ونشر المعلومات الإحصائية والبيانات المالية التي يتم إصدارها من خلال النشرة الإحصائية الشهرية.

- إجراء الدراسات الاستقصائية السنوية مثل مسح القوى العاملة في القطاع المالي، مسح الاستثمار في الحوافظ المالية، والمسح الجغرافي للمصارف الدولية بالتعاون مع مصرف التسويات الدولية (BIS).

- رصد أهم التطورات الاقتصادية العالمية في النشرة الأسبوعية الداخلية (International Weekly Bulletin).

- التنسيق مع المؤسسات والوكالات الدولية (كصندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الائتماني) والتفاعل مع جميع الكيانات ذات الأهمية بالنسبة للمصرف والمؤسسات الحكومية خلال اجتماعاتهم الدورية.

- الاستمرار في تطوير تقرير الاستقرار المالي النصف سنوي والذي ينشر في شهر مارس وسبتمبر من كل عام ليكون أكثر شمولية:

  - تغطية التطورات في القطاع المالي غير المصرفي كقطاع التأمين وأسواق رأس المال.
  - تطوير الفصول المتعلقة بالتقنيات المالية الحديثة (Fintech) وأنظمة الدفع والشمول المالي (Financial Inclusion) والمخاطر السيبرانية (Cyber Risk) .
  - تغطية مخاطر تغيير المناخ وآثارها على الاستقرار المالي.

- الاستمرار في تطوير التقارير والإحصاءات الدورية:

  - قامت الإدارة بتطوير التقرير الاقتصادي لمملكة البحرين، وذلك ليشمل فصول جديدة مثل الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين. بالإضافة إلى تطوير الفصول الحالية لتكون أكثر تخصصية بالقطاع المالي لمملكة البحرين.
  - تطوير الإصدارات الأسبوعية والشهرية لبيانات نقاط البيع.
  - إجراء عدد من الدراسات المتعلقة بتداعيات مخاطر تغيير المناخ (المخاطر الطبيعية ومخاطر التحول) على النظام المصرفي والاستقرار المالي وأثرها على عدد من القطاعات (مثل الأفراد، والشركات، والعقارات، والصناعة، والتجارة). كما تطرقت الدراسات إلى دور تعزيز سياسة إدارة المخاطر والتدابير السياسة التي سيتم استخدامها لمواجهة تلك المخاطر، وضرورة إصدار تعليمات وإرشادات للقطاع المالي لنشر الوعي عن مخاطر تغيير المناخ والنظر في التدابير والاستعدادات المطلوبة وكيفية تطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة المرتبطة بتغير المناخ.

قسم مراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات

ويعمل قسم مراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات في إدارة الاستقرار المالي على ضمان كفاءة واستقرار البنية التحتية المالية وأنظمة المدفوعات وبالتالي ثقة المستخدمين وذلك تحقيقاً لأحد أهم المهام الأساسية لمصرف البحرين المركزي.

كما يعمل على ضمان تطبيق مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (PFMI) على مشغلي البنية التحتية المالية وأنظمة الدفع بما يضمن إدارة المخاطر المترتبة عليها.

ويعمل قسم مراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات على الإشراف والمراقبة حسب الآتي:

1. المراقبة والرصد الميداني في الموقع وخارجه (Off-site and On-site Monitoring)
2. تحديث دوري ومستمر لقاعدة بيانات المعلومات للأنظمة المندرجة تحت إشراف ومراقبة القسم.
3. التقييمات الدورية للبنية التحتية المالية ونظم المدفوعات في الاقتصاد وتحديد الاختلافات الهامة في التقييمات الذاتية من قبل البنية التحتية المالية ومشغلي البنية الأساسية المالية والمشاركين في منظومة المدفوعات.
4. العمل على إنشاء وتطوير عدد من الآليات لضمان مراقبة دقيقة وشاملة لمختلف مراحل وأجزاء البنية التحتية المالية والمدفوعات.
5. التعاون مع الإدارات والوحدات والأقسام الأخرى داخل مصرف البحرين المركزي بالإضافة إلى الهيئات التنظيمية داخل مملكة البحرين وغيرها في مختلف صور الرقابة التعاونية المشتركة اقليمياً وعالمياً لتلبية احتياجات المستخدمين.
6. دعم ومراقبة المشاريع الجديدة في مجالات البنية التحتية المالية والمدفوعات وابتكارات الدفع في مملكة البحرين ومن أبرزها: الخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking) والشيكات الالكترونية (e-Cheques).

الفصل
3

3. تطورات وأنشطة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي

التراخيص الجديدة

وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار

أنظمة المدفوعات

إصدار النقد

البرامج التدريبية

مشاريع تقنية المعلومات

وحدة الاتصال الخارجي

الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي

التراخيص الجديدة

قام مصرف البحرين المركزي في عام 2021 بالموافقة على منح 4 مؤسسات مرخصة جديدة في مملكة البحرين، مقابل 4 مؤسسات مرخصة جديدة و2 أشخاص مقيدون في عام 2020. كما بلغ العدد الإجمالي للرخص الممنوحة لمزاولة الخدمات المالية 360 رخصة وأشخاص مقيدون حتى نهاية شهر ديسمبر 2021 مقارنة بـ 370 رخصة وأشخاص مقيدون ممنوحة حتى نهاية ديسمبر 2020.

هذا وقد تنوعت التراخيص الممنوحة، والصادرة لمختلف القطاعات المالية، كما هو مبين في القائمة ادناه:

1. أجياد كابيتال ش.م.ب. (م) – شركة استثمار فئة 1 (وفقاً للمبادئ الإسلامية).
2. شركة بتلكو للتحويلات المالية ش.م.ب. (م) – شركة صرافة
3. شركة بتلكو للخدمات المالية ش.م.ب. (م) – شركة مساندة للقطاع المالي: مقدمي خدمات الدفع ومعلومات الحسابات ومزودي الدفع، وإصدار ومعالجة البطاقات.
4. شركة ماي فاتورة ش.م.ب.(مقفلة) – شركة مساندة للقطاع المالي: مقدمي خدمات الدفع.

وقد تصدرت الشركات المتخصصة المساندة للقطاع المالي قائمة التراخيص الصادرة في عام 2021، كما هو مبين في الرسم البياني:

الزيادة في التراخيص الجديدة حسب القطاع

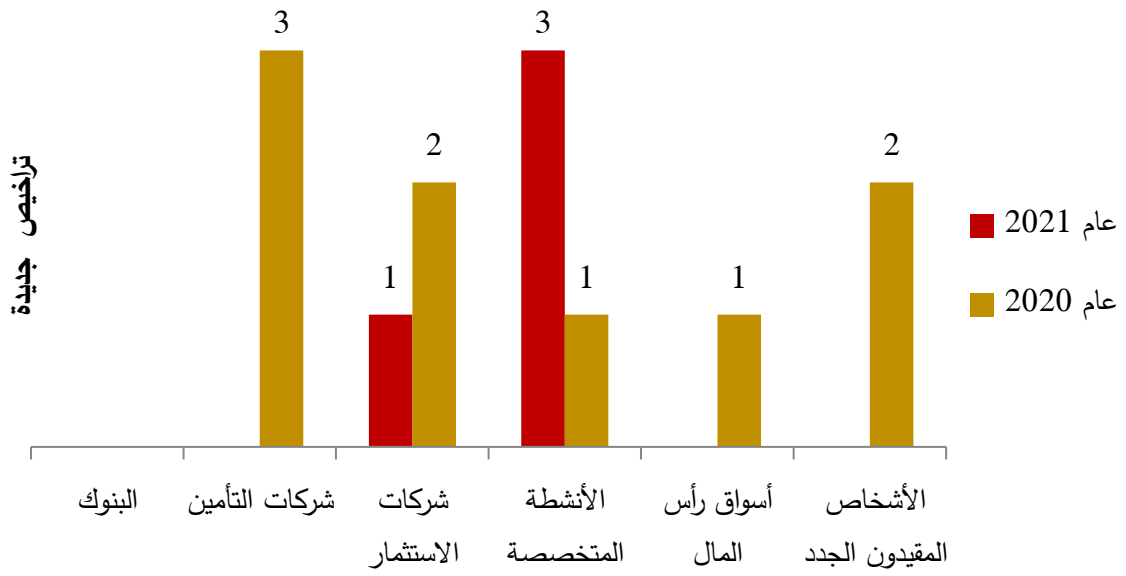

وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار

البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية

قامت وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار بإطلاق إطار عمل محدث للبيئة الرقابية التجريبية لدعم مؤسسات التكنولوجيا المالية لاختبار وتجربة مشاريعها ضمن بيئة ذات كفاءة وفعالية أكثر، وذلك كجزء من مساعي المصرف المستمرة لتطوير بيئة التكنولوجيا المالية ودعم التنافسية في قطاع الخدمات المالية وتماشياً مع إستراتيجية المملكة للانتقال الى اقتصاد متنوع ورقمي.

يهدف إطار العمل الجديد للبيئة الرقابية التجريبية إلى تحسين معايير ومتطلبات الحصول على الموافقة للعمل ضمن البيئة الرقابية وتسهيل الاجراءات المتعلقة بها لضمان نهجاً متسقاً ومتعدد المراحل لتيسير عملية الاختبار.

استلم المصرف حتى تاريخه 159 طلبا للانضمام للبيئة التجريبية للتكنولوجيا المالية وذلك على النحو الآتي:

- استلام 28 طلب للانضمام للبيئة الرقابية التجريبية خلال العام 2021.
- الموافقة على 19 طلباً، بعد أن تم دراستها ومناقشتها في لجنة فحص طلبات البيئة التجريبية للتكنولوجيا المالية.
- تم رفض 3 طلبات لعدم استيفائهم للمتطلبات المنصوص عليها ضمن إطار البيئة الرقابية التجريبية.
- تم إلغاء 9 طلبات بناءً على رغبة المتقدمين بالطلب.
- ألغى المصرف الموافقة الممنوحة ل4 لعدم استيفائهم للمتطلبات المنصوص عليها ضمن إطار البيئة الرقابية التجريبية.

منذ تدشين البيئة الرقابية التجريبية في عام 2017 وحتى تاريخه، تم تخريج 16شركة بعد أن أنهت بنجاح مرحلة البيئة الرقابية التجريبية، وهي:

1. Tarabut Gateway W.L.L
2. Rain Financial
3. Belfrics Middle East W.L.L.
4. Arabianchain

5. Basket FZE
6. Sprinklexchange
7. Braxtone
8. PIE
9. Pyypl
10. Spire
11. Bambucorn
12. Spare
13. AT Payments
14. Aion Digital
15. Denarri Cash
16. OdooTec

وقد حصلت شركتان على الترخيص النهائي من المصرف.

وكجزء من تطوير النظام المالي في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار، تم تنفيذ عدة مشاريع خلال عام 2021 من أجل وضع اللوائح المناسبة في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار:

منصة FinHub973

- **تعزيز وتحديث منصة FinHub973:** تستمر الوحدة بالعمل عن كثب مع مؤسسة فنتك جالكسي الى جانب الشركاء الاستراتيجيين لتطوير البيئة التنظيمية الرقمية "FinHub973".

- **سلسلة تحديات الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية "البحرين سوبرنوفا 2021" (مايو – يونيو 2021):** أطلق المصرف سلسلة من تحديات الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية على مستوى المملكة تحت عنوان "البحرين سوبرنوفا"(Bahrain Supernova) من خلال منصة FinHub973. وتهدف هذه المبادرة إلى دفع عجلة التطور في قطاع التكنولوجيا المالية في مملكة البحرين ضمن استراتيجية المصرف للتحول الرقمي بتعزيز التعاون والتكامل بين المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة عبر الاستفادة من واجهة برمجة التطبيقات المفتوحة. وقد أتاحت سلسلة التحديات المجال لشركات التكنولوجيا وشركات الابتكار الناشئة في مملكة البحرين

والمنطقة بتقديم عروضها ومقترحاتها ومعالجة التحديات المطروحة على المنصة الرقمية FinHub973 والتي تندرج في إطار المواضيع التالية:

1. **مصرف البحرين المركزي:** حلول التكنولوجيا التنظيمية لأتمتة عملية حظر الحسابات وإلغاء حظرها.
2. **بنك ABC:** التمويل المستقل.
3. **شركة بنفت:** توسيع خدمات الدفع لتشمل الأجهزة القابلة للارتداء.
4. **بنك "إلى":** الخدمات المصرفية، تجربة المستخدم والذكاء الاصطناعي.
5. **بنك البحرين الوطني:** ربط الأنظمة المحاسبية للعملاء ببنك البحرين الوطني لتلبية احتياجاتهم المصرفية.

وقامت لجنة تحكيم مؤلفة من مديرين تنفيذيين من جميع المؤسسات المشاركة بالإضافة إلى عدد من الخبراء في هذا المجال والمختصين من مصرف البحرين المركزي بتقييم العروض المقدمة بهدف اختيار الفائزين.

منصة GFIN لاختبار الحلول المالية المبتكرة عبر الحدود

انضم المصرف، ممثلا بالوحدة، في منصة اختبار الحلول التجريبية عبر الحدود (cross-border sandbox testing)، من خلال الشبكة العالمية للابتكار المالي "GFIN"، حيث تمكن هذه المنصة الشركات لاختبار وتجربة منتجات ونماذج أعمال مبتكرة للقطاع المالي في أكثر من بلد .وقد ختمت الشركة المقبولة"BR AG" في اختبار حلولها المبتكرة "suptech"، حيث أن الوحدة بصدد تقييم نتائج الحلول المبتكرة التي تم اختبارها عبر الحدود بالتعاون مع الجهات الرقابية الأخرى المعنية في هذا الاختبار، استعدادا لعرض النتائج على أعضاء شبكة GFIN. تأتي مشاركة المصرف في هذه المنصة الى جانب 23 مؤسسة رقابية أخرى عبر 5 قارات.

عضوية مجموعة التنسيق في الشبكة العالمية للابتكار المالي "GFIN"

تم إعادة انتخاب مصرف البحرين المركزي لعضوية "مجموعة التنسيق" "Coordination Group" التابعة للشبكة العالمية للابتكار المالي "GFIN" للدورة الثانية ولمدة عامين، حيث يكون لمجموعة التنسيق (Coordination Group)دوراً رائداً في وضع استراتيجية شبكة GFIN وفي قيادة مسارات عملها.

دراسة حول الخدمات المالية المفتوحة "Open Finance"

قامت الوحدة بإعداد دراسة لوضع خارطة طريق للمصرف للتوسع للخدمات المالية المفتوحة "Open Finance"، حيث تعتبر امتدادا للعمليات المصرفية المفتوحة "Open Banking"، بما يتماشى مع اتجاه المصارف المركزية العالمية في هذا المجال. تم رفع الدراسة للإدارة العليا في المصرف وتمت الموافقة على المبادرة.

إطلاق مشروع تجريبي لتقديم مدفوعات فورية على مدار الساعة وعبر الحدود عبر نظام JP Morgan Coin القائم على تقنية البلوكتشين تحت إشراف ورقابة مصرف البحرين المركزي

أطلق المصرف بالتعاون مع كل من بنك JP Morgan وبنك ABC مشروع تجريبي لتقديم مدفوعات فورية على مدار الساعة وعبر الحدود عن طريق منصة أونكس من جي بي مورجان " Onyx by JP Morgan Coin System". إذ يعد هذا أول اختبار من نوعه لنظامJP Morgan Coin في المنطقة.

في شهر ديسمبر 2021 تم الانتهاء بنجاح من أول معاملة تجريبية تحت إشراف ورقابة مصرف البحرين المركزي حيث تمكن بنك ABC من بدء عمليات الدفع اللحظية لشركة ألمنيوم البحرين "ألبا" لصالح نظرائها في الولايات المتحدة، والاستفادة من نظام JP Morgan Coin، وهو نظام مرخص للدفع والتسوية يمكن الكيانات المشاركة من تحويل الدولار الأمريكي المودعة لدى جي بي مورجان. وتدل النتائج الواعدة لاختبار الدفع، التي أشرف عليها مصرف البحرين المركزي، على التزام المملكة بالارتقاء بالتكنولوجيا المالية والسعي لتقديم أعلى مستويات الجودة من الخدمات وأفضل تجربة للعملاء لمواصلة قيادة رحلة التحوّل التكنولوجي المالي في المنطقة.

المشاركة في إصدارات مجلس المستقبل العالمي "WEF" لأوراق عمل حول موضوع العملات الرقمية

شاركت الوحدة من خلال العضوية في اتحاد حوكمة العملات الرقمية التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي "WEF" في إعداد ومراجعة أوراق عمل استرشادية حول عدد من الموضوعات الهامة المتعلقة بالعملات الرقمية الصادرة من البنوك المركزية(CBDC's) والعملات المستقرة (Stablecoin's) كجزء من سلسلة أوراق عمل مكونة من ثمانية أجزاء. وتهدف هذه الأوراق الاسترشادية إلى تسليط الضوء على المميزات

والمخاطر والخيارات السياسية والتكنولوجية المتاحة فيما يتعلق بتلك العملات لصانعي السياسات ومصدري العملات الرقمية والمؤسسات المالية وغيرها من الأطراف ذات الصلة.

ورقة عمل حول موضوع العملات الرقمية للبنوك المركزية "CBDC"

شاركت الوحدة في مبادرة صندوق النقد العربي "AMF" لإعداد ورقة عمل حول العملات الرقمية للبنوك المركزية ("CBDC") بمشاركة فريق صندوق النقد العربي، ممثلين من مصرف لبنان "Banque Du Liban" و شركة M10 Networks Inc. . وسيتم نشر ورقة العمل من قبل صندوق النقد العربي في الربع الأول من عام 2022.

مسح مشترك بين مصرف البحرين المركزي والمجلس الأعلى للمرأة لرصد الوظائف الحالية في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار وسياسات العمل من المنزل في مؤسسات القطاع المالي والمصرفي في مملكة البحرين للعام 2021

في إطار متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية للجنة المرأة في مجال التكنولوجيا المالية 2021-2022 وتحديداً ما يتعلق بتنفيذ مسح بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي لرصد الوظائف الحالية في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار في مؤسسات القطاع المالي والمصرفي، فقد تم الانتهاء من تنفيذ مسح مشتركة بين مصرف البحرين المركزي والمجلس الأعلى للمرأة لرصد الوظائف الحالية في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار في مؤسسات القطاع المالي والمصرفي ، وقد بلغ عدد الجهات المشاركة في المسح (67) جهة منها: (22) مؤسسة مصرفية مالية، (12) من الشركات الداعمة لخدمات للقطاع المالي.(33) شركات التأمين.

هدف المسح إلى بشكل رئيسي إلى قياس التقدم المحرز في سد الفجوات وتحقيق التوزان بين الجنسين في القطاع المالي والمصرفي، وقياس أثر السياسات والبرامج والخطط التي يعتمدها القطاع لضمان استدامة المرأة فيه، بالإضافة إلى قياس مساهمة المرأة في مجال التكنولوجيا المالية ووصول المرأة للخدمات المالية والمصرفية، وتجارب مؤسسات القطاع لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الظروف الاستثنائية خلال جائحة (كوفيد-19) والمتمثلة في تطبيق أنظمة العمل المرنة وتوفير الخدمات المساندة للموظفين وتوجه تلك المؤسسات لاستدامة هذه الإجراءات خلال الفترة القادمة. وقد شملت بيانات المسح الأعوام 2020 - 2021.

عضوية اللجان الدولية /فرق العمل

- تمثل الوحدة المصرف كعضو في فريق العمل الدائم للتقنيات في مجال القطاع المالي بدول مجلس التعاون الخليجي.
- تمثل الوحدة المصرف كعضو فعّال ورئيسي في مبادرة "الشبكة العالمية للابتكار المالي "(Global Financial Innovation Network – 'GFIN')، كعضو في"مجموعة التنسيق "Coordination Group".
- تمثل الوحدة المصرف كعضو في مجموعة التقنيات المالية الحديثة التابعة لصندوق النقد العربي.
- تشارك مديرة وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار في المصرف كعضو في "لجنة المرأة في مجال التكنولوجيا المالية" برعاية كريمة من قبل المجلس الأعلى للمرأة. ويركز عمل اللجنة على المساهمة في تنفيذ أولويات المبادرة الوطنية للتوازن بين الجنسين في مجال التكنولوجيا المالية وعلوم المستقبل.
- شاركت مديرة الوحدة كعضو في اتحاد حوكمة العملات الرقمية (Digital Currency Governance Consortium)التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي "WEF" خلال العامين 2020 – 2021.

أنظمة المدفوعات

نظام المدفوعات والتسويات (SSS & RTGS)

بلغ مجموع التحويلات المصرفية عن طريق نظام الدفع الآني (RTGS) 300,181 عملية خلال عام 2021 أي بمعدل يومي بلغ 1,215 عملية تحويل بمبلغ 83 مليار دينار أي بمعدل يومي بلغ 336.1 مليون دينار بحريني موزعة على النحو التالي:

- بلغ عدد التحويلات المصرفية بين مصارف التجزئة من خلال النظام المذكور أعلاه 42,569 عملية تحويل بمبلغ 78.5 مليار دينار بحريني.
- كما بلغ عدد تحويلات الزبائن من خلال هذا النظام أيضاً 257,612 عملية تحويل بمبلغ 4.52 مليار دينار بحريني.
- بلغ مجموع الرسوم الواردة من المصارف الأعضاء في RTGS وSSS (رسوم المعاملات ورسوم العضوية السنوية) 364,817 دينار بحريني في عام 2021.

وبلغ مجموع عدد العمليات المصرفية من خلال نظام تسوية الأوراق المالية (SSS) 2,485 عملية تحويل بقيمة 13.261 مليار دينار بحريني أي بمعدل يومي بلغ 10 عمليات وبمعدل يومي بلغ 53.687 مليون دينار بحريني خلال عام 2021.

المقاصة

يقوم مصرف البحرين المركزي بعمليات التسوية لمقاصة الشيكات اليومية المتداولة، حيث بلغ عدد الشيكات المتداولة من خلال نظام المقاصة الإلكتروني والذي تقوم بإدارته شركة بنفت 2,168,231 شيك أي بمعدل يومي بلغ 8,778 شيك وبمبلغ 7.178 مليار دينار بحريني أي بمعدل يومي بلغ 29.06 مليون دينار بحريني وذلك خلال عام 2021.

شبكة الصرف الآلي

يقوم مصرف البحرين المركزي بعمليات التسوية لشبكة الصرف الآلي عن طريق شركة (بنفت). حيث بلغ عدد عمليات السحب المحلية من خلال نظام شبكة الصرف الآلي (بنفت) خلال عام 2021 ما مجموعه 16,351,010 عملية بمعدل يومي بلغ 44,797 عملية سحب تقريباً بمبلغ 1.520 مليار دينار بحريني أي بمعدل يومي بلغ 4.166 مليون دينار بحريني.

نظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS)

- بلغ عدد عمليات تحويل +Fawri في عام 2021 ما مجموعه 9,629,924 عملية بقيمة إجمالية بلغت 15.243 مليار دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات +Fawri 26,383 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 41.762 مليون دينار بحريني.
- وقد بلغ عدد عمليات Fawri في عام 2021 ما مجموعه 140,580,028 عملية بقيمة إجمالية بلغت 4.424 مليار دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات Fawri385,151 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 12.121 مليون دينار بحريني.
- كما بلغ عدد عمليات Fawateer في عام 2021 ما مجموعه 9,111,342 عملية بمبلغ إجمالي قدره 641.691 مليون دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات Fawateer 24,963 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 1.758 مليون دينار بحريني.

نظام آفاق للمدفوعات

نظام المدفوعات "آفاق" المقدم من شركة المدفوعات الخليجية، هو منصة مدفوعات إقليمية مشتركة تربط بين أنظمة التسويات الإجمالية الآنية لكل دولة من دول مجلس التعاون حيث يتم تنفيذ المعالجة الفورية للحوالات المتبادلة بين دول المجلس نهاية اليوم بما في ذلك التسويات الإجمالية.

أُطلق نظام آفاق للمدفوعات بتاريخ 10 ديسمبر 2020 بانضمام مصرف البحرين المركزي والبنك المركزي السعودي كأول مشاركين في النظام، وستنضم قريباً بقية البنوك المركزية الخليجية إلى النظام وفق البرنامج الزمني المتفق عليه.

المشاركون في 2021 هم البنك المركزي السعودي ومصرف البحرين المركزي بالإضافة إلى 17 مصرف تجزئة منها 8 مصارف من المملكة العربية السعودية و 9 مصارف من مملكة البحرين. هذا ويعمل مصرف البحرين المركزي على تنظيم عملية التحاق بقية مصارف التجزئة خلال الربع الأول من عام 2022.

بلغ إجمالي عدد التحويلات المصرفية عن طريق نظام المدفوعات الخليجي آفاق خلال عام 2021، 3,143 عملية تحويل أي بمعدل يومي بلغ 20 عملية تحويل بمبلغ 20.6 مليون دينار بحريني أي بمعدل يومي بلغ 132,683 دينار بحريني موزعة على النحو التالي:

- التحويلات بين المصارف: بلغ عدد التحويلات المصرفية الواردة بين المصارف التجزئة 9 عمليات تحويل بمبلغ 205,798دينار بحريني وبلغ عدد التحويلات المصرفية الصادرة 38 عملية تحويل بمبلغ 10.03 مليون دينار بحريني
- تحويلات العملاء: بلغ عدد تحويلات العملاء الواردة من خلال هذا النظام 2,990 عملية تحويل بمبلغ 10.3 مليون دينار بحريني وبلغ عدد تحويلات العملاء الصادرة 113 عملية بمبلغ 230,96 دينار بحريني.

خدمة نظام البحرين للشيكات الإلكترونية (BECS)

ضمن إطار الجهود التي يبذلها مصرف البحرين المركزي لتعزيز التحول الرقمي وطرح الخدمات المالية المبتكرة، قام المصرف بالتعاون مع شركة بنفت بإطلاق نظام البحرين للشيكات الإلكترونية (BECS) بتاريخ 19 أكتوبر 2021.

يوفر هذا النظام خدمة الشيكات الإلكترونية لعملاء مصارف قطاع التجزئة من الأفراد والشركات عبر التطبيقات الخاصة بالخدمة على الهاتف المحمول للعملاء، حيث يمكن للأفراد التسجيل إلكترونياً في خدمة الشيك الإلكتروني من خلال تطبيق بنفت بي (BenefitPay). أما بالنسبة للشركات، فيمكنهم التسجيل عن طريق مصارف التجزئة وذلك للحصول على تطبيق (e-Cheque) المخصص للاستفادة من خدمات الشيكات الإلكترونية.

وتتضمن تلك الخدمات خدمة طلب دفتر شيكات إلكترونية، خدمة إصدار الشيك مثل التحرير والتوقيع والإيداع التي تتم إلكترونياً، دون حاجة زيارة البنك للقيام بهذه الخدمات.

كما يوضح الجدول أدناه مجموع الخدمات التي تمت من خلال النظام منذ تاريخ إطلاقه في 19 أكتوبر 2021 حتى تاريخ 31 ديسمبر 2021 بشكل تفصيلي:

خدمات نظام البحرين للشيكات الإلكترونية (BECS)

الخدمات	المجموع
عدد العملاء المسجلين في النظام (الأفراد)	**530,411**
عدد العملاء المسجلين في النظام (الشركات)	**93**
عدد طلبات دفاتر الشيكات الإلكترونية	**2,581**
عدد الشيكات الإلكترونية التي تم إصدارها من قبل الأفراد عبر تطبيق بنفت بي	**1,551**
عدد الشيكات الإلكترونية التي تم إصدارها من قبل الشركات وأصحاب الحسابات المشتركة وأصحاب حسابات التوكيل العام عن طريق تطبيق الشيكات الإلكترونية	**106**
مجموع عدد الشيكات الإلكترونية التي تم إيداعاها ودفعها	**1,089**

إصدار النقد

استمرت إدارة إصدار النقد بعملية العد والفرز والإتلاف المباشر للأوراق النقدية غير الصالحة للتداول بواسطة آلات العد والفرز والإتلاف، حيث بلغت قيمة الكمية المتلفة خلال عام2021 137,285,197 .500 دينار بحريني لجميع الإصدارات النقدية البحرينية.

بلغ مجموع الإيداعات من الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية من قبل مصارف قطاع التجزئة العاملة في مملكة البحرين خلال عام 2021 1,075,668,500.0 دينار بحريني، كما بلغ مجموع السحوبات للأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية لنفس الفترة 1,034,604,810.0دينار بحريني.

بلغ الرصيد القائم للنقد المتداول 704,768,350.0 دينار في 31 ديسمبر 2021، حيث تمثل المسكوكات المعدنية 22,807,510.0 دينار والأوراق النقدية 681,960,840.0 دينار، وبلغت قيمة الأوراق النقدية المتداولة (الإصدار الرابع) 66,784,240.0 دينار، حيث تشكل 9.8٪ من إجمالي الأوراق النقدية المتداولة، بينما بلغت قيمة الأوراق النقدية القديمة المتداولة (الإصدار الثالث) 8,574,985.0 دينار أو ما نسبته 1.3٪.

فيما بلغ مجموع الأوراق النقدية المحدّثة من فئة 5، 10 و20 دينار في التداول بتاريخ 31 ديسمبر 2021 606,601,615.0 دينار بحريني حيث تشكل 89.0٪ من إجمالي الأوراق النقدية المتداولة.

البرامج التدريبية

واصل مصرف البحرين المركزي خلال العام 2021 وضع وتنفيذ السياسات القائمة على تطوير المهارات والقدرات اللازمة لموظفي المصرف والتنمية الشاملة للقطاعين المصرفي والمالي في البحرين، إلا أنه ونظراً للظروف المتعلقة بفيروس كورونا (كوفيد 19) فقد تم عقد غالبية البرامج التدريبية عن بعد، وذلك من قبل المعاهد والمؤسسات المحلية والدولية.

ولتحقيق هذه السياسة تم ما يلي:

- تنمية مهارات وقدرات موظفي المصرف من خلال الاستفادة من برامج معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية وذلك بتدريب 62 موظف في 86 دورة تدريبية في المجالات المختلفة مثل الإدارة المالية والصيرفة الاسلامية والمتابعة والتأمين والإدارة ومهارات الحاسب الآلي.
- تعزيز الكفاءات المهنية والتقنية من خلال ابتعاث 169 موظفاً إلى 140 من البرامج التدريبية وورش العمل والمؤتمرات المنظمة من قبل منظمات محلية وإقليمية وعالمية مثل معهد الدراسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وغيرها من المصارف المركزية والمعاهد المتخصصة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدورات والمؤتمرات قد تناولت عدة مجالات منها الرقابة المصرفية والمتابعة والاقتصاد والاستثمار والتأمين والموارد البشرية والمشتريات والتكنولوجيا المالية وتقنية المعلومات.

- منح فرص التدريب العملي لعدد 11 من الطلبة الجامعيين بهدف تأهيلهم للانخراط في سوق العمل.
- الاستفادة من التعليم الذاتي عن بعد من خلال تزويد 100 موظفٍ ببرنامج تعليم إلكتروني تابع لبنك التسويات الدولية ومختص بالمجالات المصرفية والمالية.
- توعية موظفي المصرف بمخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني وكيفية تلافيها من خلال تزويدهم بحصص تدريب إلكترونية شهرية متخصصة، وذلك في إطار برنامج التوعية والتدريب المستمر الذي ينفذه قسم أمن المعلومات بإدارة تقنية المعلومات.

مشاريع تقنية المعلومات

تم تنفيذ العديد من المشاريع خلال عام 2021 بحسب توجهات الخطة الاستراتيجية لتقنية المعلومات، كمايلي:

إجراء اختبارات الإختراق للتحقق من وجود ثغرات أمنية

في إطار العمل المستمر لتعزيز أمن وحماية المعلومات، تعاقدت إدارة تقنية المعلومات مع شركة متخصصة لإجراء اختبارات الإختراق للتحقق من وجود أي ثغرات أمنية عبر جميع البنى التحتية وتطبيقات أنظمة تقنية المعلومات، بحيث يمكن تدارك ومعالجة تلك الثغرات على النحو الأمثل والاسرع.

وقد قدمت الشركة نتائج الاختبار إلى قسم أمن المعلومات بمصرف البحرين المركزي، والتي تضمنت قائمة بالثغرات الأمنية المنخفضة والمتوسطة والعالية الخطورة، وقد تم معالجة تلك الثغرات وإيجاد حلول لتعزيز متانة الضوابط الأمنية ضد الاختراقات المحتملة.

هذا وقد أجرى مصرف البحرين المركزي خلال عام 2021 إثنين من إختبارات الإختراق، وتم تطبيق أعلى معايير أمن المعلومات عند إجراءها.

نظام التحكم الآمن للأجهزة

تماشياً مع تطبيق أعلى معايير الأمان وأفضل الممارسات للحد من مخاطر الأمن السيبراني، إضافةً لمنع التهديدات الداخلية (المتعمدة أو العرضية)، قامت إدارة تقنية المعلومات بتنفيذ آلية للتحكم في جميع النقاط الخارجية لأجهزة الحاسوب والخوادم الخاصة بالمصرف، والتي تعد جزءًا من النظام المستخدم لمكافحة البرامج الضارة الشامل الذي يستخدمه مصرف البحرين المركزي.

ويتيح هذا النظام الإستخدام الآمن والمسؤل للأجهزة ويقلل من المخاطر المرتبطة بتشغيلها، إلى جانب المساعدة في تطبيق وإدارة سياسة مركزية الأجهزة للتحكم في استخدامها.

برنامج سويفت لأمن العملاء (CSP) للتقييم المستقل

يساعد برنامج أمن العملاء (CSP) من قبل (SWIFT) المؤسسات المالية على ضمان أن تكون دفاعاتها ضد الهجمات الإلكترونية محدثة وفعالة، وبالتالي حماية سلامة الشبكة المالية الأوسع.

وخلال عام 2021، فرضت (SWIFT) على عملائها بأن يكون هذا البرنامج مستقلاً وأن يتم تقييمه من قبل مدقق خارجي معتمد من قبل SWIFT. لذا فقد بادرت إدارة تقنية المعلومات بالتعاقد مع شركة متخصصة ومرخصة لإجراء تقييم (SWIFT CSP) والذي يتضمن الإمتثال لواحد وثلاثين ضابطاً من ضوابط أمان SWIFT الإلزامية. وقد تم الإنتهاء من التقييم في الوقت المحدد، كما تم مشاركة التقارير مع (SWIFT) في شهر نوفمبر 2021 وذلك قبل موعدها المحدد.

متابعة الحوادث الأمنية للمؤسسات المالية

تماشياً مع توجهات مصرف البحرين المركزي للحد من مخاطر أمن المعلومات في القطاع المصرفي في المملكة وسعياً منها لمساعدة المؤسسات المالية المرخصة من قبل المصرف لتعزيز أمنها على الصعيد التقني، فقد قام قسم أمن المعلومات بإدارة تقنية المعلومات بالتنسيق مع إدارات مصرف البحرين المركزي لتطوير الإجراءات اللازمة والتي يجب إتباعها من قبل المصرف في حال قيام مؤسسة مالية بالإبلاغ عن حوادث أمن المعلومات، إلى جانب مشاركة المعلومات التي تخص التهديدات السيبرانية ذات الصلة بالقطاع المالي والمصرفي.

الخدمات المصرفية المفتوحة

إلتزاماً بتوجيهات مصرف البحرين المركزي لإطار عمل مملكة البحرين المصرفي المفتوح (Bahrain OBF)، الصادرة في شهر نوفمبر 2020، فقد تم الإنتهاء من بناء نماذج أعمال المرحلة الأولى للخدمات المصرفية المفتوحة (وفقاً للمعايير والمواصفات الفنية بتطبيق الخدمات المصرفية المفتوحة في مملكة البحرين) وذلك من قبل بعض مصارف قطاع التجزئة ومزودي الخدمات بنهاية شهر مايو 2021.

كما أصدر مصرف البحرين المركزي في شهر سبتمبر لعام 2021، تعميماً جديداً بشأن المرحلة الثانية من إطار العمل الخاص بالخدمات المصرفية المفتوحة، وذلك بتوجيه مصارف قطاع التجزئة والمؤسسات

المالية العاملة بمملكة البحرين لإعتماد متطلبات المرحلة الثانية للخدمات المصرفية المفتوحة والإمتثال لإطار العمل الخاص بشكلٍ نهائي قبل 30 يونيو 2022 . وتهدف هذه المرحلة لتوفير نطاق أوسع من الخدمات المصرفية بفعالية وبتكاليف أقل، مع التركيز بشكل أكبر على تجربة عملاء المصارف. علاوة على ذلك، سيسهم هذا التحديث في تعزيز التنافسية وتطوير كفاءة النظام المالي، مع مراعاة التوجهات المتغيرة للعملاء وتعزيز التحول السريع نحو الإقتصاد الرقمي بشكل عام.

شهادة (ISO 22301: 2019) لمعيار نظام إدارة استمرارية الأعمال

فيما يتعلق بشهادة (ISO 22301: 2019) الخاصة بنظام إدارة استمرارية الأعمال والتي حصل عليها مصرف البحرين المركزي خلال الربع الثالث من عام 2021، فقد تم إجراء تدريب لتوعية المستخدمين حول إستمرارية الأعمال بين جميع موظفي مصرف البحرين المركزي. كما أكمل فريق العمل في مصرف البحرين المركزي تنفيذ الإختبارات التجريبية للخطة الإحترازية بنجاح بما يتماشى مع التحسينات المدرجة في الوثائق التنظيمية للخطة.

مشروع نظام المدفوعات الخليجي (آفاق)

قام مصرف البحرين المركزي وبالتعاون مع شركة المدفوعات الخليجية بإعداد وتجهيز البيئة التجريبية في المصرف، والتي ساهمت بشكل كبير وفعّال في دعم مصارف التجزئة للإنضمام والمشاركة في نظام المدفوعات الخليجي (آفاق). وقد قامت الإدارات المعنية في مصرف البحرين المركزي خلال عام 2021 بإدراج أحد عشر مصرفاً من مصارف التجزئة البحرينية وهي (بنك البحرين الإسلامي، بنك الإسكان، وبنك البحرين الوطني، بنك البحرين والكويت، البنك الأهلي المتحد، بنك السلام، البنك العربي، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك المركزي الهندي، بنك ICICI المحدود وبنك الإثمار) وذلك بعد التأكد من استعدادها وجاهزيتها من الناحية التقنية.

وفيما يتعلق بعملية إدراج المصارف والبنوك المركزية الخليجية في نظام المدفوعات الخليجية (آفاق)، قام مصرف البحرين المركزي مع مجموعة من مصارف قطاع التجزئة البحرينية خلال شهري يوليو وأغسطس من عام 2021، وبالمشاركة مع شركة المدفوعات الخليجية والبنك المركزي السعودي في البدء بالمرحلة التجريبية لربط مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمصارف العاملة تحت إشرافه.

نطاق سويفت للمدفوعات عبر الحدود

في أطار متابعة ومراقبة حركة المدفوعات عبر الحدود، أكمل فريق تقنية المعلومات بمصرف البحرين

المركزي من توفير خدمة (SWIFT Scope) وذلك لتسهيل مراقبة وتحليل حركة المدفوعات ومعاملات (سويفت) عبر الحدود بإستخدام (شبكة سويفت)، والتي تتيح لمصرف البحرين المركزي إعداد التقارير عن تدفق المدفوعات عبر الحدود والمرتبطة بالقطاع المالي في مملكة البحرين.

وقد أكملت شركة (سويفت) بالتعاون مع فريق إدارة تقنية المعلومات بالمصرف، تثبيت البرنامج الخاص بالخدمة خلال شهر نوفمبر 2020. كما تم إرسال تعميم إلى المؤسسات المالية المرخصة لحثها على الإنضمام لخدمة (SWIFT Scope)، حيث بادرت نحو 70 مؤسسة مالية الإشتراك في الخدمة، وقد تم ترتيب ورش عمل للإدارات المعنية بمصرف البحرين المركزي خلال شهر مارس 2021 لشرح كيفية استخدام منصة الخدمة والإطلاع على جميع التقارير المتوفرة.

نظام الأفكار الجديد

تماشياً مع توجيهات مصرف البحرين المركزي لتحفيز وتشجيع الأفكار المبدعة والتي تساهم في تطوير ورقي الخدمات في المصرف، قامت إدارة تقنية المعلومات بالتعاون مع فريق الإستراتيجية الرقمية بمصرف البحرين المركزي، بتنفيذ صفحة على منصة الشبكة الداخلية (الإنترانت) لتمكين موظفي مصرف البحرين المركزي من تسجيل إقتراحاتهم وأفكارهم الجديدة، على أن يقوم فريق الإستراتيجية الرقمية بتقييم الأفكار والمقترحات والنظر في إمكانية تبنيها وتنفيذها.

نظام الحسابات Dynamic 365

جاري العمل على استبدال نظام الحسابات الحالي (ACCPAC) بنظام جديد (Dynamic 365) لمواكبة أحدث الإصدارات التقنية لأنظمة الحسابات. وقد تم البدء بالمشروع منذ منتصف يناير 2020، كما تم الإنتهاء من ربط النظام الجديد مع الأنظمة الداخلية للمصرف بنجاح، ويجري حالياً إستخدام النظام الجديد بالتوازي مع النظام القديم، وذلك للتحقق من مسار العمليات والتأكد من تطابق أرصدة الحسابات الختامية للسنوات السابقة.

كما تقوم إدارتي تقنية المعلومات والحسابات حالياً بتدريب مستخدمي النظام الجديد من جميع إدارات المصرف على آلية تقديم طلبات الشراء والدفع إلكترونياً، ومن المقرر أن يتم الإعتماد الكامل على النظام الجديد والإستغناء عن النظام القديم خلال عام 2022.

مشروع استبدال المنصة الخاصة بالشبكة الداخلية والخارجية

فيما يتعلق بمشروع استبدال المنصة الخاصة بالشبكة الداخلية والخارجية (الإنترانت\الإكسترانت)، فقد تم الإنتهاء من تطوير وتجربة المنصة الداخلية الجديدة (MyCBB) في البيئة التجريبية وإدراجها في البيئة الفعلية على منصة أمازون للحوسبة السحابية بنجاح.

وقد تم الإعلان عن البدء بإستخدام المنصة الخاصة بالشبكة الداخلية (الإنترانت) من قبل موظفي مصرف البحرين المركزي في نهاية شهر يناير 2022، وذلك بعد أن أكملت إدارة تقنية المعلومات إجراء الإختبارات الأمنية اللازمة بنجاح والتأكد من جاهزية المنصة للإستخدام، على أن يتم مواصلة الجهود لتطوير المنصة الخاصة بالشبكة الخارجية (الإكسترانت).

ترقية النظام القائم لإدارة الإحتياطي

في إطار جهود مصرف البحرين المركزي لمواكبة أحدث الإصدارات للأنظمة الحالية، تم التوصل إلى إتفاقية مع الشركة المطورة للنظام الحالي لإدارة الإحتياطي على ترقية النظام إلى أحدث إصدار، مما سيقدم أفضل مستويات الخدمة لمستخدمي النظام ويعزز من متانة أمن المعلومات. وقد تم الإنتهاء من وضع نطاق عمل المشروع وإستكمال إجراءات التعاقد مع الشركة المطورة، على أن يتم البدء بالتنفيذ خلال الفصل الأول من عام 2022.

ترقية نظام التسليم الإلكتروني للتقارير وتحليل البيانات (إسراد)

قامت إدارة تقنية المعلومات مع الشركة المطورة لنظام (إسراد) والمستخدم من قبل إدارات الرقابة والمتابعة بمصرف البحرين المركزي بالبدء بترقية النظام الحالي في الربع الثاني لعام 2021، والذي يستخدم كمنصة لجمع التقارير المالية من جميع المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة مصرف البحرين المركزي. حيث أن النظام الجديد يحتوي على العديد من المميزات والخدمات الإضافية، إلى جانب تحسين المظهر العام للواجهات والنماذج، كما سيتم نقله الى الحوسبة السحابية لأمازون لضمان أعلى مستوى لأمن المعلومات.

وتعمل الشركة المطورة حالياً على تطوير وظائف النظام، بالإضافة إلى ترحيل البيانات من النظام الحالي إلى النظام الجديد، ومن المتوقع الإنتهاء من ذلك خلال الربع الرابع من عام 2022.

نظام التسوية اليومية لحساب نظام (آفاق)

يعتزم مصرف البحرين المركزي القيام بأتمتة العمليات اليدوية لإدخال المعاملات للمصارف المركزية في نظام الأوراكل لإدارة الخدمات المصرفية وربطها مع نظام إدارة الاحتياطي لإنشاء الصفقات بالريال السعودي.

ولتحقيق ذلك، فقد أكملت إدارة تقنية المعلومات تحليل التقارير المطلوبة من قبل إدارتي الخدمات المصرفية والإحتياطي، وتم البدء بتنفيذ المتطلبات مع المطور الحالي لنظام الإحتياطي. ولا يزال العمل قائماً على تجربة تطبيق تغييرات أسعار الصرف في نظام الإحتياطي، على أن يتم الإنتهاء من ربط النظامين خلال الفصل الأول من عام 2022.

أتمتة صفقات المستندات المالية الحكومية (السوق الأولية) في نظام الخزانة

كجزء من المبادرات المستمرة لأتمتة العمليات الداخلية لمصرف البحرين المركزي، أكملت إدارة تقنية المعلومات تنفيذ الربط المتكامل بين نظام تسوية الأوراق المالية (SSS) ونظام الإحتياطي (TCS Bancs) وذلك بعد الإنتهاء من المزادات الأمنية الحكومية لإنشاء صفقات السوق الأولية الحكومية في نظام الإحتياطي (TCS).

وقد تضمنت الأتمتة إرسال إخطارات بالبريد الإلكتروني لجميع الأطراف المعنية لتأكيد تفاصيل الصفقات، مما يسهم في تسريع تنفيذ العمليات وتقليص الأخطاء البشرية المحتملة أثناء التدخيل اليدوي.

نظام التدريب والبدلات

إستمراراً للتوجه الدائم لتقليص العمل اليدوي في أنظمة مصرف البحرين المركزي، أكملت إدارة تقنية المعلومات تطوير وحدة نظامية فرعية جديدة للتدريب والبدلات ضمن نظام إدارة الموارد البشرية الحالي.

ويتيح هذا التطوير تسجيل وإدارة وتخزين جميع الدورات والندوات لموظفي مصرف البحرين المركزي، كما يتيح إدخال البدلات والمخصصات لكل رحلة، إضافةً الى توفير تقارير مفصّلة لمستخدمي النظام.

مشروع نظام المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي (FATCA) ونظام قانون الالتزام الضريبي على الحسابات الأجنبية (CRS)

قامت إدارة تقنية المعلومات بمصرف البحرين المركزي خلال سنة 2021 بالتعاون مع الجهاز الوطني للإيرادات بمملكة البحرين بتفعيل نظام الإلتزام الضريبي للحسابات الأمريكية (FATCA) ونظام المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي للحسابات الأجنبية (CRS).

وحدة الاتصال الخارجي

الأخبار الصحفية التي أصدرها المصرف:

- العدد الاجمالي للاصدارات الصحفية (127 اصدار)
- العدد الاجمالي لاصدارات السندات والصكوك (94 عدد)
- العدد الاجمالي للأخبار الصحفية عن فعاليات وانجازات المصرف (33 خبر)

الإصدارات الصحفية

العنوان	التاريخ
انطلاقاً من استراتيجية المصرف للتحول الرقمي: مصرف البحرين المركزي يعلن عن إطلاق خدمة اعرف عميلك إلكترونيا (eKYC)	**30.01.2021**
منصة FinHub 973 وحلول رقمية للقطاع المالي في مملكة البحرين	**23.02.2021**
خبيرة بحرينية متخصصة في إجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تشارك في اعداد تقرير التقييم المشترك لنيوزيلندا إجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	**24.02.2021**
مصرف البحرين المركزي وجمعية مصارف البحرين يعقدان منتدى حول منصة FinHub973 للقطاع المالي	**06.03.2021**
CBB Governor co-chairs FSB RCG MENA meeting on financial market developments and enhancing cross-border payments	**25.03.2021**
ادراج رئيس وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار بمصرف البحرين المركزي في قائمة النساء الرائدات في مجال التكنولوجيا المالية لعام 2020	**25.03.2021**
مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الأول لعام 2021	**28.03.2021**
محافظ مصرف البحرين المركزي يهنئ سمو الشيخ ناصر بن حمد بمناسبة صدور الثقة الملكية بتعيينه رئيسا لمجلس إدارة الشركة القابضة للنفط والغاز	**26.04.2021**
مصرف البحرين المركزي يطلق سلسلة تحديات "البحرين سوبرنوفا" على منصته الرقمية FinHub 973	**26.04.2021**
مصرف البحرين المركزي يطلق مشروع تجريبي لتسوية العملات الرقمية بالتعاون مع بنك ABC وجي بي مورجان	**17.05.2021**

مصرف البحرين المركزي يعلن عن جاهزية البنوك لتطبيق الخدمات المصرفية المفتوحة	**18.05.2021**
المعراج: التحفظ على أموال البنوك المتورطة في جرائم غسل أموال	**19.05.2021**
مصرف البحرين المركزي يصدر تعميماً لتوفير خيار تأجيل أقساط القروض المستحقة للأفراد والشركات	**27.05.2021**
جلالة الملك المفدى يصدر مرسوماً بتعيين نائبٍ للمحافظ في مصرف البحرين المركزي	**31.05.2021**
مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الثالث لعام 2021	**27.06.2021**
مشاركة مصرف البحرين المركزي في مشروع الجينيوم الوطني	**10.08.2021**
مصرف البحرين المركزي يلتحق بنظام المدفوعات الخليجي (آفاق)	**14.08.2021**
مصرف البحرين المركزي يترأس الاجتماع الثالث والعشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	**14.09.2021**
مصرف البحرين المركزي يصدر تعميماً بشأن المرحلة الثانية من إطار العمل الخاص بالخدمات المصرفية المفتوحة	**16.09.2021**
مصرف البحرين المركزي يصدر توجيهات خاصة بفئة جديدة لمديري الصناديق	**15.09.2021**
مصرف البحرين المركزي يعقد ورشة عمل لمتخصصي أمن المعلومات في البنوك المركزية بدول مجلس التعاون الخليجي	**06.10.2021**
مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الرابع لعام 2021	**10.10.2021**
انتخاب مصرف البحرين المركزي كعضو في مجموعة التنسيق التابعة للشبكة العالمية للابتكار المالي للدورة الثانية	**12.10.2021**
مصرف البحرين المركزي يطلق خدمة نظام البحرين للشيكات الإلكترونية	**16.10.2021**
زيارة سعادة محافظ مصرف البحرين المركزي رئيس مجلس إدارة شركة المدفوعات الخليجية لمقر شركة المدفوعات الخليجية	**29.11.2021**
مصرف البحرين المركزي يساهم في اصدارات مجالس المستقبل العالمية	**02.12.2021**
ترتكز على 5 أولويات طموحة وحزمة متنوعة من البرامج.. استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية (2022-2026) ضمن خطة التعافي الاقتصادي تسهم في تعزيز مساعي الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي	**05.12.2021**
مصرف البحرين المركزي يشارك في اجتماع مجلس الاستقرار المالي	**06.12.2021**
استمرار قطاع التأمين في مملكة البحرين بتحقيق نتائج إيجابية للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2021	**06.12.2021**

مصرف البحرين المركزي يطلق إطار عمل جديد للبيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية لتعزيز الابتكار	**07.12.2021**
مصرف البحرين المركزي يطبق سياسة العمل من المنزل	**07.12.2021**
مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الخامس لعام 2021	**12.12.2021**
مصرف البحرين المركزي يصدر تعميمًا لتوفير خيار تأجيل أقساط القروض المستحقة لمدة 6 أشهر إضافية للأفراد والشركات	**23.12.2021**

المؤتمرات والمنتديات

الفعالية	التاريخ
مصرف البحرين المركزي وجمعية مصارف البحرين يعقدان منتدى حول منصة FinHub973 للقطاع المالي	**26 مارس 2021**
ورشة عمل لمتخصصي أمن المعلومات في البنوك المركزية بدول مجلس التعاون	**6 اكتوبر 2021**
مؤتمر أيوفي السنوي التاسع عشر للهيئات الشرعية	**13-12اكتوبر 2021**
ندوة صحيفة البلاد عن بُعد لمناقشة تفرّد مملكة البحرين في إطلاق الشيكات الالكترونية	**3 نوفمبر 2021**
المؤتمر السادس عشر لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) والبنك الإسلامي للتنمية	**2-1ديسمبر 2021**

المقابلات

الجهة الاعلامية أو الفعالية	ضيف المقابلة من المصرف	عنوان المقابلة	التاريخ
تلفزيون البحرين	Fahad Abdulla Yateem Director – Islamic Financial Institutions Supervision Directorate	تأجيل الأقساط الشهرية للأفراد والشركات للمرحلة القادمة	**22 يونيو 2021**
تلفزيون البحرين	Hesa Abdulla Al Sada Executive Director – Banking Operations	خدمة الشيكات الالكترونية	**25اكتوبر 2021**

تلفزيون البحرين	Consumer Protection Unit	تقرير خاص حول الاحتيال الالكتروني في برنامج "نرتقي"	**14نوفمبر 2021**
سكاي نيوز العربية	Shireen A.Karim Al Sayed Director – Regulatory Policy Unit and Yasmeen Murtadha Al Sharaf Director– Fintech And Innovation Unit	تقرير حول التوجيهات الحديثة لتسهيل إجراءات جمع رؤوس الأموال للشركات الناشئة	**19 نوفمبر 2021**

الجوائز

الجهة المنظمة	العنوان	التاريخ
محافظة العاصمة	المركز الثالث في مسابقة محافظة العاصمة لأجمل تزيين للمباني (من فئة المؤسسات الحكومية) بمناسبة احتفالات البلاد بعيد جلوس صاحب الجلالة حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه والعيد الوطني لعام 2021	**13 يناير 2022**

برنامج تواصل

العدد الاجمالي للمقترحات/الشكاوى/الاستفسارات المستلمة 1689 موزعه كالاتي:

- العدد الاجمالي للشكاوى المستلمة (1348 شكوى).
- العدد الاجمالي للاستفسارات المستلمة (286 استفسار).
- العدد الاجمالي للمقترحات المستلمة (55 مقترح).

الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي

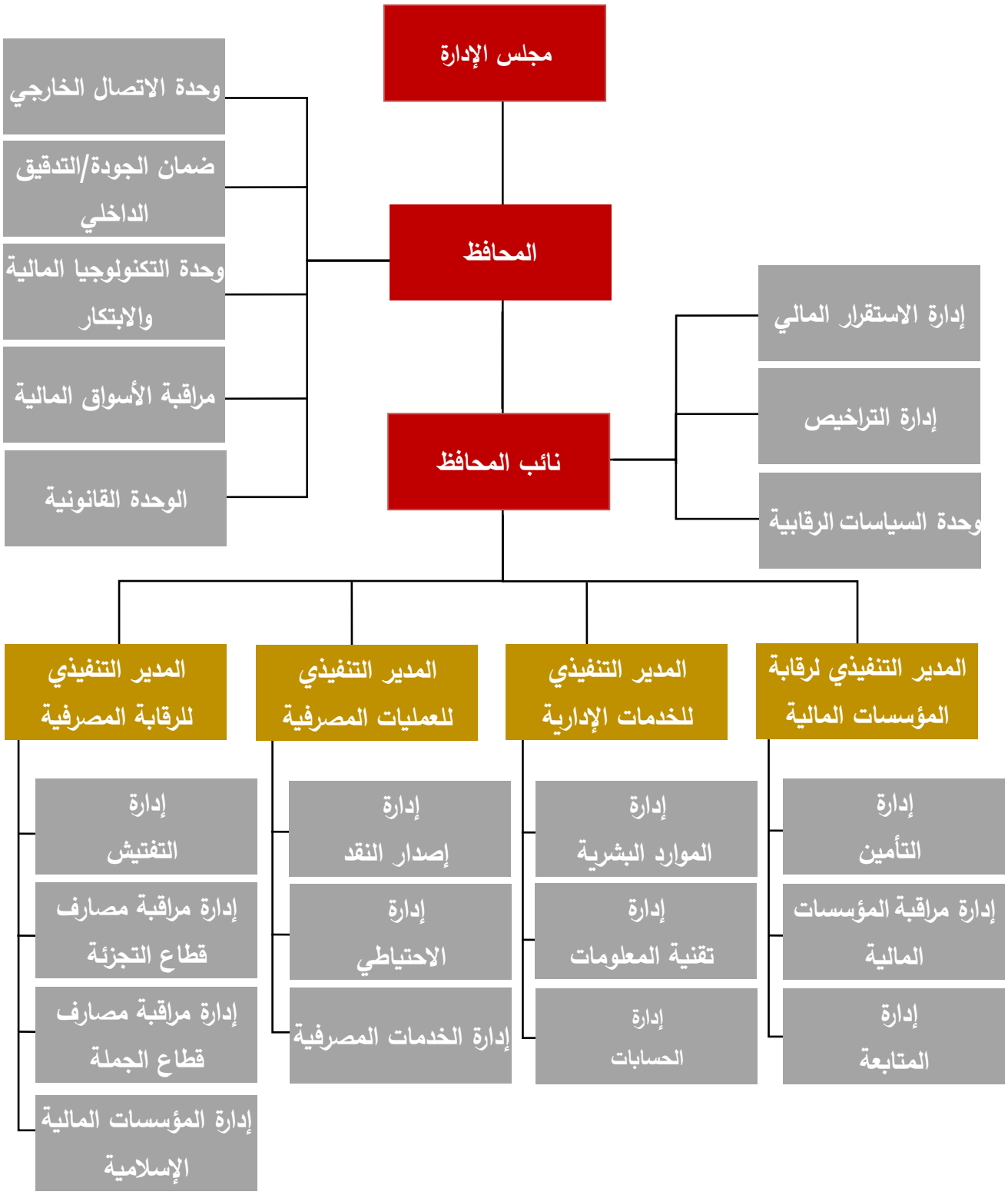

الفصل

4

4. البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

مصرف البحرين المركزي
تقرير مدققي الحسابات المستقلين
والبيانات المالية
٣١ ديسمبر ٢٠٢١

المحتويات ***الصفحة***

تقرير مدققي الحسابات المستقلين	١-٢
الميزانية العمومية	٣
حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات	٤
إيضاحات حول البيانات المالية	٥ - ١٠

شركة إرنست ويونغ الشرق الأوسط
صندوق بريد ١٤٠
طابق ١٠ - البرج الشرقي
مركز البحرين التجاري العالمي
المنامة، مملكة البحرين

هاتف : ٥٤٥٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+
فاكس : ٥٤٠٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+
manama@bh.ey.com
سجل تجاري رقم - ٢٩٩٧٧

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي الموقر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لمصرف البحرين المركزي ("المصرف المركزي")، والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وحساب الأرباح والخسائر والتخصيصات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف المركزي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وأداؤه المالي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للسياسات المحاسبية المفصح عنها في الإيضاح رقم ٢ حول هذه البيانات المالية ووفقاً للمرسوم الملكي رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦.

أساس الرأي
تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند *مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية* الواردة في تقريرنا. نحن مستقلون عن المصرف المركزي وفقاً *لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)* ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

مسئوليات الإدارة حول البيانات المالية
إن الإدارة هي المسئولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للسياسات المحاسبية المفصح عنها في الإيضاح رقم ٢ حول البيانات المالية ووفقاً للمرسوم الملكي رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسئولة عن تقييم قدرة المصرف المركزي على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد البيانات المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المصرف المركزي أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيداً عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه البيانات المالية.

نبني عالماً أفضل للعمل

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي الموقر (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لِما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- فهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمصرف المركزي.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.

- التأكد من مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المصرف المركزي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المصرف المركزي في أعماله كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل البيانات المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة حول عدة أمور من بينها، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

إرنست ويونغ

سجل قيد الشريك رقم ٢٤٤

٢٨ مارس ٢٠٢٢

المنامة، مملكة البحرين

الميزانية العمومية
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاح	٢٠٢١ ألف دينار بحريني	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني
الموجودات			
ذهب	٣	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠
احتياطيات أجنبية	٤	١,٨٧٣,٩٦٤	٧٥٢,٥٧٩
مبالغ مستحقة من وزارة المالية	٥	١,٩٢٠,٣٦٠	١,٩٠١,٣٧٠
نقد ومستحقات من بنوك محلية وسندات خزينة	٦	٣١٨,٥٩٤	٣٥١,٤٣٦
موجودات أخرى	٧	١٢,٢٣٩	١٣,٩٧٢
إجمالي الموجودات		٤,١٢٧,٦٥٧	٣,٠٢١,٨٥٧
المطلوبات			
عملات ورقية ومعدنية متداولة	٣	٧٠٤,٠٥٨	٧٤٥,١١٧
ودائع بالدينار البحريني		٢,٥٣٨,٥٩٤	١,٤١٣,٣٨٥
ودائع أخرى		٢٦٤,٧٠٨	٢٤٧,٣١٨
مبالغ مستحقة لمصارف مركزية أخرى		١,٠١٦	٤,٦٢١
أرباح مستحقة لحكومة مملكة البحرين		٢,٥٠٠	٢,٥٠٠
مخصص العملة المسحوبة		٦,١٥٦	٦,١٦١
مطلوبات أخرى	٨	٨,٤٦٨	٧,١٤٣
إجمالي المطلوبات		٣,٥٢٥,٥٠٠	٢,٤٢٦,٢٤٥
أرصدة رأس المال			
رأس المال	٩	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
احتياطي عام	١٠	٢٦٩,٧٦١	٢٦٥,٢٣٧
احتياطي طوارئ	١١	١١١,٢١٩	١٠٩,١٩٥
احتياطي إعادة التقييم	١٢	٢١,١٧٧	٢١,١٨٠
إجمالي أرصدة رأس المال		٦٠٢,١٥٧	٥٩٥,٦١٢
إجمالي المطلوبات وأرصدة رأس المال		٤,١٢٧,٦٥٧	٣,٠٢١,٨٥٧

حسن خليفة الجلاهمة
رئيس مجلس الإدارة

رشيد محمد المعراج
المحافظ

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٣ جزءاً من هذه البيانات المالية.

حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاح	٢٠٢١ ألف دينار بحريني	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني
الإيرادات			
إيرادات الفوائد		٣٣,٣٩٧	٢٨,٦٥٦
مصروفات الفوائد		(٢٧,٤٨٥)	(١٧,١٢٨)
صافي إيرادات الفوائد		٥,٩١٢	١١,٥٢٨
رسوم التسجيل والتراخيص		٥,٣١٧	٥,٢٨٣
أرباح تحويل العملة من بيع الدولارات الأمريكية		٩,٢٧١	٩,٤٣٧
صافي أرباح الاستثمار المحققة		١,٩٨٥	١,٢٣٨
إيرادات أخرى		٣,٢٦٦	٣,٥٦٢
مجموع الإيرادات		٢٥,٧٥١	٣١,٠٤٨
المصروفات			
مصروفات الموظفين		(١٢,١٣٨)	(١٢,٦٣٧)
مصروفات عمومية وإدارية		(٣,٤٢٣)	(٢,٧٦٠)
مصروفات طباعة الأوراق النقدية		(١,٠٨٠)	(١,٣٥٩)
رسوم الصناديق المدارة والرسوم الاستشارية		(١٩)	(٩١)
مجموع المصروفات التشغيلية		(١٦,٦٦٠)	(١٦,٨٤٧)
الربح للسنة قبل مخصص انخفاض القيمة		٩,٠٩١	١٤,٢٠١
مخصص انخفاض القيمة		(٤٣)	(٥١)
الربح للسنة		٩,٠٤٨	١٤,١٥٠
محول لاحتياطي طوارئ	١١	(٢,٠٢٤)	(٤,٥٧٥)
محول لاحتياطي عام	١٠	(٤,٥٢٤)	(٧,٠٧٥)
أرباح مستحقة لحكومة مملكة البحرين		٢,٥٠٠	٢,٥٠٠

حسن خليفة الجلاهمة
رئيس مجلس الإدارة

رشيد محمد المعراج
المحافظ

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٣ جزءاً من هذه البيانات المالية.

١ الأنشطة

مصرف البحرين المركزي ("المصرف المركزي") هو شخص اعتباري عام تم إنشائه بموجب قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦ ("القانون"). وينص القانون على أغراض المصرف المركزي بالإضافة إلى صلاحياته ومهامه.

المصرف المركزي مسئول عن الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في مملكة البحرين.

يقوم المصرف المركزي بتطبيق السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف الأجنبي، وإدارة الاحتياطيات الحكومية وإصدار سندات الدين وإصدار العملة الوطنية والإشراف على نظم الدولة للمدفوعات والسداد. كما أن المصرف هو الجهة التنظيمية الوحيدة للقطاع المالي في البحرين، حيث يغطي جميع الأنشطة المصرفية وأنشطة التأمين وأعمال الاستثمار وأنشطة أسواق رأس المال. لا يملك المصرف المركزي أي فروع أو عمليات خارج البحرين.

العنوان المسجل لمصرف البحرين المركزي هو مبنى مصرف البحرين المركزي بالمنطقة الدبلوماسية، ص.ب ٢٧، مملكة البحرين.

تتكون البيانات المالية لمصرف البحرين المركزي من الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وحساب الأرباح والخسائر والتخصيصات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى ولقد تمت الموافقة على إصدارها بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠٢٢.

٢ السياسات المحاسبية الهامة

أعدت البيانات المالية وفقاً لمتطلبات المرسوم الملكي رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦ باستخدام السياسات المحاسبية الهامة التالية. تم تطبيق السياسات المحاسبية المعروضة أدناه على نحو ثابت لكافة السنوات المعروضة في هذه البيانات المالية، عدا المشار إليه.

١/٢ العرف المحاسبي
أعدت البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

٢/٢ الذهب
يحتسب الذهب بالتكلفة.

٣/٢ احتياطيات أجنبية
تتكون الاحتياطيات الأجنبية من ودائع واستثمارات بعملات أجنبية. تظهر جميع الاستثمارات والودائع بالتكلفة، مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة.

بالنسبة لمحفظة استثمارات المصرف المركزي، يتم إطفاء علاوات أو خصومات الشراء بطريقة القسط الثابت على الفترة المتبقية للاستثمار، وتدرج ضمن إيرادات الفوائد في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

يتم احتساب مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية بتاريخ السداد، أي بتاريخ سداد المعاملة.

٤/٢ نقد ومستحقات من بنوك محلية وسندات خزينة
تتكون هذه الأرصدة من نقد في الصندوق وودائع/إيداعات بالدينار البحريني لدى البنوك وسندات خزينة عالية السيولة.

٥/٢ المعدات
جميع المعدات التي يستخدمها مصرف البحرين المركزي تظهر بالتكلفة التاريخية، مطروحاً منها الاستهلاك. تشمل التكلفة التاريخية على المصروفات التي يمكن نسبها مباشرةً لشراء المعدات.

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٥/٢ المعدات (تتمة)
يتم تحديد الأرباح والخسائر عند بيع المعدات عن طريق مقارنة العوائد بالقيمة الدفترية، وتدرج في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

٦/٢ عملات ورقية ومعدنية متداولة
العملات الورقية والمعدنية المتداولة تظهر صافي من العملات الورقية والمعدنية بالدينار البحريني التي يحتفظ بها المصرف المركزي كمخزون.

٧/٢ العملات الأجنبية
يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة.

يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية على أساس القيمة الإسمية الرسمية للدينار البحريني بالنسبة للدولار الأمريكي وأسعار صرف العملات الأخرى عند إغلاق السوق.

وفقاً للمادة رقم ٢٢ (أ) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، فإن جميع الأرباح / (الخسائر) الناتجة من إعادة تقييم موجودات أو مطلوبات مصرف البحرين المركزي المقيمة بالعملات الأجنبية نتيجة لأي تغير في سعر معادلة الدينار البحريني، أو سعر الصرف لموجودات مصرف البحرين المركزي لهذه العملات يجب تسجيلها في حساب خاص تحت مسمى "احتياطي إعادة التقييم".

عند بيع الموجودات المقومة بالعملات الأجنبية، يتم احتساب الربح أو الخسارة على عنصر صرف العملة الأجنبية للموجود المباع في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

يتم إعادة تقييم العقود الآجلة بالنسبة للحركة في أسعار صرف العملات الأجنبية على أساس شهري. يتم احتساب الأرباح أو الخسائر على أساس شهري في احتياطي إعادة التقييم للعقود الآجلة غير المسددة. يتم عكس هذه الأرباح أو الخسائر في الشهر التالي. تحتسب الأرباح والخسائر الناتجة من سداد العقود الآجلة عن طريق مقارنة أسعار صرف العملات الأجنبية بتاريخ الشراء مع أسعار صرف العملات الأجنبية بتاريخ السداد ويتم إحتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة في احتياطي إعادة التقييم.

٨/٢ مخصص انخفاض القيمة
يقوم المصرف المركزي بتاريخ كل ميزانية عمومية بتحديد ما إذا كان هناك دلائل موضوعية على انخفاض قيمة أحد الاستثمارات. يتم تقدير انخفاض القيمة في الاستثمارات في السندات على أساس المحفظة .العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند تحديد الدلائل الموضوعية على انخفاض القيمة تشمل مقارنة التكلفة الإجمالية مع القيمة السوقية العادلة لكل محفظة، لتحديد أي انخفاض جوهري وأي انخفاض مؤقت في القيمة السوقية العادلة للمحفظة، ويحمل على حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

يستخدم المصرف المركزي احتياطي الطوارئ لتغطية انخفاض القيمة للموجودات الأخرى المتعلقة بأهداف المصرف المركزي ضمن الإجراءات التي يقرها مجلس الإدارة لتطوير وتحسين الاقتصاد الوطني في إطار السياسة الاقتصادية العامة لمملكة البحرين.

٩/٢ إثبات الإيراد

إيرادات الفوائد
يتم احتساب إيرادات الفوائد على أساس الفترة الزمنية، مع الأخذ بالاعتبار المبلغ الأساسي ومعدل الفائدة المطبق.

رسوم التسجيل والتراخيص
يتم احتساب رسوم التسجيل والتراخيص على أساس السنة الميلادية التي تتعلق بها على أساس مبدأ الاستحقاق.

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٩/٢ إثبات الإيراد (تتمة)

صافي أرباح وخسائر الاستثمار المحققة
يتم احتساب صافي أرباح وخسائر الاستثمار المحققة الناتجة من بيع الموجودات في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات، عند بيع هذه الموجودات.

١٠/٢ مصروفات الفوائد
يتم احتساب مصروفات الفوائد على المبالغ المستحقة من الدينار البحريني والودائع الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق باستخدام معدل القسط الثابت في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

١١/٢ مصروفات طباعة الأوراق النقدية
يتم احتساب المصروفات المتعلقة بطباعة الأوراق النقدية في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات عند تكبدها.

١٢/٢ المخصصات
يتم احتساب المخصصات عندما ينشأ على المصرف المركزي التزام قانوني أو ضمني نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من موارد ذات منافع اقتصادية ويمكن عمل تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بمعدل يعكس التقديرات الحالية للسوق لقيمة الوقت، متى ما كان ذلك مناسباً، والمخاطر المتعلقة بالمطلوبات.

٣ فائض الدعم المصرح به على العملة قيد التداول

	٢٠٢١ *ألف* ***دينار بحريني***	٢٠٢٠ *ألف* *دينار بحريني*
الدعم المصرح به:		
ذهب	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠
احتياطيات أجنبية - إيضاح ٤	١,٨٧٣,٩٦٤	٧٥٢,٥٧٩
	١,٨٧٦,٤٦٤	٧٥٥,٠٧٩
العملات الورقية والمعدنية المتداولة	(٧٠٤,٠٥٨)	(٧٤٥,١١٧)
فائض الدعم المصرح به على العملة المتداولة	١,١٧٢,٤٠٦	٩,٩٦٢

وفقاً للمادة رقم (١٩) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، فإن الاحتياطيات الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي يجب ألا تقل عن ١٠٠٪ من قيمة العملة المتداولة.

بلغت القيمة العادلة للذهب ١٠٣,٦٦٠ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ١٠٧,٣٥٢ ألف دينار بحريني).

٤ احتياطيات أجنبية

	٢٠٢١ *ألف* ***دينار بحريني***	٢٠٢٠ *ألف* *دينار بحريني*
ودائع البنوك	١,٨٣١,٠٧١	٧٠٩,٦١٩
محافظ السندات	٤٢,٨٩٣	٤٢,٩٦٠
سندات مالية أخرى	-	٨٦,٧٢٧
	١,٨٧٣,٩٦٤	٨٣٩,٣٠٦
مطروحاً منها :مخصص انخفاض القيمة	-	(٨٦,٧٢٧)
	١,٨٧٣,٩٦٤	٧٥٢,٥٧٩

٤ احتياطيات أجنبية (تتمة)

تم تحويل السندات المالية الأخرى بالإضافة إلى مخصص انخفاض القيمة إلى موجودات أخرى خلال السنة حيث لم تعد تعتبر احتياطيات أجنبية.

جميع السندات مدرجة في أسواق نشطة، وأن نسبة ٩٩,٨٢٪ تمثل السندات المتعلقة بحكومة البحرين أو تعد من الدرجة الاستثمارية BBB أو أعلى (٢٠٢٠: ٩٩,٧٤٪) بناءً على قيمها السوقية. جميع الودائع (٢٠٢٠: ١٠٠٪) و١٠٠٪ من السندات (٢٠٢٠: ١٠٠٪) هي بالدولار الأمريكي.

القيمة السوقية لمحافظ السندات (بما في ذلك النقد والفوائد المستحقة المحتفظ بها ضمن هذه المحافظ) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بلغت ٤٤,٢٧٨ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ٤٥,٤٩٤ ألف دينار بحريني).

قام المصرف المركزي باحتساب مخصص انخفاض القيمة بمبلغ ١,٢٩٥ ألف دينار بحريني خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والتي تم تحميلها إلى احتياطي الطوارئ (راجع الإيضاح رقم ١١).

٥ مبالغ مستحقة من وزارة المالية

يمثل هذا المبلغ صافي المبلغ المستحق من وزارة المالية ("الوزارة") للمدفوعات والمقبوضات المتعلقة بالوزارة التي قام بها المصرف المركزي.

٦ نقد ومستحقات من بنوك محلية وسندات الخزينة

	٢٠٢١ *ألف* ***دينار بحريني***	٢٠٢٠ *ألف* *دينار بحريني*
النقد	٢٢	٢٢
مبالغ مستحقة من بنوك محلية	١٨,٣٢٣	٥٦,٧٣٩
صكوك إجارة / سندات وأذونات خزينة صادرة عن حكومة البحرين	٣٠٠,٢٤٩	٢٩٤,٦٧٥
	٣١٨,٥٩٤	٣٥١,٤٣٦

٧ موجودات أخرى

	٢٠٢١ *ألف* ***دينار بحريني***	٢٠٢٠ *ألف* *دينار بحريني*
فوائد مستحقة	٢,٦٠٥	٣,٤٧٠
قروض الموظفين	٤,٤٥٤	٤,٧٥٣
معدات	١,٧١٥	٣,٩٠٦
أخرى	٣,٤٦٥	١,٨٤٣
	١٢,٢٣٩	١٣,٩٧٢

٨ مطلوبات أخرى

	٢٠٢١ *ألف* ***دينار بحريني***	٢٠٢٠ *ألف* *دينار بحريني*
رسوم تراخيص مؤجلة مستلمة	٤,٧٢٤	٤,٦٢٩
ذمم دائنة أخرى	٢,٧٣٩	٢,٠١٥
فوائد مستحقة	٨٤٥	٢٧٤
مصروفات مستحقة	١٦٠	٢٢٥
	٨,٤٦٨	٧,١٤٣

٩ رأس المال

	٢٠٢١ *ألف* ***دينار بحريني***	٢٠٢٠ *ألف* *دينار بحريني*
المصرح به	٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
الصادر والمدفوع بالكامل	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠

١٠ احتياطي عام

	٢٠٢١ *ألف* ***دينار بحريني***	٢٠٢٠ *ألف* *دينار بحريني*
الرصيد في بداية السنة	٢٦٥,٢٣٧	٢٥٨,١٦٢
المحول من حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات	٤,٥٢٤	٧,٠٧٥
الرصيد في نهاية السنة	٢٦٩,٧٦١	٢٦٥,٢٣٧

وفقاً للمادة رقم (١٢) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، يحتفظ المصرف المركزي باحتياطي عام، ويتم التخصيص له بالنسب التالية من صافي الربح للسنة:

- ١٠٠٪ من صافي الربح، إلى أن يصل مبلغ الاحتياطي العام ٢٥٪ من رأس المال المصرح به للمصرف المركزي؛
- ٥٠٪ من صافي الربح، إلى أن يساوي مبلغ الاحتياطي العام رأس المال المصرح به للمصرف المركزي؛ و
- ٢٥٪ من صافي الربح، إلى أن يصل مبلغ الاحتياطي العام لضعف مبلغ رأس المال المصرح به للمصرف المركزي.

يتم تحويل أي مبلغ متبقي من صافي الربح بعد التخصيصات أعلاه، والتخصيصات لاحتياطي الطوارئ إلى الحساب العام لمملكة البحرين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اعتماد البيانات المالية للمصرف المركزي.

١١ احتياطي طوارئ

	٢٠٢١ *ألف* ***دينار بحريني***	٢٠٢٠ *ألف* *دينار بحريني*
الرصيد في بداية السنة	١٠٩,١٩٥	١٠٥,٩١٥
المحول خلال السنة	٢,٠٢٤	٤,٥٧٥
المستخدم خلال السنة	-	(١,٢٩٥)
الرصيد في نهاية السنة	١١١,٢١٩	١٠٩,١٩٥

وفقاً للمادة رقم (٢١) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، وافق مجلس الإدارة على تحويل مبلغ وقدره ٢,٠٢٤ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ٤,٥٧٥ ألف دينار بحريني) من صافي الربح للسنة الحالية إلى احتياطي الطوارئ واستخدام مبلغ وقدره لا شيء دينار بحريني لمخصص انخفاض القيمة (٢٠٢٠: ١,٢٩٥ ألف دينار بحريني).

١٢ احتياطي إعادة التقييم

	٢٠٢١ *ألف* ***دينار بحريني***	٢٠٢٠ *ألف* *دينار بحريني*
الرصيد في بداية السنة	٢١,١٨٠	٢١,٨٨٩
الحركة خلال السنة	(٣)	(٧٠٩)
الرصيد في نهاية السنة	٢١,١٧٧	٢١,١٨٠

يتعلق احتياطي إعادة التقييم بأرباح وخسائر أسعار صرف العملات الأجنبية المحتسبة وفقاً لقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، والسياسات المحاسبية للمصرف المركزي.

١٣ المطلوبات المحتملة والالتزامات

المطلوبات المحتملة والالتزامات، والتي يتم مقاصة بعضها مع الالتزامات المقابلة لأطراف أخرى، تنشأ في السياق الاعتيادي للعمل، بما في ذلك المطلوبات الطارئة المتعلقة بالضمانات والتعويضات ذات الصلة بعمليات دعم السيولة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و٢٠٢٠، لم يكن هناك أي مطلوبات محتملة أو التزامات قائمة، علاوة على ذلك، بلغت الالتزامات القائمة المتعلقة بمعاملات مقايضة العملات (الشراء بالدولار الأمريكي مقابل الدينار البحريني) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ وقدره ١,٩٩١ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ١,٦٧٠ مليون دينار بحريني).